وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

# إنعكاس إنخفاض سعر صرف الدينار الجزائري على السياحة في الجزائر
## –دراسة تحليلية–

إعداد الطالبتين:

❖ حسيبة نايلي

❖ كريمة قاسمي

إشراف الدكتورة:

. سلايمية ظريفة

السنة الجامعية : 2018–2019

# شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات،
وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه
على انجاز العمل هذا. فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك
وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، وسلام
على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأساتذة سلايمية ظريفة التي
أشرفت على هذا العمل ولم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها
القيمة.....

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في
انجاز هذا العمل واجتهد معنا بكل إخلاص إلى كل هؤلاء نهدي
هذا العمل المتواضع

# إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي ثمرة نجاحي وجهدي إلى من قال فيهما عز وجل:

"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى من تاهت الكلمات والحروف عن وصفها، ويعجز القلم عن كتابة شيء عنها وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، والتي سندا في حياتي وغمرتني بعطفها إلى منبع الحنان، التي مشت في عروقي.

أمي الغالية أطال الله عليها صحتها ورعاها.

إلى أعظم رجل في الكون إلى من تواضع في الأرض حمدا لله بكرة وأصيلا، إلى الذي ربياني فأحسن تربيتي وعلمني، إلى من أحب أن يراني في أعلى المراتب.

أبي الغالي رحمة الله عليه.

إلى من سألني عند صغري، وتحمل مسؤوليتي عند كبري، إلى من كان عونا لي في كل الخطى، إلى من أعطاني الحب والحنان أخي حمزة.

الذي أسأل الله أن ييسر له كل عسر وأن يبارك فيه ويجعل خيره لي في ميزان حسناته.

إلى من عشت برفقة طفولتي معهم فلم أتصور حياتي بعيدا عنهم، إخواني حسام وحمام.

إلى كل أفراد أسرتي، أعمامي وأخوالي.

إلى طيور الجنة لميس وميرال عبد الرحمان، خديجة وإناس.

إلى كل صديقاتي: أسيا، بثينة، مريم خديجة وكلثوم وأحلام وحبيبة قلبي صديقتي وأختي الغالية على على قلبي كريمة.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه ا

حسيبة قايلي

# إهداء

إلى من احمل اسمه بكل افتخار إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من رحل عنا وتركنا فراغ

أبي العزيز –رحمه الله–

إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الغالية.

إلى من هم أقرب إلى من روحي إلى سندي وقوتي في ملاذي بعد الله إخوتي حفظهم الله.

إلى سندي في الحياة القادمة إنشاء الله " محمد " .

إلى من تذوقت معها أجمل اللحظات إلى من سأفتقدها إلى من جعلها الله أختي وصديقتي العزيزة " حسيبة "

إلى كل الصديقات العزيزات إلى كل من أتمنى أن اذكرهم.

قاسمي كريمة

# قائمة المحتويات

# فهرس المحتويات


| فهرس المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | |
| **إهداء** | |
| **قائمة الجداول** | |
| **قائمة الأشكال** | |
| **المقدمة** | |
| **الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف** | **33-5** |
| **تمهيد** | **5** |
| **المبحث الأول: مدخل لسعر الصرف وسوق الصرف** | **12-6** |
| المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه | **8-6** |
| المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف | **9** |
| المطلب الثالث: مفهوم سوق الصرف وأنواعه | **10** |
| المطلب الرابع: وظائف سوق الصرف والمتدخلون فيه | **12-11** |
| **المبحث الثاني: محددات سعر الصرف، نظرياته ونظمه** | **24-13** |
| المطلب الأول: محددات سعر الصرف | **14-13** |
| المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف | **20-14** |
| المطلب الثالث: نظم سعر الصرف | **24-20** |
| **المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف والعوامل المحددة لاختيارها** | **34-25** |
| المطلب الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف وأنواعها | **29-25** |
| المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف وأهدافها | **31-30** |
| المطلب الثالث: العوامل المحدد لاختيار سياسة سعر الصرف | **32-31** |
| **خاتمة الفصل** | **33** |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف** | 61-35 |
| **تمهيد** | **35** |
| **المبحث الأول: عموميات حول السياحة** | **42-36** |
| المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة | **39-36** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: مفهوم السياحة وأهميتها | **41-39** |
| المطلب الثالث: أبعاد السياحة | **42-41** |
| **المبحث الثاني: أنواع السياحة، آثارها ومعوقاتها** | **51-43** |
| المطلب الأول: أنواع السياحة | **47-43** |
| المطلب الثاني: أثار السياحة | **49-47** |
| المطلب الثالث: معوقات السياحة | **51-49** |
| **المبحث الثالث: السياحة الدولية، منظماتها ومكانتها الاقتصادية** | **61-52** |
| المطلب الأول: المنظمات السياحية الدولية | **53-52** |
| المطلب الثاني: مؤشرات السياحة الدولية على الصعيد العالمي | **57-53** |
| المطلب الثالث: البلدان السياحية العشر الأكثر جذبا للسياح في العالم | **60-57** |
| **خاتمة الفصل** | **61** |
| **الفصل الثالث: انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري وانعكاسه على القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة(2008-2017)** | **94-63** |
| **تمهيد** | **63** |
| **المبحث الأول: لمحة حول سعر الصرف في الجزائر** | **70-64** |
| المطلب الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر | **68-64** |
| المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر | **69-68** |
| المطلب الثالث: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(2008-2017) | **70-69** |
| **المبحث الثاني: واقع القطاع السياحي في الجزائر** | **85-71** |
| المطلب الأول: المراحل التاريخية للسياحة في الجزائر | **75-71** |
| المطلب الثاني: مقومات السياحة في الجزائر | **78-75** |
| المطلب الثالث: مكانة السياحة في الجزائر ومعوقاتها | **83-78** |
| المطلب الرابع: الاستراتيجيات السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 | **85-83** |
| **المبحث الثالث: انعكاس انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري على مؤشرات السياحة في الجزائر خلال الفترة(2008-2017)** | **93-86** |
| المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات السياحية في الجزائر مقارنة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(2008-2017) | **88-86** |
| المطلب الثاني: تحليل تطور عدد السياح الوافدين في الجزائر مقارنة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال | **90-88** |

| | |
|---|---|
| الفترة(2008-2017) | |
| المطلب الثالث: تحليل تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر مقارنة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(2008-2017) | **91-90** |
| المطلب الرابع: تحليل تطور الطاقة الفندقية في الجزائر مقارنة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(2008-2017) | **93-91** |
| **خاتمة الفصل** | **94** |
| **الخاتمة** | **98-96** |
| **قائمة المراجع والمصادر** | **100-104** |

# قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **الجدول رقم:01** | البلدان العشر الأكثر جذبا للسياح الأجانب عام 2017 | **58** |
| **الجدول رقم: 02** | العملات المشكلة للسلة ومعاملات ترجيحها( الوزن.٪) | **65** |
| **الجدول رقم:03** | تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2008-2017) | **69** |
| **الجدول رقم: 04** | حصيلة برنامج الاستثمارات السياحية خلال المخطط الثلاثي | **73** |
| **الجدول رقم: 05** | عدد الأسر المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي | **73** |
| **الجدول رقم: 06** | تطور مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمال في الجزائر خلال الفترة(2008-2017). | **79** |
| **الجدول رقم: 07** | تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة(2008-2017) | **80** |
| **الجدول رقم: 08** | تطور ميزان المدفوعات السياحي في الجزائر خلال الفترة(2008-2017) | **81** |
| **الجدول رقم:9 0** | القرى السياحية المراد انجازها في إطار المخطط التوجيهي 2030 | **84** |
| **الجدول رقم: 10** | تطور الإيرادات السياحية في الجزائر مقارنة بتطور سعر الصرف خلال الفترة( 2008-2017) | **86** |
| **الجدول رقم: 11** | تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة(2008-2017) | **89** |
| **الجدول رقم: 12** | تطور الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة( 2008-2017). | **90** |
| **الجدول رقم: 13** | توزيع الطاقة الفندقية في الجزائر حسب عدد الأسرة خلال الفترة(2008-2017) | **93** |

# قائمة الأشكال


| رقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **الشكل رقم: 01** | عائدات السياحة الدولية وعدد الوافدين خلال الفترة(2011-2016) | **54** |
| **الشكل رقم:02** | السياحة الدولية حسب كل منطقة(٪من الإجمالي العالمي) | **55** |
| **الشكل رقم: 03** | عائدات السياحة الدولية الوافدة خلال الفترة(2011-2016)(بالدولار الأمريكي) | **56** |
| **الشكل رقم: 04** | الأهداف العامة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(2030) | **85** |
| **الشكل رقم: 05** | توزيع الطاقة الفندقية حسب فئة الفنادق في الجزائر خلال الفترة(2008-2017) | **92** |

# مقدمة

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل بين مختلف اقتصاديات العالم فهو يسهل عملية تبادل العملات، وتبرز أهميته في اتساع الآثار المترتبة على تغييره على حجم الدخل والإنتاج ومؤشر أسعار الاستهلاك، فضلا عن تأثيره على ميزان المدفوعات من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات وانتقال رؤوس الأموال، وهذا كله يأخذ صورة ارتفاع انخفاض في سعر العملة، وبذلك تعتبر العملة واجهة اقتصاد للدولة التي تعكس حالتها الاقتصادية من قوة أو ضعف فالاقتصاد القوي يخلف بالضرورة عملة قوية ومرغوبة والعكس صحيح.

ولقد كان لتعدد الأنظمة الاقتصادية المتبعة في الجزائر باختلاف السياسات المنتهجة من طرف السلطات بالغ الأثر على سعر الصرف، فلكل نظام نقدي خصائصه ومميزاته وانعكاساته على سعر صرف الدينار الجزائري لكنها كانت تهدف جميعا إلى دفع الاقتصاد نحو تحقيق أهداف الاستخدام الشامل والنمو المستمر بمعدلات عالية واستقرار المستوى العام للأسعار والأهم استقرار أسعار الصرف وزيادة الإيرادات خاصة إيرادات النقد الأجنبي، لذلك قامت الجزائر بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري تزامنا مع الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الأجل اعطاءات قوية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

ونجد إن السياحة من بين الأنشطة التي تساهم في زيادة إيرادات النقد الأجنبي، فهي لم تعد مجرد ظاهرة اجتماعية تهم بعض الأفراد والمجتمعات، بل تحولت إلى أنشطة ترفيهية ذات أبعاد اقتصادية وثقافية وبيئية، وذلك بسبب تدفق مئات الملايين من السياح على مختلف الدول والمناطق السياحية، الشيء الذي شجع العديد من الدول أن تعمل على النهوض بالسياحة وتحويلها إلى صناعة حقيقية وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالسياحة وسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة، لأنها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة مما جعل الكثير من الدول تولي اهتماما خاصا لهذا القطاع، وتخصيص رؤوس أموال هائلة للاستثمار فيه، فأصبحت السياحة في الآونة الأخيرة مجال تنافس شديد بين الدول باعتبارها أحد روافد التنمية الاقتصادية.

أما في الجزائر فقد ظل قطاع السياحة مهملا لسنوات طويلة ليست لديه قدرات تنافسية رغم تمتع الجزائر بموارد طبيعية ساحرة ومواقع تاريخية غاية في الأهمية، حيث بقي الاقتصاد الجزائري رهينا لتقلبات عائدات المحروقات هذه الأخيرة تتأثر بمتغيرات اقتصادية خارجية عالمية يصعب التحكم فيها أو التكهن لها.

**طرح الإشكالية:**

وعليه سنسلط الضوء في هذه الدراسة على انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيره على قطاع السياحة في الجزائر وبذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

**ما مدى تأثير انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري على جاذبية القطاع السياحي في الجزائر؟**

هذه الإشكالية تمكننا من طرح التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

1. ما أهمية سعر الصرف؟
2. فيما يكمن دور السياحة؟
3. كيف يؤثر سعر الصرف على الوجهة السياحية؟

**فرضيات الدراسة:**

بغرض الإجابة عن الأسئلة الفرعية الموضوعة تم وضع الفرضيات التالية:

1. تكمن أهمية سعر الصرف في ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي.
2. يلعب القطاع السياحي دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
3. توجد هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف التدفقات السياحية في الجزائر.

**أهمية الموضوع:**

أصبحت السياحة تحظى في الكثير من دول العالم باهتمام كبير من قبل الحكومات والباحثين وكذلك الممارسين من رجال الأعمال كونها تمثل قطاعا اقتصاديا يعمل على ضخ العملات الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية ويوفر أعداد لا يستهان بها من فرص العمل بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تعتبر نشاطا متميزا يهدف إلى تحديد طاقة الإنسان وتنشيطها من خلال تغيير البيئة ونمط السلوك الاعتيادي.

**أسباب اختيار الموضوع :**

وفيما يلي الاسباب التي دفعتنا الى اختيار الموضوع:

1. الرغبة الشخصية في دراسة أسباب انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري.
2. أهمية السياحة التي تعتبر قطاعا حيويا ومصدرا هاما لتحقيق إيرادات مالية خارج قطاع المحروقات.
3. إبراز القدرات السياحة التي تتمتع بها الجزائر.

**أهداف الدراسة:**

1. معرفة دوافع وأثار انخفاض الدينار الجزائري.
2. تحديد العلاقة بين سعر الصرف والقطاع السياحي.
3. التحسيس بمكانة السياحة في الجزائر والدور الذي يمكن أن تلعبه في النهوض بالاقتصاد الوطني.

**المنهج المتبع:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم إتباع المنهج الوصفي فيما يخص مختلف المفاهيم والتعاريف التي تتعلق بسعر الصرف والسياحة والمنهج التحليلي الذي اعتمد عليه في تحليل البيانات ومختلف الجوانب والأبعاد الأساسية التي تمس كل من سعر الصرف والسياحة.

**هيكل البحث:**

لدراسة هذا الموضوع قسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية:

**الفصل الأول:** الاطار النظري لسعر الصرف الذي تناولنا فيه أنواع ونظم ونظريات سعر الصرف بالإضافة إلى سياسة سعر الصرف من مفهوم وأنواع.

**الفصل الثاني:** الاطار النظري للسياحة والذي تطرقنا فيه إلى مختلف جوانب السياحة من مفاهيم وأنواع ودوافع وأثار ومقومات ومعوقات.

**الفصل الثالث:** والذي خصص لدراسة انعكاس انخفاض سعر الدينار الجزائري على القطاع السياحي خلال الفترة 2008-2017

# الفصل الأول

# الإطار النظري لسعر الصرف

**تمهيد:**

يحظى موضوع العلاقات النقدية الدولية باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية إذ أنهم قد يضطرون أحيانا إلى توظيف التوازن الداخلي برمته لمواجهة الاختلالات في التوازن الخارجي بما يكفل إعادة التوازن، وإن كانت هذه المهمة تبدو قائمة في ظل نظام الصرف الثابت فإنها أضحت أقل أهمية عند حلول النصف الأول من العقد السابع من القرن الماضي إبان هجر قاعدة بروتن وودز من قبل واضعي أسسها وأصبحت دول العالم جميعا تبحث عن نظام صرف مناسب لعملاتها، فمنها من اختارت البقاء على النظام الثابت للصرف ولكن ليس كنظام الصرف بالدولار بل بنظام ثابت يختلف عنه بعض الشيء، فبعض من الدول ارتبطت عملاتها بعملة موثوق بها وعومته تجاه العملات الأخرى، وبعضها الآخر ربطت عملاتها بسلة مكونة من عملات شركاءها أو منافسيها التجاريين وعومته تجاه باقي العملات، والقلة الباقية وهي ثلة من الدول المتقدمة التي قامت بتعويم عملاتها.

## المبحث الأول: مدخل لسعر الصرف وسوق الصرف

إن أهم ما يميز التجارة الدولية عن التجارة الداخلية هو استخدام وحدة نقدية دولية مشتركة يتم التعامل بها على الصعيد الدولي فيما يطلق عليه العملات الدولية الفائدة القابلة للتحويل، كما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد هو– العملة الوطنية– لذلك فإن عملية ربط أسعار العملات الوطنية للدول المختلفة تتم من خلال سعر الصرف الأجنبي للعملات الدولية الفائدة القابلة للتحويل وتدخل ضمن السيولة الدولية، وبناءا عليه سيتم التطرق إلى كل من مفهوم سعر الصرف وأنواعه، وظائفه بالإضافة إلى تحديد مفهوم سوق الصرف أنواعه والمتدخلين فيه.

### المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه

#### أولا: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول ووحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى، أي أنه المعدل الذي على أساسه تحدث مبادلة عملة إحدى الدول ببقية عملات دول العالم[1].

**وعرف أيضا:** بأنه يمكن النظر إليه من إحدى الزاويتين[2]:

فمن **زاوية أولى:** يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ومن **زاوية ثانية:** يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

**وعرف أيضا:** هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وجدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية[3].

#### ثانيا: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف وهي [4]:

---

[1] حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 39.

[2] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي، المصرية اللبنانية**، القاهرة، 2000، ص.ص161،162.

[3] موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، **التمويل الدولي**، دار صفاء، عمان، 2008، ص 43.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص.ص 20-29.

1. **سعر الصرف الاسمي**: يمثل سعر الصرف المعلن من قبل الجهاز المصرفي بشكل يومي، وبالتالي فهو يعبر عن الوجه النقدي لسعر الصرف، فهو يمثل مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد أخر، ويتم تحديده لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في السوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وبالتالي فهو يمثل سعر العملة الأجنبية بدلالة عملة محلية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات مابين البلدين وينقسم إلى:

- **سعر صرف رسمي**: أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وهو السعر الذي تحدده وتعلنه السلطات النقدية وفقا ما يتناسب مع ظروفها وسياساتها الاقتصادية بوضع قوانين وتشريعات لصرف، وفي الواقع العملي نجد أن بلدان العالم قد تخلت عن هذا النظام حيث أن هدف الاستقرار الاقتصادي لا يكن أن يتحقق في ظل تثبيت سعر الصرف.
- **سعر الصرف الموازي**: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وبالتالي يوجد أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة في نفس الوقت، ويتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قانون.

2. **سعر الصرف الحقيقي**: والذي يمكن تلخيصه فيما يلي[1]:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة.

ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي ويحسب وفقا للصيغة التالية :

$$Re=pd/Epf$$

حيث:Re: سعر الصرف الحقيقي

E: سعر الصرف الاسمي

pd; Pf: الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية على التوالي.

من الصيغة أعلاه يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي علاقة عكسية وكذلك بينه وبين الرقم القياس للأسعار الأجنبية وطردية مع الرقم القياسي للأسعار المحلية.

[1]عبد الحسين جليل، عبد الحسن ألغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**، دار صفاء، عمان، 2011، ص. ص 27- 29.

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعكس معدلات التضخم ويفضي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يحد من القدرة التنافسية للدولة مسببا تدهورا في موقف ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، والى جانب ذلك فإنه يعد عاملا محفزا للمضاربة وتوليد ضغط إضافيا على العملة الوطنية وهروب رؤوس الأموال مما قد يحدث انهيارا في قيمتها، فضلا عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع نحو زيادة معدلات البطالة من قطاع التصدير وينجم عنه انخفاض كل من الدخل الكلي وحجم الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع غير المتاجر بها والذي يتفاقم معدلات البطالة في الاقتصاد برمته.

**3. سعر الصرف الفعلي:** يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويوضح التغير في هذا المؤشر زيادة أو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة العملات الأخرى حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة.

**4. سعر الصرف المتوازن:** يقصد به ذلك السعر الذي يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية وبالتالي هو السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة وبذلك نجد أنه مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة ويكون متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد بمعدل طبيعي، فيتوقف سعر الصرف التوازني على بعض المتغيرات النقدية منها: معدل نمو الدخل الوطني، معدل التغير النسبي في المعروض النقدي ،معدل التغير في سعر الفائدة، اتجاه الطلب على النقود.

**5. سعر الصرف الأجل:** يقصد به القيمة الحالية لسعر الصرف الذي سيتحدد في أي فترة في المستقبل، ويمكن التعبير عنه على أساس أنه محصلة ثلاثة عوامل وهي: سعر الصرف الحاضر، معدل الخطر أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين القيمة الآجلة والقيمة الحاضرة لسعر الصرف، شروط التحدب: ويقصد بها عدم وجود قيمة صفرية طبقا لشروط عدم التساوي للقيمة الحاضرة مع القيمة الآجلة وتنشأ تلك الأسعار كنتيجة للتعاقدات الآجلة فتتم عملية تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعرا للصرف يحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتستعمل عمليات الصرف الآجل لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات.

**6. سعر الصرف الفوري:** يقصد به سعر الصرف الحالي الذي يعتمد عليه المتعاملون في إبراما لصفقات.

**7. سعر الصرف التعادل:** يمثل السعر الموسمي الذي تحدده الدولة لقيمة عملتها من الذهب والذي يتم بموجبة التبادل على ما تحتويه من كمية ونوعية الذهب وإزاء تغير الأوضاع والظروف النقدية والاقتصادية العالمية وما طرأ من أزمات دولية ترتب عليها انتقاء العمل بأسعار التعادل.

**المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف.**

سعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا إذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات المحلية كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير في ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة ويمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها[1]:

**أولا: الوظيفة القياسية:** يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقة نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع، يمكن التعبير عنها بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة.

**ثانيا: الوظيفة التطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف الملائم لتشجيع ورادات معينة، وبالتالي يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي لتجارة الخارجية للبلدان، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان فعندما ارتفع سعر الصرف الدولار إزاء الين الياباني زاد إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الأمريكية.

**ثالثا: الوظيفة التوزيعية:** يمارس سعر الصرف الوظيفة التوزيعية على المستوى الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، مما يؤثر على احتياطات اليابان، إذن فإن عملية التخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغيير في سعر صرفها، سيؤثر في حجم احتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية للبلدان الأخرى وتنسحب هذه الآلية لسعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلبا لاستثمارات المضاربات في أسواق النقد أيضا.

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2016، ص.ص 16-18.

**المطلب الثالث: مفهوم سوق الصرف وأنواعه**

**أولا: مفهوم سوق الصرف**

هو أكثر الأسواق اتحادا في العالم حيث تتوافر لها أحدث وأسرع وسائل الاتصال فيما بين المراكز العالمية (الأسواق) تتعامل بسلع(العملات) متجانسة تماما، وهو لا يهتم إلا قليلا بنفقات النقل إلا العمليات تتم تسويتها عن طريق الأرصدة المصرفية وليس عن طريق شحن نقود، فضلا عن توفير شروط المنافسة الأخرى وهو حرية الدخول وخروج منها، ولا بد من الإشارة أن سوق الصرف شأنها شأن كافة الأسواق لاتعبر عن مكان جغرافي محدد ولكنها تشير إلى طلب وعرض العملات الأجنبية أينما كان مكانه[1].

**ويعرف أيضا:** بأنه المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء[2].

ويمكن تعريفه كذلك بأنه الوسيلة التي بواسطتها يتم شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية[3].

**ثانيا: أنواع سوق الصرف**

يمكن التمييز بين نوعين من أسواق الصرف الأجنبي والمتمثلة فيما يلي[4]:

**1. سوق الصرف العاجل:** غالبا ما يتم التعامل في أسواق الصرف بيعا وشراء العملات الأجنبية على أن تتم تلك المعاملات بجد أقصى يومين وهو ما يعرف بسوق الصرف الحاضر ويعرف سعر الصرف الذي تتم به تلك المعاملات بسعر الصرف الحاضر.

**2. سوق الصرف الآجل:** تخضع عملية شراء وبيع العملات الأجنبية في سوق الصرف الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بحد أكثر من يومين من تاريخ لاحق ولهذا يمكن اعتبار سوق الصرف الآجل على أنه اتفاق على مبادلة عملة ما بأخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملة.

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن ألغالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص 32،33.

[2] مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب، القاهرة، 1998،ص 121.

[3] سامي عفيفي حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

[4] جميل محمد خالد، **الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون، ص 183، على الموقع https //books.google.dz

**المطلب الرابع: وظائف سوق الصرف والمتدخلون فيه**

**أولا: وظائف سوق الصرف**

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعر الصرف، وإنما تشمل وظائف أخرى تتمثل في[1]:

**1. تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول:** فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى من دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا من البريد، فعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في المركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة أو حساب.

**2. تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية:** ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه من هذه العملات، فإنه يكون قد منح ائتمان لتمويل التجارة الخارجية.

**3. تغطية مخاطر الصرف الأجنبي:** حيث تقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي والقيام بعمليات التغطية.

**ثانيا: المتدخلون فيه**

يتكون سوق الصرف الأجنبي من عدد من المصارف والسماسرة والعملاء الذين يعملون في شراء وبيع العملة الأجنبية، وتعتبر الحكومات وسلطاتها النقدية ضمن أطراف التعامل في هذا السوق وعن طريق سوق الصرف الأجنبي يتم تسوية المعاملات الاقتصادية بين الدول وفيما يلي بيان ذلك[2]:

**1. المستخدمين التقليديين:** المستوردين، المصدرين، السياح، المستثمرين الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملة الأجنبية ليدافعوا عن معاملاتهم، فضلا عن مضاربين سواء أفراد أو مديري استثمار، مديرين ماليين لشركات الذين يتاجرون في العملات سعيا وراء تحقيق أرباح قصيرة الأجل، هؤلاء هم الطالبون والعارضون المباشرون للعملات الأجنبية، وعادة لا يقومون مباشرة بشراء أو بيع العملات الأجنبية ذاتها بالأحرى يعملون عن طريق تقديم أوامر شراء/بيع إلى البنوك التجارية.

[1] السيد محمد أحمد السيرتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 249.

[2] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2011، ص. ص245،244.

**2. البنوك التجارية:** التي تشتري وتبيع عملات أجنبية للمستخدمين التقليديين والمضاربين، أي أنها تعمل كبيوت مقاصة بين كاسبي ومستخدمي الصرف الأجنبي، وتقوم بتنفيذ أوامر الشراء/البيع من عملاءها، وتشتري/تبيع عملات لحسابها الخاص لكي تعدل من ترتيب أصولها وخصومها في عملات مختلفة، البنوك تتعامل إما مباشرة مع بنوك أخرى أو الأكثر اعتيادا سماسرة الصرف الأجنبي.

**3. سماسرة الصرف الأجنبي:** منشآت تتولى مهمة ترتيب عقد صفقات عملة تصل قيمتها إلى 100مليون دولار أو أكثر بين البنوك التجارية فالبنوك عادة لا تتاجر مباشرة أحدها مع الأخر، بالأحرى تشتري وتبيع عملات عن طريق سماسرة الصرف الأجنبي فالعمل من خلال السماسرة تكون له ميزة معينة لأنهم يجمعون عروض أسعار بيع وشراء بالنسبة لمعظم العملات من عدة بنوك حتى أنه بالعمل عن طريق سمسار فانه يمكن الحصول على أكثر عروض الأسعار موافقة بسرعة وتكلفة منخفضة جدا.

**4. البنك المركزي:** الذي يعمل كبائع أو مشتري أخير (الملجأ الأخير) عندما تكون الإيرادات والنفقات الكلية للدولة من الصرف الأجنبي غير متساوية، البنك المركزي عندئذ يعمل على خفض احتياطاته من الصرف الأجنبي أو يضيف إليها.

## المبحث الثاني: محددات سعر الصرف، نظرياته ونظمه

من المعروف أنه لما كانت كل دولة في العالم لها عملاتها الخاصة فإن عملية إتمام كل معاملة اقتصادية دولية تتطلب معاملة أخرى للصرف الأجنبي حيث أن المقيمين في دولة ما سواء كانوا أفرادا أو منشآت يحتاجون إلى شراء الصرف الأجنبي وبيع العملة المحلية لدفع قيمة وارداتهم من الدول الأخرى وهذا يستلزم تحديد سعر صرف مناسب حسب النظم المختلفة له، وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق إلى كيفية تحديد سعر الصرف ونظرياته والنظم المتبعة.

### المطلب الأول: محددات سعر الصرف

تتحدد أسعار صرف العملات في ظل نظام حرية الصرف بواسطة قوى العرض والطلب فطالما أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما مقوما بوحدات من عملة أجنبية أخرى، فإن مستوى التوازن لسعر الصرف يتحدد بها سعر أية سلعة من السلع في نظرية الثمن وبناءا عليه تتلخص أهم العوامل التي تؤثر في أسعار صرف العملات في الآتي[1]:

- نتائج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أي وضع الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فإذا تحقق فائض في الحساب يرتفع الطلب على العملة وبذلك يرتفع سعر صرفها، ويحدث العكس في حالة حدوث عجز.
- ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات أي حجم تيار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها.
- نشاط البنوك المركزية عندما تتدخل في السوق بيعا أو شراء لدعم قيمة العملة أو لخفضها.
- لا شك أن ارتفاع معدل التضخم في الدولة يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض قيمة العملة والعكس بالعكس.
- تؤثر الضغوط والمشاكل السياسية التي قد تتعرض لها الدولة على سعر صرف عملتها من منطلق تأثيرها على التدفقات الرأسمالية من وغلى الدولة.

وعليه ومما سبق نميز ثلاثة حالات لتحديد أسعار الصرف وهي كما يلي[2]:

---

[1] مدحت صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص 125،126.

[2] رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار زهران، العراق، 2009، ص 227.

- **الحالة الأولى:** وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.
- **الحالة الثانية:** هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا وحسب تقلبات العرض والطلب، وتتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.
- **الحالة الثالثة:** في حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة أو وزنها نسب التوزيع لتجارتها الخارجية.

**المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف**

ظهرت أولى هذه النظريات حيز الوجود كمحاولة لوضع أسس تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تليها، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف مما استدعى وجود حل لها من خلال النظريات المفسرة لسعر الصرف.

**أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية:** توفر نظرية تعادل القوة الشرائية الأساس النظري لاحتساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف وبموجب هذه النظرية يعتبر سعر الصرف الفعلي هو السعر النسبي بين عملتين والذي يجب أن يتحدد في حالة التوازن على أساس القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين[1].

ويرى "كاسل" أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية أي أن العلاقة بين عملة دولية معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات

[1] بسام الحجار، **نظام النقد العالمي وأسعار الصرف**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 122.

الأسعار السائدة في كل من الدولتين، إذ أن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدرا بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن[1]:

**R**: سعر الصرف

**Pa**: مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية.

**Pb**: مستوى الأسعار العالمية مقدرا بإحدى العملات العالمية وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقا لهذه النظرية :

$$R = pa/pb \ldots\ldots\ldots 1$$

وبصورة أخرى

$$R.pb = pa \ldots\ldots\ldots 2$$

إذ أن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروبا في مستوى الأسعار العالمية وكما هو معروف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك ب:

$$R1 = R.pa0/pb0 \ldots\ldots\ldots 3$$

حيث: R1: سعر الصرف الجديد.

R: سعر الصرف القديم.

Pb0: الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

Pa0: الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

وقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين، إن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على الصرف الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض)، أذواق المستهلكين والدخول (الطلب) كما تفترض عدم التدخل في التجارة الخارجية، أي أن هناك حرية للتجارة الخارجية.

[1] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص.ص 20-26.

في ضوء الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية فأنه يمكن توجيه الانتقادات التالية:

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة.
- تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.
- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.
- عدم اهتمام النظرية بأثر التعريفة الجمركية المانعة والتي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة ومن ثمن يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

وبالرغم من الانتقادات السابقة فأن هذه النظرية لاتزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصيغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان بحيث تجرى المقارنة بين كل سعر الصرف ومستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال مدتين زمنيتين هما: (n) و(n+1).

وفي ضوء هذا التعديل نحصل على المعادلة الآتية التي تعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية:

$$R2=R.N\ pa.n/pb.n\ (pa.n+1)/(pb.n+1)\ (R.n+1)\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

حيث: R2: سعر الصرف الجديد بعد التعديل.

Rn: سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى.

Rn+1: سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية.

Pa.n: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى.

(Pa.n+1): مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية.

Pb.n: مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الأولى.

(pb.n+1): مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الثانية.

تدل المعادلة رقم (4) على أن النسبة بين سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية (N+1) وسعر الصرف في المدة الزمنية الأولى (N) تعادل النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية (N+1) ومستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية (N+1) مقسوما على النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية (N) ومستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية (N) بغض النظر عن ضرورة تطابق سعر الصرف في كل مدة زمنية مستقلة مع النسبة بين مستويات الأسعار.

سعر الصرف لا يتغير فقط نتيجة لعدد من المتغيرات الذاتية المستقلة فمثلا عند حدوث زيادة في الدخل الوطني هذه الزيادة تؤدي بدورها إلى ارتفاع كل من الطلب على السلع المحلية والطلب على الاستيرادات (السلع الأجنبية) فإذا كانت الاستيرادات تتسم بأنها ذات مرونة كاملة أي بمعنى أن زيادة الطلب على الاستيرادات لن يصاحبه زيادة في أسعارها ومن ثم فأن سعر الصرف سوف يرتفع معه النسبة بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية.

**ثانيا: نظرية ميزان المدفوعات:** تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف وملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار ومن ثم فإن سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ويدعى ذلك بسعر الصرف التوازني، ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فأن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فأن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية.

**تتلخص هذه النظرية بالآتي:**

- بما أن ميزان المدفوعات وفقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية ومن ثم عرض البلد للعملة الوطنية فأن وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية.
- يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر أخر طبقا لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها.
- إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل وأن سعر الصرف هو عامل تابع (هو العامل الذي يتأثر ولا يؤثر في ميزان المدفوعات).

**ويعاب على هذه النظرية ما يلي:**

- هناك سؤال يطرح نفسه هو أنه يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا وهو يمارس التأثير في أسعار العملة، أما إذا كان تصور النظرية هو أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية فأن ذلك يستدعي استبعاد معظم فقرات رأس المال قصير الأجل، باعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ومن ثم فإن هذا غير ممكن لان حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات.
- من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أهو التوازن الحسابي أم التوازن الاقتصادي.

فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى إيرادات البلد من الصرف الأجنبي مع مدفوعاته خلال أية مدة من الزمن، أي أنه ينصرف إلى حسابات حقوق البلد وديونه جميعا.

**ثالثا: نظرية كفاءة السوق:** تتمثل فيما يلي[1]:

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم....الخ.

**في السوق الكفء:**

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
- لتسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات جيدي وديفي) على التوالي في 1975_1976 م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986 م ودراسات "كيرني وماك دولاند" 1989م

[1] رواء زكي، يونس الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص .ص 238،239.

يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

**رابعا: نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية:** والتي مفادها ما يلي[1]:

تهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن وتعتمد على حرية الأسواق وقوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

وتعتمد هذه النظرية على دراسة محددات سعر الصرف في الأجل القصير ثم ضبط المعدل الفعلي لأثار العوامل المؤقتة بغية الوصول إلى تقدير لسعر التوازن في الأجل الطويل ويتم دراسة هذه النظرية من خلال أسس نظرية الاحتياطات النقدية في تحديد سعر الصرف التي تركز على الدور التوازني الذي يلعبه سعر الصرف في موازنة الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية.

ويلاحظ أن سعر الصرف يتغير كلما حدثت تغيرات طارئة في الأسواق المالية التي يتداول فيها الأوراق المالية وغيرها وتتوقف على التغيرات التي تحدث في قيمة ما تمتلكه الدولة من أصول مالية مقارنة بالتغيرات التي تحدث في قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية.

تجدر الإشارة إلى أن النظرية لم يتم تطبيقها عمليا رغم أنها تعتمد بشكل رئيسي على قوة السوق الحرة، لمعرفة سعر الصرف المتوازن كما تفترض هذه النظرية إمكانية تحديد العوامل المؤثرة على توقعات سعر الصرف وهي التوقعات التي يمكن التنبؤ بها إلا إذا كانت السوق النقدية حرة وكان المتعاملون فيها على درجة عالية من الرشد وهو ما يصعب وجوده في الحياة العملية بدرجة كافية ومن ثم صعوبة تفسير سعر الصرف الجاري وفقدان النظرية لفاعليتها.

وقد انتقدت هذه النظرية على أساس أنها أقل تعقيدا من نظرية تعادل القوة الشرائية رغم أنها أقل تعقيدا من نظرية اختلال ميزان المدفوعات حيث يمكن تطبيقها دون حاجة إلى بناء النماذج القياسية وذلك بالإضافة إلى عدم صلاحيتها لتفسير تغيرات سعر الصرف في الدول التي تتدخل في سوق النقد الأجنبي بدرجة تحد كثيرا من حريته.

[1] حمدي عبد العظيم، **مرجع سبق ذكره**، ص .ص 56،57.

**خامسا: النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف:** والتي مفادها ما يلي[1]:

تشير النظرية إلى أن أسعار الصرف إنما تتحدد عندما تتوازن أرصدة كل من الطلب والعرض الخاصين بالعملة الأجنبية ومن المفترض أن عرض النقود في كل دولة إنما يتحدد مستقبلا من خلال السلطة النقدية.

ومن ناحية أخرى فإن تحديد الطلب على النقود، يتوقف على مستوى الدخل الحقيقي في الدولة وعلى المستوى العام للأسعار وعلى سعر الفائدة، ويلاحظ أنه كلما كان الدخل الحقيقي والأسعار مرتفعة كان طلب الأفراد ورجال الأعمال للأرصدة النقدية التي يطلبونها من يوم إلى أخر للقيام بمشترياتهم مرتفعا.

ومن جانب أخر كلما كان سعر الفائدة مرتفعا كلما كانت تكلفة العرض الخاصة بالاحتفاظ بالنقود مرتفعة وبالتالي فإن طلب النقود يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة، فكلما كانت أسعار الفائدة مرتفعة كلما قلت الكمية المطلوبة من النقود، فعند مستوى معين من الدخل والأسعار فإن سعر الفائدة التوازني إنما يتحدد بتقاطع منحنيات طلب وعرض النقود في الدولة.

**المطلب الثالث: نظم سعر الصرف**

تختلف العوامل التي تتفاعل في تكييف الطلب على الصرف وعرضه فتتحكم بالتالي في تحديد سعره، باختلاف نظم الصرف والمدفوعات السائدة بالعالم ويمكن إجمال هذه النظم في التالي[2]:

**أولا: نظام سعر الصرف الثابت:** يجد نظام سعر الصرف الثابت تطبيقه المثالي في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب وحيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به، أن يتحقق سعر ثابت للعملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل.

ومع ذلك فإن هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائما وتقوم في الواقع حدود يتغير داخلها سعر الصرف وهذه الحدود هي ما يعرف بنقطة خروج ونقطة دخول الذهب، وبيان ذلك أن بيع وشراء الذهب وتصديره إلى الدولة التي يرتفع فيها سعر عملتها أو استيراده من الدولة التي ينخفض فيها سعر صرف عملتها ومع ذلك فإنه يرد على ذلك قيد هام وهو أن تصدير الذهب من دولة إلى أخرى يستدعي القيام ببعض النفقات ممثلة في نفقات النقل والتأمين.

---

[1] حمدي عبد العظيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص .ص139-145.

**ثانيا: نظام الصرف المتقلب:** إذا هجرت الدولة قاعدة الذهب ولم تلجأ إلى التدخل المباشر لتنظيم سوق الصرف فإنها تعتمد على تقلبات أسعار الصرف لتحقيق التوازن فيه شأنه شأن غيره من الأسواق فهنا تتغير أسعار الصرف طبقا لظروف الطلب والعرض بما يؤدي إلى تحقيق المساواة بين طلب وعرض الصرف الأجنبي.

تؤدي هذه التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة، كما يتحقق التوازن في العلاقات الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية فزيادة سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة الوطنية) يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظرا لارتفاع قيمتها ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي، أي أن سعر الصرف في ظل هذا النظام قابل للتغير والتقلبات حتى نصل إلى السعر الذي يحقق التوازن في المدة القصيرة.

**ثالثا: نظام الرقابة على الصرف:** اضطرت الكثير من الدول نتيجة للحروب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة فيما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال وجوهر هذا النظام الرقابة على الصرف وتوزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجود الطلب الممكنة ولذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي سواء كان التميز بين الدول أو كان التمييز بين السلع فأما التمييز بين الدول فله تطبيقات عديدة لعل أهمها المناطق النقدية فمنطقة الإسترليني والتي أنشئت مع قيام الحرب العالمية الثانية كانت تميز بين دول المنطقة والتجارة معها حرة ودول العالم الخارجي والتجارة معها مقيدة، وأما التمييز بين السلع فأمره شائع وخصوصا في الدول النامية حاليا حيث يمنع استيراد السلع الترفيهية، ومن الممكن الجمع بين صورتي التمييز المتقدمة.

**رابعا: نظام بروتن وودز(استقرار أسعار الصرف):** والتي نوجزها فيما يلي[1]:

تعود نشأة هذا النظام إلى الخطط التي أعدتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة للاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وقد تأثرت هذه الخطط بدرجة كبيرة بتجربة عقد الثلاثينيات من القرن العشرين الذي شهد انهيار قاعدة الذهب والكساد العظيم وتقلب أسعار الصرف والحماية التجارية والتخفيضات التنافسية لقيم العملات.

[1] عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص139-145.

إن المؤسسة النقدية الأساسية التي تمخض عنها بروتن وودز في عام 1944م هي صندوق النقد الدولي ،فالمادة الأولى من اتفاقية بروتن وودز جددت أهداف النظام النقدي الدولي الجديد:

- تشجيع استقرار سعر الصرف.
- إعطاء الثقة للدول الأعضاء من خلال إتاحة موارد صندوق النقد الدولي مع اتخاذ القدر الكافي من إجراءات الوقاية.
- إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات بالنسبة لمعاملات الحساب الجاري.
- تقليل المدى الزمني وتضييق درجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وقد كان العمل واضحا بخصوص أول هدفين من هذه الأهداف فالدول الأعضاء مطالبة بتجديد قيم التعادل الخاصة بعملاتها بالذهب، وبعد ذلك تتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف السوقي داخل نطاق في حدود 1% من سعر التعادل ومن الناحية العملية كانت الدول الأعضاء تحدد سعر التعادل الخاص بعملاتها مقوما بالدولار الأمريكي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية على أهبة الاستعداد لتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر يعادل 35 دولار للأوقية، وهو ما أطلق عليه قابلية الدولار كأصل مالي لتحويل، وتأتي موارد صندوق النقد الدولي في الأساس من اشتراكات الدول الأعضاء، حيث يعتمد حجم الحصة على الأهمية الاقتصادية للدولة، ويتم دفع الحصة 25% من قيمتها بالذهب و75%بالعملة الوطنية للدولة العضو، وتبدو أهمية الحصة في تحديد قوة التصويت التي تتمتع بها الدولة العضو وتتم مراجعة حصص الدول الأعضاء كل5 سنوات إحدى مواد الاتفاقية من أجل زيادة عامة في السيولة.

- **انهيار نظام بروتون وودز:**

لقد شهد عقد ستينات القرن العشرين فترة نمو سريع في الإنتاج العالمي والتجارة الدولية، إلا انه كان هناك قلق بخصوص آثار الاضطرابات الناجمة عن حركات رأس المال قصيرة الأجل، وعلى وجه الخصوص على العملات الرئيسية مثل الدولار والإسترليني وقد أدت الشكوك المتعلقة بأوضاع موازيين مدفوعات الدول التي يتم استخدام عملاتها كعملة احتياطي إلى حدوث عمليات مضاربة من خلال تدفقات رأس المال قصيرة الأجل مما أدى إلى حدوث اضطرابات في النظام، وفي محاولة للتغلب على هذا الوضع قام صندوق النقد الدولي بالتوسع في استخدام موارده لمساعدة الدول الأعضاء على التغلب على الصعوبات التي يسببها خروج رأس المال قصير الأجل.

وأحد الاقتراحات المقدمة في هذا الصدد ما أطلق عليه حقوق السحب الخاصة، لحقوق السحب الخاصة لتلبية النمو في الطلب على السيولة الدولية، ولكن لم تستطع أن تحل محل الدولار كأصل رئيسي للاحتياطيات الدولية، ويعد إعلان توقف تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971 بمثابة انهيار لنظام بروتن وودز.

وفي عام 1972 أنشأ صندوق النقد الدولي لجنة العشرين G20 للنظر في إصلاح النظام النقدي الدولي، ومع ذلك فقد منعت الفروق السياسية بين الدول الأعضاء من الاتفاق على إنشاء نظام جديد، كانت أبرز النقاط التي احتواها النقاش إلى احتواها النقاش إلا أن الهيمنة الأمريكية واسعة النطاق إلى نوع من عدم التماثل في التزامات التكيف بين دول الفائض ودول العجز (كانت الولايات المتحدة ترغب في تشجيع القيام بعمليات متكررة لتعديل أسعار الصرف من جانب دول الفائض بصورة أكبر مما كان عليه الوضع في عام 1971) بينما كانت أوروبا واليابان ترغبان في إلغاء التي تحصل عليها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها صاحبة العملة الرئيسية والقدرة المفترض وجودها على تجنب القيام بعمليات مواءمة عند وجود عجز في ميزان مدفوعاتها.

وكانت الدول الأخذة في النمو الأعضاء في لجنة العشرين ترغب في الحصول على قدر أكبر من الموارد الحقيقة لتشجيع عمليات التنمية لديها، وذلك من خلال ما أطلق عليه الرابطة، يتحدد توزيع الإصدار الجديد من حقوق السحب الخاصة على أساس أنه نوع من المساعدات الخارجية، وفي ظل عدم الوصول لاتفاق يتعلق بأي من هذه الأمور، فقد أعطت صدمة النفط في عام 1973 وما صاحبها من اضطراب النظام النقدي الدولي العذر لممثليها لفض لجنة العشرين.

ومع عدم حدوث أي تقدم بالنسبة للتصميم المهيب، فإن ما حدث في عام 1976 هو تعديل في مواد اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي، ثم بمقتضاه السماح للدول الأعضاء بتعويم أسعار عملاتها ولكن كان ذلك مجرد أمر واقع، وفي نفس الوقت تم إلغاء السعر الرسمي للذهب وقد تم السماح لبنوك المركزية للدول الأعضاء بشراء الذهب عند أي سعر ترتضيه، فبالرغم من هبوط منزلة الذهب لدى صندوق النقد الدولي فمازالت الدول تستطيع إدراجه ضمن احتياطاتها الدولية، بالإضافة إلى استخدامه في عمليات التسوية بين الدول، ومع ذلك وبسبب التقلب الكبير في سعر الذهب، أصبحت الدول لا ترغب في استخدامه في عمليات التسويات الرسمية وقد احتفظت الدول الأعضاء في الصندوق بالتزامها بتشجيع استقرار أسعار الصرف من خلال تقوية الالتزام بالشروط الاقتصادية والمالية والنقدية التي يحددها الصندوق[1].

[1]عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص 534- 536.

**خامسا: نظام سعر الصرف العائم**: والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أصبح تعويم العملات هو القاعدة في تحديد أسعار صرف مختلف العملات، سواء كان تعويما مستقلا أو مشتركا، وذلك على النقيض تماما مما يحتمه اتفاق صندوق النقد الدولي، أما أسعار التعادل التي أسس عليها نظام استقرار سعر الصر ففلم تعد سواء نقاط أو علامات للتعرف على المستوى النظري لا أكثر، ذلك أن سعر الصرف الواقعي للعملة قد أصبح يتحدد وفقا لقوى عرضها والطلب عليها إما استقلالا عن غيرها من العملات في حالة التعويم المستقل أو الفردي، وإما بالارتباط بغيرها من العملات في حالة التعويم المشترك أو الجماعي.

حيث يوجد نوعين من التعويم (التعويم النقي والتعويم غير النقي)، ويكون التعويم نقيا إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقا في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين، ويكون غير نقي عندما يتدخل لمنع التقلبات في السعر من تتجاوز حدا معينا.

**سادسا: الأشكال الأخرى من ترتيبات سعر الصرف**: تتمثل نظم الصرف المتاحة والمطبقة عمليا نمطين رئيسين يتضمن كل منهما عدد من الصيغ هي[1]:

1. **نظم ثابتة**: وتعبر عن أسعار صرف مثبتة إلى:

- **عملة واحدة**: أقطار ثبتت عملاتها إلى عملة دولية رئيسية دون تعديلات إلا في حالات نادرة كالدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي وغيرها.
- **سلة من العملات**: أقطار ثبتت عملاتها إلى سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسين أو إلى وحدة معيارية من العملات مثل وحدة حقوق السحب الخاصة.
- **ضمن هوامش محددة**: أقطار ثبتت عملاتها إلى عملة واحدة أو سلة عملات ضمن هوامش معينة للتحرك.

2. **نظم مرنة**: وتعبر عن أسعار صرف مرنة وهي:

- **أسعار الصرف المرنة القابلة للتعديل على أساس مؤشرات**: وهي أقطار تعدل أسعار صرفها تلقائيا استنادا إلى مؤشرات مختارة مثل تطور سعر الصرف الحقيقي الفعال.
- **التعويم المدار**: أقطار تعدل أسعار صرفها بشكل مستمر على أساس تقدير موقف الاحتياطيات وميزان المدفوعات.

[1] عبد الحسن جليل عبد الحسن ألغالبي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص 97-98.

- **تعويم مستقل**: اقتصاديات تسمح لقوى السوق بأن تحدد أسعار صرف عملاتها.

## المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف والعوامل المحددة لاختيارها

أضحت سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية قائمة بذاتها تنتجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كنظام الأسعار حجم التجارة الخارجية، ووضع ميزان المدفوعات بل وأصبحت آلية تنتجها الإدارات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي خاصة في ظل التحديات التي تفرزها شروط التبادل الدولي والتي يتم استخدامها كأداة للمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم باعتبارها أداة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة فضلا عن كونها وسيلة تؤثر على الكتلة النقدية وتتيح السيطرة على السيولة، وعليه سيتم التطرق إلى مفهوم وأنواع سياسة سعر الصرف بالإضافة إلى أدواتها وأهدافها كذلك العوامل المحددة لاختيار سياسة سعر الصرف.

### المطلب الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف وأنواعها

اتبعت الدول سياسات ووسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت من أهم تلك السياسات "سياسة سعر الصرف".

**أولا: مفهوم سياسة سعر الصرف:** يمكن تعريفها بأنها:

مجموعة من الإجراءات التي تستهدف أن تكون التطورات في نظام وسوق سعر الصرف الأجنبي في الحدود التي تتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم بمعنى أنها تتمثل في الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل أي نظام تعتمده قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية[1].

**وتعرف أيضا:** بأنها تعبر بصفة مؤكدة على دور الدولة بكل مقوماتها التقليدية على المستوى الدولي وبثقلها الاقتصادي في العالم أصبحت قوى السوق هي المحدد الأساسي لكل قرارات السياسة الاقتصادية حيث تلعب سياسة الصرف دورا مهما وأساسيا في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص 119.

**ثانيا: أنواع سياسة سعر الصرف:** تتمثل فيما يلي:

**1. سياسة تخفيض قيمة العملة:**

تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى وذلك كما يلي[1]:

- **مفهومها:** هي تلك العملية التي تقوم بموجبها الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية مقارنة مع العملات الأجنبية ويترتب على ذلك تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي تخفيض القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج.

**وهناك عدة عوامل قد تؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة لعل أهمها:** زيادة حجم الواردات وانخفاض الصادرات، ارتفاع معدل التضخم المحلي، انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

- **شروط نجاح سياسة تخفيض العملة:**
  - اتسام الطلب العالمي على المنتجات الدولية بقدر كافي من المرونة حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة.
  - استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات واستجابة السلع المصدرة للمواصفات العالمية.
  - توفر الاستقرار في الأسعار المحلية.
  - عدم قيام المنافسة بنفس الإجراء.
- **أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة:**

تؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات وبالتالي فإن الطلب على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة المحلية مما يساهم في خفض حجم الواردات ولهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج التي تسمح لهم بتحقيق عائد أكبر.

- **أثر سياسة تخفيض قيمة العملة:**
  - قد تساهم هذه السياسة في إضعاف قدرة الدولة على توجيه سلعة نحو التصدير نتيجة لانخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص .ص 68-78.

- لجوء المقيمين إلى ادخار عملات أجنبية بدل المحلية وميولهم إلى الاستهلاك نظرا لضعف الثقة في عملتهم المحلية.
- ظهور المضاربات وتوجيه رؤوس الأموال لاستثمار في المجالات ذات العائد السريع.
- عادة ما يؤدي التخفيض إلى زيادة عبء المديونية الخارجية المعبر عنه بالعملة المحلية.
- يحدث أثار تضخمية كبيرة مما يساهم في حدوث ضرر بأصحاب الدخول الثابتة.

2. **سياسة رفع قيمة العملة:** هي عملية تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة الواحدة المحلية، وتهدف هذه العملي إلى تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر السلع المصدرة وتخفيض سعر السلع المستوردة، ففائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل يمثل بالنسبة للدولة مساوئ عدة نظرا لكونه يسبب تدفقا للسيولة التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية.

- **أسباب رفع قيمة العملة:**
  - وجود فائض في ميزان المدفوعات.
  - لمعالجة الارتفاع الحادث في أسعار السلع الإستراتيجية.
  - لتدعيم العملات الأجنبية.

3. **سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي:**

- **مفهومها:** تمثل الإشراف الحكومي الذي ينظم عمليات طلب وعرض العملات الأجنبية فلا يتيح للمتعاملين حرية للتصرف به بل تفرض إجراءات بخصوص ما يتحصلون عليه من حقوق أجنبية وما يدفعونه للخارج فهي تمثل تامين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وهي إجراء تتخذه الدولة من أجل رفع سعر عملتها والمحافظة على قيمته في أسواق الصرف ويتم ذلك من خلال تقرير الدولة سعرا معينا لعملتها ثم تقوم بوضع نظام كامل بمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض أو يرتفع إلا في حدود الهامش المسموح به، وتلجأ الدولة إلى فرض الرقابة على سعر رصفها تجنبا للحد من العجز في ميزانها الخارجي والذي يعني أن المدفوعات إلى الخارج أكثر من الإرادات.
- **أهداف سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي:**
  - حماية القيمة الخارجية للعملة المحلية من التدهور في الأسواق الخارجية باعتبار أن تقلبات سعر العملة الوطنية يؤثر في حركة الصادرات والواردات وكذلك حركة رؤوس الأموال.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الحد من الواردات بفرض تراخيص الاستيراد التي تمنح وفق شروط تحددها السياسة التنموية واحتياطات الصرف.
- حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية والحد من استيراد السلع غير الضرورية وترقيتها من خلال الامتناع عن بيع العملات الأجنبية من أجل شراء سلع منافسة لتلك المنتجة محليا أو بيعها بسعر صرف مرتفع عن العادي.
- التغلب عن النقص الذي تعانيه الدولة من الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب ومحاولة الحد من الطلب عليها، كذلك الحد من هروب رؤوس الأموال.

- **وسائل الرقابة على الصرف**: تتمثل في:
  - **وسائل مباشرة**: تتمثل في عدة وسائل يستخدمها البنك المركزي:

**–التدخل المباشر**: يتضمن قيام الحكومة بتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى وأقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف وذلك عن طريق شراء أو بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند مستوى السعر المحدد فعندما تحدد الدولة سعر أعلى لعملتها يكون الطلب عليها أقل من العرض فيتدخل البنك المركزي لشراء العملة الوطنية حتى يتساوى الطلب والعرض عند مستوى السعر المحدد، ومن ناحية أخرى يقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية في حالة تحديد سعر أقل للعملة حيث يكون الطلب أكبر من العرض عند هذا السعر.

**–تقييد الصرف الأجنبي**: يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة وتقييدها وتتم من خلال الآتي:

**التخصص طبقا للأولويات**: يتم تخصيص العملات الأجنبية لتمويل الواردات الضرورية.

**أسعار الصرف المتعددة**: تقوم الدولة بالتمييز بين أسعار الصرف الأجنبي على أساس اختلاف مصادر الصرف والأغراض التي تستخدم في تمويلها بهدف تقليل قيمة الواردات وزيادة قيمة الصادرات بالعملات الأجنبية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

**الحسابات المجمدة**: تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة في البنك المركزي حيث يقوم المدينون بدفع ما عليهم بالعملة المحلية لصالح الدائنين الأجانب، ولا يسمح للدائنين الأجانب بالتصرف من هذه الحسابات إلا بشروط معينة.

**–اتفاقيات المقاصة:** يتم الاتفاق بين دولتين على فتح لكل منهما حسابا للدولة الأخرى بعملتها المحلية ببنكها المركزي، حيث يتم إجراء تسوية المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم بينهما على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة وتعرف هذه الاتفاقيات باسم الاتفاقيات الثنائية.

- **الوسائل غير مباشرة:** من أهم وسائل الرقابة على الصرف الأجنبي ما يلي:

**–قيود الكمية:** تتمثل في تقييد الواردات عن طريق حصص الاستيراد ورفع الضرائب والرسوم الجمركية وهذا للحد من العجز في ميزان المدفوعات.

**–تقييم إعانات التصدير:** تهدف إلى تنشيط الصادرات وتكون أكثر فعالية في حالة تكون الصادرات ذات مرونة مرتفعة.

- **آثار سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي:**
  - تقف عائقا في وجه نمو المبادلات التجارية وذلك من خلال فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد.
  - تحد من حرية تنقل رؤوس الأموال من إلى الخارج وهو ما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم الأمر الذي يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية.
  - المغالاة في تقييم العملة المحلية مما يؤدي إلى حدوث التضخم المحلي كما تساعد على ظهور سوق صرف موازية.
  - تؤدي إلى تشويه الحوافز الاقتصادية وفرض تكاليف على الاقتصاد من خلال سوء توزيع الموارد الإنتاجية والاستهلاكية.

## 4. سياسة موازنة سعر الصرف الأجنبي

- **مفهوما:** تحاول الدولة المحافظة على سعر الصرف الرسمي الثابت بإتباع سياسة موازنة سعر الصرف وذلك بأن تكون للدولة رصيدا رسميا من العملات الأجنبية يتم التصرف فيها بالبيع والشراء، فإذا زاد الطلب عليها تتدخل السلطات النقدية وتبيع كمية من رصيدها الاسمي، أما إذا انخفض الطلب عليها تتدخل السلطات النقدية بالشراء ويتم تحديد سعر الصرف.
- **شروط نجاح سياسة موازنة سعر الصرف الأجنبي:**
  - ضرورة توافر رصيد كافي لدى الدولة من العملة الأجنبية كي تشتري وتبيع به لموازنة سعر الصرف.

- في حالة زيادة على العملات الأجنبية تقوم الدولة ببيع تلك العملات لمنع سعر الصرف من الزيادة عن الحد الأقصى والعكس في حالة انخفاض الطلب.
- إذا كان سعر الصرف داخل الحدود الرسمية لا تشتري ولا تبيع الدولة وهذا دليل نجاحها، وبالتالي يظل احتياطي من العملة الأجنبية في حالة استقرار نسبي.
- إذا أخطأت الدولة في تقدير سعر الصرف الذي ينبغي المحافظة عليه وحددت سعر أعلى أو أقل مما تقرره ظروف العرض والطلب فإنها ستواجه تقلبات شديدة في احتياطي العملة الأجنبية.

**المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف وأهدافها**

**أولا: أدوات سياسة سعر الصرف**

لتجسيد سياسة سعر الصرف تستند إدارة الاقتصاد إلى العديد من الوسائل والأدوات أهمها[1]:

**1. تعديل سعر الصرف:** لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

**2. استخدام احتياطات الصرف:** في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

أما في ظل نظم الصرف العائمة تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدير للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة الكثيفة.

**3. استخدام سعر الفائدة:** في حال ما إذا كانت العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.

**4. مراقبة الصرف:** تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي.

[1] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2013، ص.ص 62-64.

**ثانيا: أهدافها**

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها[1]:

**1. مقاومة التضخم:** تلعب سياسة الصرف دورا هاما في مكافحة ظاهرة التضخم ولقد اعتمدته العديد من الدول كمثبت اسمي لتخفيض معدل التضخم باستخدام نظام الربط المتحرك حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات إذ أن في المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط.

**2. تخصيص الموارد:** يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر يعكس تنافسية الاقتصاد الوطني مع باقي الاقتصاديات في العالم حيث ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضه مثلا إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

**3. توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال والعكس.

**4. تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي أن يعتمد سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية فمثلا اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

[1] **المرجع نفسه**، ص.ص 60،61.

**المطلب الثالث: العوامل المحددة للاختيار سياسة سعر الصرف**

والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

**أولا: درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** تقاس نسبة السلع الداخلية في التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) إلى إجمالي الناتج القومي وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي والعكس صحيح، ففي حالة الاقتصاد المفتوح تزيد الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج القومي، كما أنه يتميز بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحيلة، وبالتالي يفضل في تلك الحالة إتباع سياسة تمكن من التحكم في سعر الصرف.

**ثانيا: درجة تنوع هيكل الإنتاج والصادرات:** كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج القومي من السلع الموجهة للتصدير أو الموجهة للاستهلاك المحلي كلما تجنب الاقتصاد القومي اختلالات ميزان المدفوعات، وبالتالي تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح لسعر الصرف، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع درجة تركيز في هيكل الإنتاج يعرض الاقتصاد لتقلب مستمر في حصيلة الصادرات فيكون من الملائم في هذه الحالة إتباع سياسة تقوم على أساس إعطاء قدرا من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي ينتج عن الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات.

**ثالثا: درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية:** تقاس بنسبة ما تحافظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى القرض النقدي المحلي، وأيضا درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية وكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي كلما كان من الأفضل اختيار سياسة صرف تتمتع بقدر من المرونة حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دورا هاما في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن المعاملات التجارية.

**رابعا: معدل التضخم النسبي:** تعاني العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم المستمر لفترات طويلة وتحاول بعض البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم والعمل على تخفيض معدلاته وبالتالي يفضل إتباع سياسة لتثبيت أسعار الصرف بين الدول التي تتقارب فيما بينها معدلات التضخم، بينما يفضل إتباع سياسة تعتمد على حرية سوق الصرف بين الدول التي تتباين فيها معدلات التضخم.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص 79-81.

**خامسا: الأهمية النسبية للمصادر الداخلية والخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات:** حينما ترجع أغلب مصادر اختلال ميزان المدفوعات لأسباب خارجية الانخفاض المفاجئ في الطلب الأجنبي للصادرات فإنه يفضل اختيار سياسة أسعار الصرف تتمتع بدرجة من المرونة وحرية قوى السوق أما إذا كان الاختلال لأسباب داخلية فإنه يفضل إتباع سياسة للتحكم في الأسعار الصرف.

**سادسا: درجة مرونة التجارة الخارجية:** إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة العرض المحلي على الصادرات منخفض كما هو الحال في غالبية الدول النامية فإنه يفضل إتباع سياسة للتحكم في أسعار الصرف حيث يصبح تغيرات سعر الصرف غير فعال في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات كما يفضل الاعتماد على السياسات الأخرى لتصحيح الاختلال كالسياسة المالية والنقدية.

**خاتمة الفصل:**

إن هناك ترابطا وثيقا بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أن العلاقات الاقتصادية التي تتضمنها هذه المتغيرات تستدعي الحاجة إلى استخدام سعر الصرف في هذه العلاقات والذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى عملة أو عملات أجنبية أخرى، ويعتبر سعر الصرف من أهم هذه المتغيرات الاقتصادية التي تعكس مدى متانة الاقتصاد الداخلي والخارجي.

وتؤثر البيئة الاقتصادية بشكل مباشر على سعر الصرف وعلى نظام الصرف برمته، فان كانت تلك البيئة تتميز بالاستقرار ففان نظام الصرف سيكون مستقرا بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد المعني، أما في ظروف عدم الاستقرار في ظل ظروف البيئة الاقتصادية المتغيرة فان مسألة اختيار نظام الصرف تأخذ أهمية قصوى وقد تتسبب خسائر اقتصادية محسوسة لاقتصاديات البلدان، لذا فان فكرة عملات الصرف انطلقت من عدم وجود عملة عالمية موحدة تعتمدها جميع الدول، خاصة وان الذهب كعملة فقد تلك الصفة، مما تطلب التأسيس لوجود عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق سعر الصرف.

# الفصل الثانى

# الإطار النظرى للسياحة

**تمهيد:**

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية شهدت تطورات سريعة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، نظرا لاستفادتها من التطورات العديدة التي مست الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وبهذا احتلت السياحة مكانة عالمية هامة، حيث تعد واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم وأصبحت من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا مهما للعملات الصعبة وفرصا لتشغيل الأيدي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية.

كما تعتبر كذلك وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافة بين الشعوب ومجتمعات الدول السياحية، وجسر للتواصل بين الشعوب والحضارات، وإفشاء جو من السلام والأمن العالمي، مما يقلل من حدة التوتر الدولي، وبالتالي سنتناول في هذا الفصل التطور التاريخي للسياحة، مفهومها وأهميتها بالإضافة إلى أنواعها المختلفة والآثار الناجمة عنها سواء كانت اقتصادية واجتماعية وبيئية ومعوقاتها كما سنسلط الضوء على منظمات السياحة الدولية والدور الاقتصادي الذي تلعبه السياحة الدولية على الصعيد العالمي.

## المبحث الأول: عموميات حول السياحة

السياحة ظاهرة من الظواهر الإنسانية التي نشأت منذ خلق الأرض وما عليها وذلك لبحث الإنسان عن قوته، وأصبحت فيما بعد ظاهرة اجتماعية وثقافية تنعكس على التطور الحضاري لشعوب العالم وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية، وسنتناول في هذا المبحث التطور التاريخي للسياحة، مفهومها، أهميتها والأبعاد الأساسية لها.

### المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة

مرت ظاهرة السياحة بالعديد من المراحل التاريخية، لذا قسمت الدراسات العلمية تطورها التاريخي إلى:

**أولا: السياحة في العصور القديمة:** لم يفكر أحد في هذا العصر في تطوير السفر أو وسائله أو استغلاله لصالح المجموع وبالتالي لم تعرف كلمة السياحة إلا في القواميس والمعاجم الحديثة، أي أن السفر كان ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان تهدف إلى إشباع نزواته واستفاء احتياجاته الشخصية، أما أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت ترتكز على ما يلي:

- **تحقيق الفائدة:** كانت عبارة عن خلق علاقات متبادلة بين القبائل والدويلات المختلفة وكان هذا التفاعل له تأثير عميق في مصير الأقاليم المجاورة من حيث التجارة والحرب.
- **حب الاستطلاع:** قيام أناس كثر بالسفر ليس بدافع الحاجة ولكن من أجل إرضاء تطلعاتهم وللاستطلاع، أو للتعرف على العادات والتقاليد عند الشعوب الأخرى.
- **الدافع الديني:** وهي القيام برحلات مهما كانت بعيدة لزيارة العتبات المقدسة وخاصة في أثناء المناسبات الدينية لأداء الطقوس والشعائر الدينية، مما أدى إلى تطور حركة الأسفار بين الناس.

**ثانيا: السياحة في العصور الوسطى:** كان اتجاه السفر والسياحة في تلك العصور للتجارة أو نشر الدين المسيحي والتوجه إلى الحج، وانتشرت شبكة من النزل الخيرية لتخدم كافة الطبقات الاجتماعية وكان المسيحيون في طريقهم إلى القدس يقومون بجولات اجتماعية والاستجمام رغم دافعهم الديني للسفر.

وفي أواخر القرن الثالث عشر اكتشف ماركو بولر الطرق بين أوروبا وأسيا، ونشأ في الصين نظام طرقي جديد منذ عصر شو( 1221-1122) قبل الميلاد وكان كتاب ماركو بولر مصدر معلومات للغرب عن الشرق خلال تلك الفترة، كما ظهرت كتب أخرى عن السفر مثل مطبوعة رحلات جون ماندفيل عام 1357 م.

وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة الطلبة وطالبي العلم الذين كانوا يقومون برحلات لغرض العلم والدراسة والتعرف على أراء الغير ونظم السياحة الموجودة في الدول الأخرى، وكانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطيين لان السفر يتطلب وقت فراغ وأموال فائضة عن الحاجة[1].

**ثالثا: السياحة في عصر النهضة:** في عصر النهضة التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار ومن أهم هذه الاستكشافات، استكشاف كولمبس لأمريكا في عام 1492، ثم رحلة الملاح البرتغالي فاسكو ديكاما الشهيرة إلى الهند والذي اكتشف فيها رأس الرجاء الصالح في عام 1498، ثم تلتها رحلات ماجلان البرتغالي في القرن السادس عشر حول العالم.

في عصر النهضة فتحت أبواب الكسب الكثيرة أمام الناس واتسعت مداركهم وآفاقهم بظهور علماء وفنانين في جميع المجالات سواء المجال العلمي أو الأدبي أو الفني فكانوا يذهبون إلى عواصم العالم والمدن الشهيرة لمشاهدة آثارها ومراكزها الثقافية وهم سواح أثرياء عرفوا السياحة الترفيهية وقد ازداد عدد هؤلاء السواح في القرن السابع والثامن عشر وظهر عدد كبير من الكتيبات التي تعتبر بمثابة نشرات إعلامية[2].

**رابعا: السياحة في عصر الثورة الصناعية:** تبلور مفهوم السياحة وتطور في هذه المرحلة، كذلك تنوعت أهدافها وتزايدت أعداد السياح بشكل كبير، وامتازت حركة السفر بمختلف وسائط النقل البري والبحري والجوي بكثافة كبيرة لم تشهدها من قبل، وظهرت سياحة المشاهدة والاستجمام إلى جانب أنواع السياحة الأخرى المعروفة في المراحل السابقة.

شهدت هذه المرحلة تطور المنشآت والخدمات السياحية وتنوعها، ولم تعد السياحة تقتصر على الفئات سكانية معينة، حتى انه يمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة السياحة الشعبية التي تطورت بسرعة كبيرة نتيجة لعوامل عديدة أهمها تطور وسائل النقل وظهور السيارة، زيادة أوقات الفراغ وعدد أيام الإجازات، وتحسن مستويات الدخل الفردي في كثير من دول العالم، ارتفاع نسبة التحضر وسكان المدن وانتشار المشكلات البيئية كالتلوث والضوضاء...الخ، وكل هذه العوامل مجتمعة جعلت من السياحة ظاهرة شعبية يمارسها الجميع، ولم تعد السياحة في أوروبا فقط مجرد ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، بل تطورت وبرزت جوانبها الثقافية والحضارية والسياسية، بشكل جعل منها ظاهرة إنسانية متعددة الأبعاد، على الرغم من أن النظرة إلى هذه الظاهرة مازالت في كثير من الدول النامية مختلفة ومتناقضة في الوقت نفسه، فهي مقبولة لأنها تشكل مصدرا رئيسيا للعملات الصعبة من ناحية وتعمل على توفير العديد من فرص العمل الجديدة من ناحية أخرى.

---

[1] حمزة عبد الحليم دراكة وآخرون، **مبادئ السياحة**، دار الإعصار العلمي، الأردن، 2016، ص.ص 41، 44.

[2] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران، الأردن، 2013، ص 18.

يلاحظ من المراحل الأنف الذكر أن التطور التاريخي للسياحة كظاهرة ونشاط قد ارتبط بعدد من العوامل التي عاشتها أوروبا منذ بداية عصر النهضة، وكانت هذه العوامل بمثابة منعطفات أو نقاط تحول في مفهوم هذه الظاهرة ومسارها، فالثورات الزراعية والصناعية ومتابعها من تحولات تكنولوجية واقتصادية واجتماعية ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في سرعة تطور وانتشار السياحة وحركة السفر من خلال عوامل عديدة أهما:

- تحسين وارتفاع مستوى التعليم، وتنامي الرغبة في الاطلاع والتعلم نتيجة لزيادة الوعي عند السكان بمختلف طبقات.
- تزايد أعداد سكان المدن وارتفاع نسبة التحضر في الكثير من دول العالم.
- التحولات الاقتصادية والتقنية المتسارعة وما ينجم عنها من تسارع في حركة التجارة والسفر على حد سواء.
- التنمية الاقتصادية السريعة والكثيفة أدت إلى زيادة كبيرة في معدلات السفر لأغراض التجارة والأعمال.
- تنظيم وتسهيل إجراءات السفر والجمارك على الحدود بين الدول.
- الوعي البيئي وتزايد معدلات النمو السكاني[1].

**خامسا: السياحة في العصور المعاصرة:** مع بداية القرن العشرين وبالضبط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وباستقرار الأوضاع السياسية وازدهار الأوضاع الاقتصادية وارتفاع المستوى المعيشي وتوفر وسائل النقل المتطورة كالطائرات، استعداد الإنسان ماضيه الحافل بالترحال ولكن تحت شعار جديد عرف بالسياحة وباستخدام أحدث وسائل النقل، هنا أدركت الحكومات أن السياحة لم تعد ذات طابع تقليدي وإنما صارت اقتصاد للتخطيط السياحي مثل الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية والذي سرعان ما تحول إلى منظمة دولية متخصصة في شؤون السياحة عرفت باسم المنظمة العالمية للسياحة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وهذا التطور كان نتيجة لعوامل عديدة نذكر منها:

- استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بعدد الحرب العالمية الثاني.
- التطور الكبير في وسائل النقل سواء برية، جوية، بحرية.
- ارتفاع مستوى المعيشة والدخل الفردي.
- ارتفاع مستوى التعليم في الدول المختلفة مما زاد الرغبة في السفر.
- زيادة حاجة الأفراد السياحية نتيجة الضغوطات النفسية التي تواجههم في العمل.
- زيادة الوعي لدى الحكومات والمؤسسات والأفراد بأهمية السياحة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

[1] عثمان محمد غنيم، **تخطيط التنمية السياحية**، الإعصار العلمي، الأردن، 2017، ص.ص 24.23.

ونتج عن هذه المسببات أشكال سياحية عدة مثل ظهور المنتجعات السياحية في العديد من دول العالم، وظهور المخيمات السياحية مخفضة التكاليف، التي يقبل الطلبة والعمال وصغار الموظفين وأصحاب الدخول المحدودة، كذلك ظهور القرى السياحية وهي منتجعات تملكها أو تديرها أو تشارك في إدارتها وتشغيلها شركات سياحية عالمية تتولى شؤون تسويقها سياحيا على المستوى العالمي وتوجد مثل هذه القرى في فرنسا، ايطاليا، اليونان، اسبانيا، مصر، المغرب، كرواتيا والبرازيل، بالإضافة إلى العديد من الجزر الكاريبي وجزر اندونيسيا[1].

**المطلب الثاني: مفهوم السياحة وأهميتها**

تنوعت تعاريف السياحة في الأدبيات الحديثة تبعا لمعايير التمييز بينهما، وتصاعدت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسياحة، لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تسليط الضوء على بعض هذه التعاريف.

**أولا: مفهوم السياحة**

هناك العديد من المفاهيم نذكر منها:

تعرف السياحة على أنها "مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة إقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة، وبحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة أو ترتبط بعمل مأجور"[2].

عرف الألماني جوبير فرديلر السياحة على" أنها ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء والى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس إلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعات الكبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائط النقل"[3].

تعرف السياحة كذلك على أنها الحركة الاجتماعية التي تتم اختياريا وتهدف إلى الترفيه والاستمتاع الذهني والعقلي والبدني[4].

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن السياحة تجسد نموذج العلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم وتعبر عن الأسفار والرحلات التي يقوم بها التي يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص من أجل الراحة والاستجمام والإحساس بجمال الطبيعة وتذوق شعور البهجة وذلك لمدة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن السنة.

---

مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى علم السياحة**، ألفا للوثائق، الجزائر، 2017، ص.ص 41،42.

[2] علي فلاح الزعبي، **التسويق السياحي والفندقي**، دار المسيرة، عمان، 2012، ص87.

[3] محمد عمر مؤمن، **التخطيط السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2009، ص74.

[4] ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص21.

من خلال التعريفات السابقة للسياحة يمكن التأكيد على الخصائص التالية[1]:

- السياحة من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.
- نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.
- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع.
- السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والانتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الأخرى.
- كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع آو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.
- عدم إمكانية احتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

**ثانيا: أهمية السياحة**

تنبع أهمية السياحة من كونها القطاع الذي يزيد من إيرادات الدولة وذلك كما يلي[2]:

- أن السياحة تمثل ظاهرة الانتقال المؤقتة التي يقوم بها عدد كبير من الناس، فيتركون مكان إقامتهم والتوجه إلى دول أخرى (السياحة الخارجية) أو ينتقلون إلى مدن داخل بلادهم (السياحة الداخلية) ولا شك أن المدة التي يستغرقها هذا الانتقال تختلف بحسب رغبة السائح المالية على الإنفاق في الخارج مدة طويلة أو قصيرة وقوانين النقد في البلد التي يخرج منها ومدى تأثير المحفزات السياحية في البلد الذي يزوره ومدى رخص تكاليف العيش.
- السائح في البلد السياحي يقوم بوظيفة استهلاكية ينتج عنها زيادة في دخل هذا البلد وتحدث هذه الزيادة عن طريق الانتفاع بالخدمات، وتتمثل في صورة خدمات ضرورية تهدف إلى راحته وامتداد بكل وسائله المعيشة السهلة

[1] مصطفى يوسف كافي، **السياحة المستدامة السياحة الخضراء**، ألفا للوثائق، الجزائر، 2017، ص 25.

[2] زيد منير عبوي، **مبادئ السياحة الحديثة**، دار المعتز، الأردن، 2016،ص.ص 24،23.

الكاملة، وكذلك في صورة امتداد بالسلع المحلية لذا يحرص كل سائح عادة على شراء بعض المنتجات المحلية والهدايا من البلد السياحي لكي تكون رمزا باقيا لزيارته لهذا البلد.

- تعود الأهمية الاقتصادية للسياحة إلى ما تجذبه إلى البلد من عملة صعبة ورؤوس الأموال وفي الكثير من الدول تعتمد البيئة الأساسية للاقتصاد المحلي على صناعة السياحة وتعتبر هذه بمجالاتها المختلفة أكبر صناعة في العالم مجال تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة، وتسهم بالتالي إلى تنمية اقتصاديات الدول، تعتبر صناعة سوق قابل للتوسع، بحيث تشمل كافة الصناعات الأخرى مثل التجارة، الصناعة، الزراعة...الخ.
- تعتبر صناعة السياحة من أكبر الصناعات في العالم والتي تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي وينفق المستهلكون في الدول المتقدمة على السفر والسياحة أكثر مما ينفقون على المواد الأخرى.

**المطلب الثالث: أبعاد السياحة**

للسياحة أبعاد مختلفة نابعة من احتكاك السائح والحركة السياحية وتنوع هذه الأبعاد وتختلف تبعا للتنوع الجغرافي والثقافي والبيئي للبلد المضيف وتأثيره وتأثره بهم وسنفصل الأبعاد في العناصر التالية[1]:

**أولا: البعد الاقتصادي للسياحة:** تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، وينظر إلى السياحة من المنظور الاقتصادي على أنها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات ومصدر للعملة الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة وهدف لتحقيق برامج التنمية، ويمكن إعطاء صورة عن مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي والمحلي في النقاط التالية:

**1. مساهمة السياحة في الإيرادات:** إذا استخدمنا عائدات النقد الأجنبي كمؤشر للتنمية نلاحظ أن كثيرا من الدول تسجل معدلات معتبرة في الإيرادات السياحية، حيث أصبحت السياحة وسيلة هامة لاكتساب النقد الأجنبي، بل أصبحت المصدر الأول للحصول عليه كما هو الحال في كثير من الدول على غرار مصر، ألمانيا، اليونان، جزر الكاريبي.

**2. مساهمة السياحة في التشغيل:** تعمل السياحة على خلق فرص عمل متعددة سواء في القطاع السياحي نفسه مثل شركات السياحة، محلات بيع الهدايا وغيرها أو في القطاعات التقليدية التي تسوق إنتاجها للسياح، وقد أدى تطور السياحة إلى تطور الصناعات الحرفية والتقليدية في المجتمعات السياحية وزاد تفاعل المجتمع المحلي مع زيادة فرص العمل في هذا المجال.

[1] مصطفى يوسف كافي، **السياحة الدولية في ظل تطورات تقنية المعلومات والاتصالات**، دار ألفا، الجزائر، 2017، ص.ص 30-35.

**3. مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية:** يؤدي تطور السياحة إلى مشاريع التنمية داخل الاقتصاد في جوانب متعددة منها:

- **مشاريع البنية التحتية:** من طرق وماء وكهرباء وهاتف وصرف صحي وطرقات ومطارات وغيرها.
- **مشاريع التنمية الفوقية:** من خدمات سياحية مثل المطاعم والفنادق والاستراحات.
- **المشاريع المكملة للسياحة:** الصناعات ذات الترابط الأمامي والخلفي مع قطاعات السياحة كالمصانع التي تزودها بالفنادق، الأثاث والتجهيزات والمواد الغذائية ومواد التنظيف ووسائل النقل وغيرها، والتي تعمل على إضافة خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مصانع جديدة لمواجهة الزيادة في الطلب الناتج عن الإنفاق السياحي.

**ثانيا: البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة:** يتجسد البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة في تحسين مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات خاصة في المناطق السياحة التي سيتم توفير مناصب شغل إضافية فيها، كما سيتم العمل على تطوير الخدمات العامة فيها، وتحسين شروط الحياة بها عن طريق دعم البني التحتية فيها، كما سينعكس ذلك الأثر بشكل كلي على المجتمع ككل نتيجة العوائد المتأتية من دخل السياحة.

أما في الجانب الثقافي فالحركة السياحية ستنعكس على أفراد المجتمع عن طريق تبادل الثقافات والخبرات مع السواح من مناطق مختلفة من العالم، كما توفر التمويل اللازم للحفاظ على التراث والمواقع الأثرية والتاريخية، والتي تعد جزءا من ذاكرة وثقافة البلدان المضيفة.

وفي المقابل يمكن لهذا البعد أن يتجسد في جوانب سلبية أخرى، فعلى الصعيد الاجتماعي تؤدي الحركة السياحية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة كثرة الطلب مما يؤثر على القدرة الشرائية للمقيمين كما أن الثقافات المختلفة الوافدة مع السائحين يمكن أن لا يتلائم مع ثوابت المجتمعات المضيفة مما ينعكس سلبا على هوية هذه الأخيرة، فينتقل إليها سلوكيات وأفكار وممارسات تؤدي إلى تسوية ثقافة وأسلوب الحياة لدى الدول المضيفة.

**ثالثا: البعد البيئي:** ينبع البعد البيئي للسياحة من الوعي المتزايد بأهمية البيئة نتيجة ممارسات الأفراد من جهة وممارسات الشركات والمصانع من جهة أخرى التي أدت إلى تدهور الوضع البيئي بشكل كبير، مس مختلف مكوناته من ماء وهواء وأرض والتي أصبحت تعاني من تلوث كبير جدا على التوازن والتنوع البيولوجي الطبيعي الذي كان سائدا والممارسات السلبية التي كان جزء منها مرتبطا أصلا بالسياحة، وعليه يمكن أن نقسم البعد البيئي للسياحة إلى أثار سلبية وأخرى ايجابية.

## المبحث الثاني: أنواع السياحة، أثارها ومعوقاتها

عرفت السياحة تطورات مستمرة بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية وكذا تغير وتزايد حاجات الأفراد ورغباتهم، وهذا ما أدى إلى تنوع الأسباب التي تحفز الناس للقيام برحلة من مكان لأخر من هذا العالم الواسع، مما ينتج عنها أثار في مختلف المجالات اقتصادية، اجتماعية وثقافية، إلا أن هذا القطاع يتعرض للعديد من المعوقات التي تواجه تطوره وصناعته، وفي هذا المبحث سنتناول أنواع السياحة، آثارها ومعوقاتها.

### المطلب الأول: أنواع السياحة

تعددت أنواع السياحة نظرا لتنوع الرغبات والاحتياجات المختلفة وكذا ساهمت في التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي وعلى ذلك يمكن تصنيفها إلى:

**أولا: السياحة الداخلية:** ويقصد بها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه، أي انتقال مواطني الدولة نفسها داخل بلدهم ورغم الاتفاق على هذا المفهوم إلا أن هناك اختلاف بين الدول في تعريف السائح الداخلين حيث يعرف بعضها بناءا على المدة التي يقضيها بعيدا في مقر إقامته الدائم أو المعتاد ولغير أغراض العمل، حيث تحسب المدة في انجلترا وبلجيكا بأربع ليالي وخمسة أيام في بلغاريا وألمانيا وفي الدول الأخرى بحسب مسافة الرحلة التي يقطعها والتي يكون مئة كيلومتر وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتتميز السياحة الداخلية ب:

- زيادة الاستثمارات السياحية واستقطاب رؤوس الأموال.
- الانتعاش الاقتصادي للمناطق السياحية في الدول.
- توفير الفرص الوظيفية في المناطق السياحية.
- رفع الوعي الثقافي والفكري.
- دور السياحة الداخلية في تماسك الأسرة في المجتمع المحلي.
- تنشيط الصناعات المختلفة ذات العلاقة المباشرة بالسياحة.
- إيجاد نوع من الوحدة الوطنية لدى المواطنين في زيادة المناطق السياحية[1].

**ثانيا: السياحة الخارجية:** وهي النشاط المتمثل في الانتقال والإقامة عبر حدود الدول والقارات المختلفة، وهذه من الأنواع التي تعتمد عليها أغلب دول العالم ذلك لأنها صناعة وتمثل دخلا اقتصاديا وطنيا للدولة.

وتؤدي السياحة الخارجية إلى:

- تحسين أصول الدخل الوطني للدولة المستقبلة للسياح.

[1] هباش رجاء الحربي، **التسويق السياحي في المنشآت الحديثة**، دار أسامة للنشر، عمان، 2012، ص27.

- تحسين كفاءة الحياة المتمثلة في مستوى أعلى من الدخل.
- تدعيم الاحتفاظ بالتراث لطلب السياح عليه.
- اهتمام السياح بالثقافة المحلية تؤدي إلى الحفاظ على التراث وإيجاد فرص العمل للمواطنين.
- الاهتمام بالأساليب العلمية الحديثة للترويج والتسويق السياحي تؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل للمعيشة.
- إيجاد نوع من الاهتمام الدولي للسياحة والعمل على تخطيطها وإعطائها الأولية واعتبارها نقطة للتنمية الاقتصادية.

وتعتد هذه السياحة على العديد من المرتكزات التي تؤدي إلى النهوض بها من:

- توفير الخدمات السياحية.
- تطور البنية التحية.
- توفر الحرية للبلد.
- توفر الأمن والاستقرار.
- احترام السياح.
- ثبات القوانين.
- سهولة الحصول على سمة الدخول " فيزا "[1].

**ثالثا: السياحة الدينية:** ويقصد بها السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان، فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري، مثال السياحة الدينية (لزيارة المساجد الأضرحة، الكنائس)[2].

**رابعا: السياحة العلاجية والاستشفائية:**

ـ **السياحة العلاجية:** وتعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجؤون إلى هذه المراكز.

ـ **السياحة الاستشفائية:** وتعتمد هذه السياحة على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس بهدف الاستشفاء من الأمراض الجلدية والروماتيزم، وقد يعد النوع الأول أكثر

[1] **مرجع نفسه**، ص 28.

[2] جلال بدر خضرة وآخرون، **السياحة الريفية**، ألفا للنشر، الجزائر، 2017، ص 22.

حراكا من النوع الثاني لان ثقة المريض به أكثر من النوع الثاني، ويتميز كلا النوعين من السياحة الاستشفائية والعلاجية ب:

- مدة الإقامة طويلة نوعا ما.
- يتطلب السائح فيه خدمات سياحية خاصة منها الشقق المفروشة لإسكان ذويه في حالة المرافقة.
- تعتمد مدى جاذبية المقاصد السياحية لهذا النوع على سمعة المقصد طبيا أو ما يتوفر به من مياه معدنية

إذ يعد الأردن مثلا، من أكثر الدول العربية جذبا لهذا النوع من السياحة لما تتمتع به من سمعة طبية في كوادرها أو ما يتوفر بها من مواقع مياه معدنية أشهرها البحر الميت.

**خامسا: السياحة الاجتماعية:** يطلق عليها أيضا السياحة الشعبية أو سياحة الانجازات والسبب في تواجد هذا النوع من السياحة كانت مقتصرة في القدم على الطبقات الثرية فقط، وبما أن التطورات العلمية بموجب التغير في كل ما يوجد من حولنا فكان لا بد من هذه التغيرات أن تحدث أيضا مع السياحة لتواكب التطورات والمستجدات العالمية لكي تضم السياحة أو تشترك معها الطبقات التي تمثل الغالبية العظمى للمجتمعات ذوي الإمكانيات المحدودة بإعداد رحلة سياحية لهذه الطبقات الثرية.

وكانت أول ظهور للسياحة الاجتماعية في دول الكتلة الشرقية من أوروبا حيث أعدت للعاملين معسكرات في مختلف المناطق السياحية لتجديد نشاطهم وقدرتهم النفسية والبدنية على العمل، وأصبحت السياحة الاجتماعية منتشرة في الكثير من الدول[1].

**سادسا: سياحة الدراجات والسيارات:** تندرج سياحة السيارات والدراجات تحت أنماط السياحة الجديدة حيث تخضع لظروف ومتطلبات معينة غير موجودة إلا في عدد قليل من الدول مثل الطرق السريعة التي تربط بين الدول وبعضها البعض، ومدى توافر محطات الخدمة والصيانة ومراكز النجدة والإسعاف والاستراحات على هذه الطرق وهذه السياحة منتشرة في دول أوروبا والمنطقة العربية.

**سابعا: سياحة المعارض:** هي سياحة تشمل جميع أنواع المعارض وأنشطتها المختلفة مثل المعارض الصناعية والتجارية والفنية التشكيلية ومعارض الكتاب، فمن خلالها يستطيع الزائرون التعرف على آخر الانجازات التكنولوجية والعلمية للبلدان المختلفة والتي تعبر عن عوامل الجذب السياحي وتنشيطه.

**ثامنا: سياحة المؤتمرات:** ارتبط هذا النوع بالتطورات الكبيرة من العلاقات الاقتصادية الكبيرة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين معظم دول العالم ونجدها ترتبط ارتباطا وثيقا بسياحة المعارض،

[1] أكرم عاطف، **السياحة البيئية–أسس ومرتكزات–**، دار الراية، عمان، 2008، ص.ص27،28.

ويعتمد هذا القطاع على العديد من العوامل مثل: اعتدال المناخ، توافر المرافق ووسائل الاتصال، وجود الفنادق، المطارات الدولية...الخ.

**تاسعا: السياحة البيئية:** أو السياحة البحثية وهي التي تشمل دراسات البيئة النباتية والحيوانية، وكذلك دراسة حركة الطيور وهجراتها العالمية.

**عاشرا: السياحة الرياضية:** وهو السفر من مكان لأخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض البطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها مثل ممارسة رياضة الغوص، الشواطئ الساحرة، بالإضافة إلى الملاعب.

**إحدى عشر: سياحة التجوال:** هي من أنواع السياحة المستحدثة وتتمثل في القيام بجولات منظمة سيرا على الأقدام إلى المناطق النائية تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية وتكون الإقامة في مخيمات في البر والتعايش مع الطبيعة.

**ثانية عشر: السياحة الترفيهية:** غالبا ما يشار إلى هذا النوع من السياحة في وسائل الإعلان السياحي، وهذا النوع من السياحة يشتمل على التزلج على الجليد والسباحة والصيد والغولف والاستمتاع بأشعة الشمس، وكافة أنواع الرياضة التي تمارس أثناء الإجازات.

وغالبا ما يقوم مخططو السياحة بانتقاء عدد من جهات القصد لتحويلها في أذهان السياح إلى ملاذ للترفيه والمتعة والاسترخاء، ولا تقتصر السياحة الترفيهية على التنوع الطبيعي وإنما تشمل أيضا المؤسسات الترفيهية التي هي من صنع الإنسان[1].

**ثالثة عشر: السياحة الثقافية:** يعتمد هذا النوع من السياحة على إقامة الندوات والدورات الثقافية والمعارض الخاصة والمسابقات الثقافية، مثل مسابقات الشعر والمسرح والمقالة والموسيقى والفن، وكذلك مسابقات عروض الأزياء...الخ.

وممكن أن تدخل ضمن سياحة الآثار والأماكن التاريخية شروطها ومتطلباتها مثل شروط ومتطلبات سياحة الآثار والأماكن الأثرية وتعتمد أيضا على إقامة المهرجانات الثقافية والشعرية، مثل مهرجان جرش في الأردن ومهرجان بعلبك في لبنان ومهرجان باب في العراق ومهرجان السينما العربية أو توزيع جوائز الأوسكار في أمريكا أو مهرجان السينما العربية أو توزيع جوائز الأوسكار في أمريكا أو مهرجان كان للسينما العالمية، وكذلك المهرجانات التي تقام في مصر مثل مهرجان شم النسيم...الخ[2].

[1] حميد الطائي، **أصول صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق، عمان، 2001، ص 187.

[2] عبوي زيد منير، **مبادئ السياحة الحديثة**، دار المعتز، الأردن، 2016، ص55.

**المطلب الثاني: أثار السياحة**

ينجم عن السياحة العديد من الآثار في مختلف المجالات نذكر أهمها في ما يلي:

**أولا: أثار السياحة على النواحي الاقتصادية:** تعتمد العديد من الدول في اقتصادياتها على السياحة لما لها من مزايا اقتصادية تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرخاء في الدول سواء كانت صناعية أو نامية ومن مزاياها نذكر:

- زيادة الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية.
- مساعدة السياحة في زيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة على السياحة في الدخول للأسر ولأفراد.
- تشكل السياحة قطاعا تصديريا يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولة.
- تمثل السياحة جزءا من المعاملات غير المنظورة في الميزان التجاري.
- تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي تستغل سياحيا فتتجه السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية والمناخية الفردية، والتي غالبا ما تكون محرومة من العمران.
- تعمل السياحة على زيادة الإنتاج والاستهلاك على حد سواء وبهذا تميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع من الخدمات والسلع.
- تساهم السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني الأجنبي.
- تساهم السياحة في توفير فرص العمل.
- تنشط السياحة قطاع النقل[1].

**ثانيا: الآثار الاجتماعية:** تعود أسبابها إلى الاختلافات الثقافية بين مناطق مصدر السواح ومناطق الهدف أو لجهل السواح بثقافة السكان المحليين في مناطق الهدف، والاختلاف في العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية وأسلوب المعيشة وكذا العلاقات بين السواح والسكان المحليين الأصليين بالإضافة إلى أهمية ذلك في خلق جو ملائم للتفاهم وأهم الآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تنشا عن النشاطات السياحية نذكر:

- من المعروف أن اغلب السواح من دولة غنية ذات مستويات معيشة عالية، حين يغلب طابع الدول الفقيرة على الدول المستقبلة للسواح مما قد يخلق استياء اتجاه السواح نتيجة للفوارق الاقتصادية.

[1] مصطفى يوسف كافي، **جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية**، دار حامد للنشر، عمان، 2016، ص.ص 42.41.

- شعور السواح المحليين بمنافسة السواح الأجانب في الحصول على تسهيلات سياحية والخدمات، خصوصا في المواقع السياحية التي تشهد إقبالا سياحيا كبيرا، مما يؤدي إلى ردود أفعال سلبية عند السواح المحليين خصوصا باعتبار أن القدرة المالية متفاوتة بين الطرفين في ظل ارتفاع الأسعار نتيجة الطلب المتزايد.
- يميل السكان في المنطقة الهدف إلى تطويع فنونهم وصناعاتهم التقليدية بما ينسجم وأذواق السواح الأجانب، وذلك من اجل تسويقها، مما يؤدي إلى طمس وتحريف الثقافة المحلية.
- تعمل السياحة بشكل مباشر أو غير مباشر على نشر الكثير من الأنماط السلوكية السلبية مثل تعاطي المخدرات والمسكرات والعديد من السلوكيات الأخرى التي تتعارض مع ثقافة السكان المحليين غالبا[1].

**ثالثا: الآثار البيئية:** من أجل تطبيق نظام بيئي متكامل، ووصولا للسياحة المستدامة التي تهدف إلى تحقيق الالتزام بالقوانين البيئية المحلية وتخفيض مصاريف التشغيل من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ولتحسين صورة المنشأة أمام السائحين ظهرت اتجاهات حديثة في الاهتمام بالبيئة تحت شعار حماية البيئة اليوم استثمار الغد.

من الاتجاهات الحديثة في الاهتمام بالبيئة:

- شهادة السياحة الخضراء.
- شواطئ الراية الزرقاء.
- الفنادق الخضراء.
- فكرة الفندق البيئي.
- شهادة الايزو(14000 لضمان الجودة البيئية).
- **الراية الزرقاء:** علم لونه أزرق يرفع على الشواطئ والفنادق السياحية التي تتبع هذا النظام البيئي الجديد، من شروطها أن يكون الشاطئ طبيعيا لا يتم التدخل فيه هندسيا ويجب عدم المساس بمعالمه الطبيعية وعدم وجود حيوانات أليفة على الشاطئ وان يكون هناك ممرات وأماكن للمعوقين وتوافر الإسعافات الأولية للالتزام بتعليمات البحر.
- **شهادة الفنادق الخضراء:** تمنح للفنادق التي تهتم بالبيئة وتعمل على ترشيد استهلاك الكهرباء والماء وباستخدام تجهيزات ومعدات فندقية حديثة صديقة للبيئة، واستخدام سخانات شمسية ومعالجة مياه الصرف

[1] مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، المجتمع العربي، عمان، 2014، ص 44.

الصحي لإعادة استخدامها في رعي الحدائق وكذلك المشاركة في مشاريع الحفاظ على البيئة على المستوى المجتمع وتوعية نزلاء الفندق بصورة مباشرة بالمحافظة على الشاطئ والمكان[1].

**المطلب الثالث: معوقات السياحة**

تعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث تعتبر عامل مساعد لحل العديد من المشاكل الاقتصادية إذا استعملت بطريقة عقلانية ورشيدة، إلا انه هناك العديد من المعوقات التي تعترض هذه الأخيرة ونموها منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي لذلك يمكننا تقسيم تلك المعوقات إلى ما يلي[2]:

**أولا: على المستوى العالمي**

تتأثر السياحة في كل بلد بالأوضاع التي تسود العالم بالمتغيرات التي تطرأ عليها سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية أم بيئية.

**1. الأسباب الاقتصادية:** فعدم الاستقرار الاقتصادي السائد بصورة عامة في العالم وما يتبعه من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والتذبذبات في أسعار الصرف للعملات الرئيسية، كلها أمور تؤدي إلى تخفيض معدلات النمو في الحركة السياحية الدولية.

فزيادة نسبة العاطلين عن العمل يزيح شرائح من المجتمع عن الاشتراك في الرحلات السياحية الدولية وتذبذب معدلات الصرف للعملات الرئيسية يؤدي إلى عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية، وان ارتفاع نسبة التضخم يخفض القوة الشرائية المتوفرة لدى الراغبين في السفر، وتزداد بذلك أسعار وأجور تذاكر السفر وخاصة النقل الجوي منها، مما يؤدي إلى عزوف الكثير عن القيام برحلات سياحية دولية.

**2. الأسباب الاجتماعية:** وهي تتعلق بالبلد المصدر للسواح أو بالبلد المستورد.

**3. الأسباب السياسية:** تتعلق بمستوى العلاقات الدبلوماسية ومكانة هذه الدول في المجتمع الدولي.

**4. الأسباب البيئية:** أن زيادة نسبة التلوث وعدم وجود السياسات للمحافظة على البيئة في بعض المناطق السياحية يؤدي إلى تراجع جاذبية هذه المناطق، ويزيد من معدل التحول إلى المناطق السياحية المنافسة.

[1] نعيم ظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص.ص 146.

[2] مصطفي يوسف كافي، **التنمية السياحية**، ألفا للنشر، الجزائر، 2017، ص.ص 116-119 .

**ثانيا: على المستوى الحلي**

هي المعوقات التي ترتبط بالإجراءات والممارسات المرتبطة بالسياحة وخرج عن حدود اختصاص وزارة السياحة كجهة تنفيذية، كما أن القضاء على هذه المعوقات يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى إيمان الحكومة بأهمية السياحة كمورد اقتصادي اجتماعي.

ولذلك سنحاول في هذا المجال الإحاطة بأساسيات هذه المحلية المؤثرة في الحركة السياحية بصورة مباشرة، وبالتالي يمكننا تصنيف هذه المعوقات التي تؤثر سلبا على تقدم ونمو السياحة إلى ثلاث مجموعات هي :

1. **معوقات إجرائية حكومية مركزية:** وتشمل الأنواع التالية من المعوقات:

- عدم إعطاء السياحة أهمية كقطاع هام من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إجراءات الاقتصادية والجمركية.
- إجراءات النقل والمواصلات.
- تضارب اختصاصات الوزارة والأجهزة الرسمية.
- إجراءات الاستثمار.
- ضعف مستوى المرافق الأساسية.
- قصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق السياحي والبحوث والإحصاءات والإعلام السياحي.

2. **معوقات نابعة وناتجة من داخل القطاع السياحي نفسه:** وهذا يشمل الأنواع التالية من المعوقات:

- روتينية التنظيم السياحي وعدم دينامكيته.
- ضعف فعالية مجهودات التسويق السياحي بالخارج.
- انتقاء وجود سياسة للتدريب السياحي والفندقي.
- هبوط مستوى الثروات السياحية كعناصر جذب سياحي.
- تختلف التوعية الشعبية بأهمية السياحة اقتصاديا واجتماعيا سياسيا وثقافية.
- ضعف الرقابة عل الخدمات السياحية.
- عدم إتباع سياسية تسعيرية علمية سلمية للخدمات السياحة.
- تعدد أوجه مضايقات السائح ( الشقق المفروشة، الملاحي، محلات العاديات ...الخ).

3. **معوقات متصلة بنشاط المحليات:** ويشمل:

- عدم اتخاذ ما يلزم من إجراءات حاسمة لمواجهة ظاهرة انتشار القمامة والمخلفات في الشوارع والساحات.

- زيادة حدة التلوث عن المعدلات المقبولة.
- عدم التشجير وعدم انتشار المناطق الخضراء.

**ثالثا: على المستوى المحلي**

من أهم هذه المعوقات ما يلي:

- الاعتماد على السياحة الثقافية والتاريخية والدينية بصفة أساسية، وهذه النقطة وحدها تكفي لوضع النشاط السياحي في إطار ضيق علما بان السياحة الثقافية لا تزيد نسبتها عن 10٪ من إجماليا لحركة السياحية الدولية، بينما السياحة الترفيهية لا تقل نسبتها عن 50٪ من إجمالي هذه الحركة لذلك فمن الضروري تنويع الأنشطة السياحية لكي نستطيع جذب أكبر عدد ممكن من السواح.
- عدم الاستقرار السياسي الذي يسود المنطقة مما يؤدي إلى انخفاض الحركة السياحية الدولية إليها.
- بعد المسافات عن الأسواق الرئيسية المصدرة للسواح وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان... الخ، وهذا يعني الحاجة إلى وقت أطول وتكلفة أكبر وخاصة تكلفة النقل الجوي، وهذا الأمر يتطلب نوعية معينة من السائحين ذوي الدخول المرتفعة.
- التعقيدات الإدارية والإجراءات النقدية والجمركية التي تتبعها معظم دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك لأسباب اقتصادية تتعلق باختلاف أسعار الصرف الرسمية والفعلية للعملات الرئيسية والتي قد تتضارب مع متطلبات التنمية الاقتصادية.
- هبوط النظافة العامة نتيجة عدم كفاية المرافق، أو انخفاض مستوى الوعي الصحي.

## المبحث الثالث: السياحة الدولية، منظماتها ومكانتها الاقتصادية

عرفت السياحة الدولية في هذه الآونة تزايدا مستمرا فهي الصناعة، الأسرع نموا حيث يفوق نمو السياحة على الكثير من الصناعات الهامة وارتفعت الإيرادات السياحية العالمية بمعدلات كبيرة حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، حيث أصبحت تعتبر الصناعة الرائدة في معدل النمو مقارنة بالصناعات الأخرى في العالم، إلا أن ممارسة الأنشطة السياحية يتطلب تعاون دولي جماعي بين الحكومات والمتمثل أساسا في المنظمات السياحية الدولية ومن خلال هذا المبحث سنستعرض أهم المنظمات الدولية السياحية والمكانة الاقتصادية التي تلعبها السياحة مع الإشارة إلى أكثر المناطق جذبا للسياح في العالم.

### المطلب الأول: المنظمات السياحية الدولية

تعد المنظمات الدولية أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق التفاهم والسلام بين الدول المختلفة، حيث تنقسم المنظمات السياحية الدولية إلى منظمات دولية حكومية ومنظمات دولية غير حكومية نذكر أهمها في ما يلي[1]:

**أولا: منظمة السياحة العالمية:**

أنشأت في 2 يناير 1975 ومقرها مدريد(اسبانيا) وقد انبثقت من الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية وهو اتحاد عالمي مختلط غير حكومي ترجع نشأته إلى عام 1946 في لندن (انجلترا) ثم نقل إلى جنيف (سويسرا) حيث ظل هناك ما يقرب من 25 عاما.

من الأهداف الرئيسية لمنظمة السياحة العالمية العمل على تنشيط ودعم وتنمية السياحة بما يسهم في النمو الاقتصادي العالمي ويؤدي إلى زيادة التفاهم بين الشعوب وإلى احترام حقوق الإنسان ومراعاة الحريات الأساسية له دون تمييز بين الجنس أو اللغة أو الدين كضرورة لسلام ورفاهية الإنسانية كلها، كما تهتم المنظمة بدعم التعاون الفعال بين الدول الأعضاء بها وتعمل على رعاية مصالحهم في مجال السياحة، وتقوم أيضا بتقديم المساعدات الفنية خاصة للدول النامية فيما يتعلق ببرامج التدريب إنشاء المعاهد السياحية والفندقية وتطوير واستحداث مناطق الجذب السياحي، وتنظيم الندوات والدراسات التي تتضمن التسويق و الترويج للأنشطة السياحية المتنوعة، بالإضافة لحرصها على توثيق الصلة بالأجهزة المعنية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال السياحة.

[1] زهير بوعكريف، **التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012، ص- ص40-42.

**ثانيا: المنظمات الدولية الغير الحكومية:**

**1. المجلس العالمي للسفر:** تأسس سنة 1990 بلندن، وهو عبارة عن منظمة دولية متخصصة في النشاط السياحي، تضم تحالف أكثر من 68 من كبار صناع القرار في كل قطاعات صناعة السياحة والسفر على المستوى العالمي في فروع النقل والإطعام والترويج والخدمات السياحية ويهدف إلى إقناع الحكومات بالأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع السياحي والاهتمام بالبيئة وتنشيط السياحة المتواصلة والعمل على إزالة الحواجز التي تعرقل نمو العمل بالتعاون مع الحكومات والوكالات المتخصصة.

**2. الأكاديمية الدولية للسياحة:** أنشأت في عام 1951 ومقرها مونت كارلو وتضم عضويتها أعضاء يختارون من بين شخصيات بارزة في عالم السياحة إلى جانب أعضاء مراسلين وأعضاء من خبراء سياحيين وتهدف إلى الاهتمام بالأنشطة السياحية المختلفة وبتشجيع الأنماط المتنوعة للسياحة وبدعم التعليم السياحي والدراسات والنشرات السياحية الدولية.

**3. الاتحاد الدولي للخبراء الاختصاصيين العالمين في السياحة:** وأنشئ في عام 1949 ومقره بيرن (سويسرا) ويهدف إلى تنظيم المؤتمرات المختلفة التي تهتم بالعمل السياحي ويناقش مشكلات وطرق القضاء عليها وعلاجها وإلى دعم الأنشطة والمعاهد السياحية والعمل على زيادة عددها وإلى تنمية التعاون وتبادل الخبرات العلمية والمتخصصة في مجال السياحة، وتضم عضوية الاتحاد عدد من الخبراء والأساتذة البارزين في عالم السياحة.

**المطلب الثاني: مؤشرات السياحة الدولية على الصعيد العالمي**

يهدف هذا المطلب إلى تحليل بعض مؤشرات السياحة الدولية وذلك وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية للفترة ما بين 2011-2016 وفقا لمجموعة من المعايير.

**أولا: تحليل تطور عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة على الصعيد العالمي خلال الفترة 2011-2016:**

عرفت السياحة الدولية ارتفاع في عدد الوافدين من السياح الدوليين في العالم من 998 مليون في عام 2011 ليصل إلى 1235 مليون سائح خلال سنة 2016، أي بمعدل نمو سنوي يقدر ب 4،4٪.وفي الوقت ذاته عرفت عائدات السياحة الدولية تزايد ملحوظ من 1073 مليون (2011) إلى 1220 (2016) مليار دولار بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي أي بمعدل نمو سنوي قدره2،6 ٪.أما من حيث التوزيع الإقليمي للسياحة على الصعيد العالمي احتلت أوروبا وأسيا والمحيط الهادي والأمريكيتان كأكثر المناطق جذبا للسياح خلال عام 2011، حيث استقطبت ما يعادل من 519،9 و221،6 و155،7 مليون سائح على التوالي، وهو ما

يعادل 54،4 و23،2 و16،3 في المائة من السوق السياحية الدولية سنة 2011، وعلى مدى الفترة الممتدة من 2011 و 2016 أخذ عدد الوافدين من السياح الدوليين منحنى نمو سنوي ايجابي ومستقر وفي نفس الفترة استقرت معدلات النمو في عائدات السياحة الدولية على أكثر من 2٪ باستثناء عام 2015 وكان ذلك نتيجة تقلبات أسعار الصرف في البلدان النامية.

**الشكل 1**: عائدات السياحة الدولية و عدد الوافدين( 2011-2016)

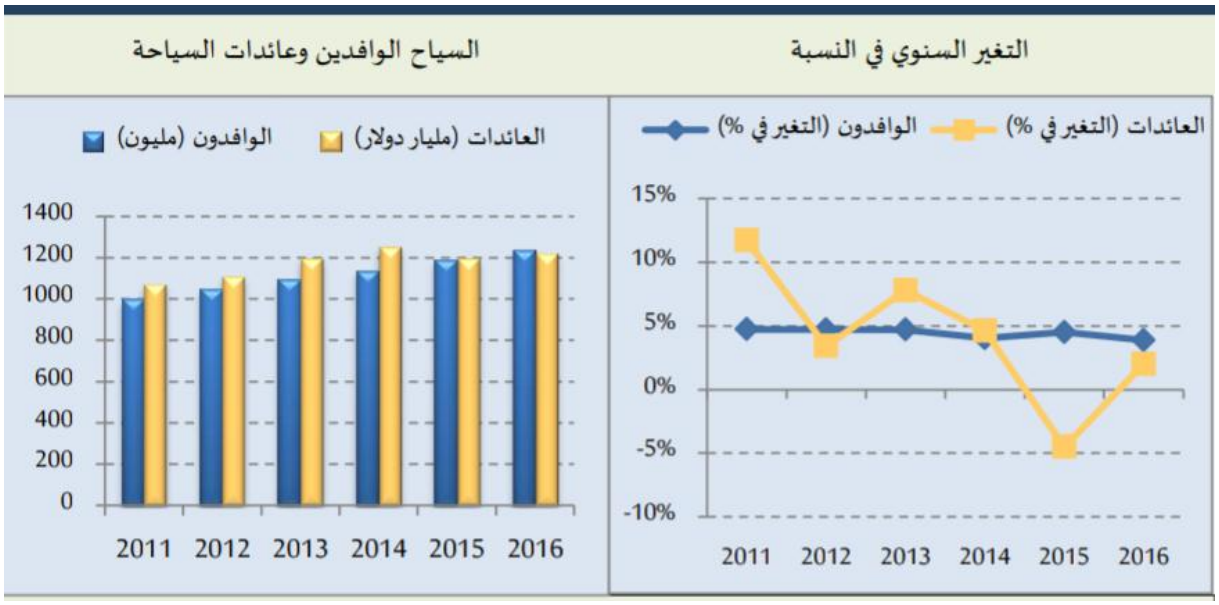


**المصدر**: السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **الآفاق والتحديات**،2017، ص 7

**على الموقع**: www.**sesric**. org

**ثانيا: تحليل تطور عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2011-2016**

**الشكل 2:** السياحة الدولية حسب كل منطقة (٪ من الإجمالي العالمي)

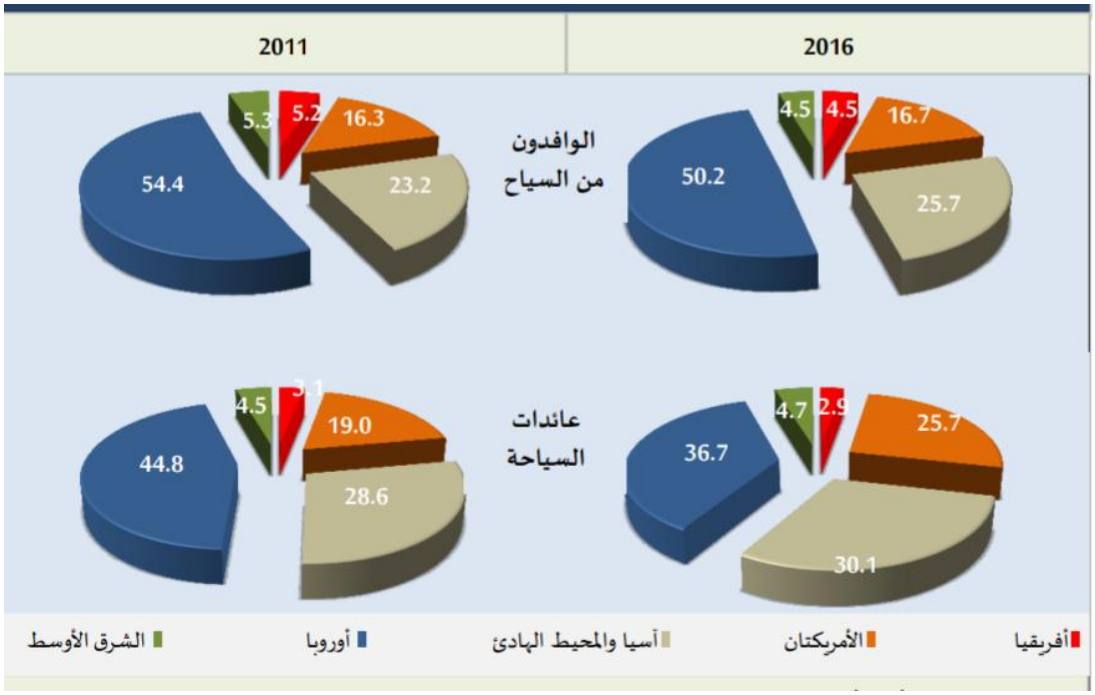


**المصدر**: السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **الآفاق والتحديات**،2017،ص8.

**على الموقع**:www.**sesric**. org

- نلاحظ من خلال الشكل 2 أن منطقتي أسيا والمحيط الهادي والأمريكيتين تمكنا من تحقيق زيادة في عدد السياح الوافدين خلال الفترة من 2011-2016، حيث سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادي ارتفاعا من 23،2٪ سنة 2011 إلى 25،7٪ سنة 2016 وذلك بمعدل زيادة قدره 2،5٪، كما شهدت منطقة الأمريكيتين زيادة طفيفة من 16،3٪ إلى 16،7٪ خلال نفس الفترة وذلك بمعدل زيادة قدره 0،4٪. وعلى الرغم من النمو الايجابي الملاحظ من حيث عدد السياح الوافدين على الصعيد العالمي إلا أن منطقة أوروبا شهدت تراجع كبيرا في عدد السياح الدوليين الوافدين حيث كانت تبلغ 54،4٪ عام 2011 لتصبح 50،2٪ في عام 2016.

كذلك نلاحظ أن كل من إفريقيا والشرق الأوسط قد عرفتا انخفاضا في عدد السياح الوافدين خلال تلك الفترة حيث بلغ نسبتهم عام 2011 ب 5،2٪ و5،3٪ على التوالي لتتراجع في عام 2016 إلى 4،5٪ في كل من المنطقتين.

- أما فيما يخص نسبة العائدات السياحية في هذه المناطق خلال نفس الفترة فنلاحظ أن أوروبا قد شهدت تراجع كبيرا في عائداتها السياحة، حيث كانت تقدر نسبتها عام 2011 ب 44،8٪ لتنخفض سنة 2016 بمعدل 8،1٪ حيث تفسر حالة عدم الاستقرار الاقتصادي القائمة في العديد من الدول الأوروبية من بين الأسباب الرئيسية وراء هذا الوضع كونها تلقي بظلالها على حجم نفقات السياح الأوروبيين.

كما انخفضت العائدات السياحية في إفريقيا من 3،1٪ سنة 2011 إلى 2،9٪ سنة 2016 لذلك فانه لا يتعين على البلدان الإفريقية التركيز على الرفع من أعداد الوافدين من السياح الدوليين فحسب بل أيضا يجب إيجاد سبل لزيادة الإيرادات السياحية من خلال التنويع في الأنشطة السياحية وتطوير أصناف السياحة البديلة وكذلك تنفيذ الاستراتيجيات التي تستهدف السوق (في محاولة لجذب المزيد من السياح من البلدان ذات نزعات استهلاكية أعلى).

أما منطقة الأمريكيتان فقد شهدت زيادة عائداتها من 19٪ سنة 2011 إلى 25،7٪ سنة 2016، ومنطقة أسيا والمحيط الهادي فقد سجلت ارتفاعا طفيفا خلال هذه الفترة من 28،6٪ إلى 30،1 ٪، أما عن الشرق الأوسط فقد ارتفعت عائداته بشكل طفيف من 4،5٪ سنة 2011 إلى 4،7٪ سنة 2016.

**ثالثا: تحليل تطور عائدات السياحة الدولية الوافدة خلال الفترة 2011-2016:**

**الشكل3:** عائدات السياحة الدولية الوافدة (2011-2016) (بالدولار الأمريكي)

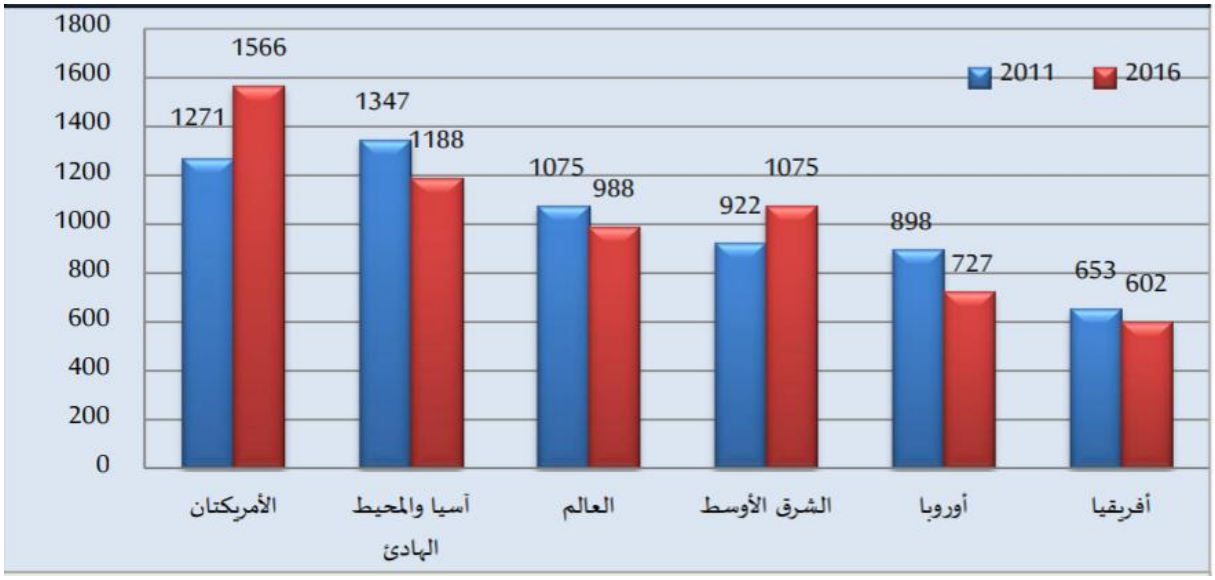


**المصدر:** السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **الآفاق والتحديات**،2017، ص7.**على الموقع:** www.**sesric**. org

- يوضح لنا الشكل 3 أن منطقة الأمريكيتان قد استأثرت بأعلى متوسط لعائدات السياحة الوافدة ب1566 دولار أمريكي وتكون بذلك قد حققت معدل نمو ملحوظ مقارنة بعام 2011(1271 دولار أمريكي)، تلتها منطقة آسيا والمحيط الهادي(1188 دولار)، إلا أنها سجلت انخفاض في معدل نمو عائداتها عن سنة 2011، كذلك استقرت عائدات السياحة الدولية الوافدة في أوروبا وإفريقيا على أرقام دون المتوسط العالمي بلغت 727 و 602 على التوالي.

وبالمقارنة مع عام 2011 كانت منطقتي الأمريكيتان والشرق الأوسط أكثر المناطق دخلا فيما يخص عائدات السياحة الدولية الوافدة، وبعبارة أخرى كانت الفترة الممتدة بين 2011-2016 أكثر الفترات التي حققت فيها دول الأمريكيتان والشرق الأوسط نجاحا مهما من حيث متوسطات عائدات السياحة الدولية، ومن ناحية أخرى تراجعت هذه العائدات في مناطق أوروبا وأسيا والمحيط الهادي وإفريقيا خلال الفترة ذاتها، وتشير هذه النتائج إلى انه لا يتعين على هذه الدول على الصعيد العالمي التركيز فقط على زيادة أعداد السياح الوافدين وإنما أيضا وضع سياسات فعالة لتكون بمثابة قيمة مضافة للمنتجات والخدمات التي تستفيد منها السياح الدوليين.

**المطلب الثالث: البلدان السياحية الأكثر جذبا للسياح في العالم**

تتمتع بعض البلدان بمقومات سياحية اختلفت وتنوعت بين مقومات طبيعية من موقع جغرافي ومناخ وتضاري، ومقومات مادية متنوعة، حيث شكلت هذه المقومات القاعدة الأساسية للسياحة في هذه البلدان وجعلت منها أكثر المناطق جذبا للسياح.

**الجدول 01**: البلدان العشر الأكثر جذبا للسياح الأجانب عام 2017(عدد السياح بالملايين)

| | البلد | عدد السياح الوافدين |
|---|---|---|
| 1 | فرنسا | 88،9 |
| 2 | اسبانيا | 82،2 |
| 3 | الولايات المتحدة الأمريكية | 72،9 |
| 4 | الصين | 59،3 |
| 5 | ايطاليا | 57،8 |
| 6 | تركيا | 39،9 |
| 7 | المكسيك | 39،3 |
| 8 | بريطانيا | 38،7 |
| 9 | ألمانيا | 37،6 |
| 10 | تايلند | 34.7 |

**المصدر**: المنظمة العالمية للسياحة 2018

- أظهرت بيانات الجدول 1 أن فرنسا قد احتلت المركز الأول بالنسبة إلى عدد السياح القدمين إليها في عام 2017، و الذي بلغ 88،9 مليون سائح، وذلك لما تتمتع به فرنسا من معالم سياحية ثقافية كانت أم تاريخية والتي تستحق الزيارة إذ تضم 38 موقع من مواقع التراث العالمي المدرجة في قائمة منظمة اليونسكو، وأكثر من 1200 متحف من متاحف التراث الثقافي والتاريخي، بالإضافة إلى أنها تضم مجموعة متنوعة من الأماكن السياحية الهامة مثل برج إيفل الشهير وجبال الألب الخلابة ومنتجعات التزلج والشواطئ الساحرة والقرى والمدن الفرنسية الجميلة والحدائق والمنتزهات الرائعة.

وتعد السياحة في اسبانيا هي قطاع أساسي وتساهم تقريبا بنسبة 11٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد يبلغ عدد الزوار إلى اسبانيا عام 2017 ب 82،2 مليون زائر معظمهم من دول المملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا وألمانيا.

ولقد انتعشت السياحة في اسبانيا بشكل كبير لتفوق بذلك الولايات المتحدة الأمريكية وتنتقل من المركز الثالث إلى المركز الثاني، كما تتميز اسبانيا بالعديد من المدن السياحية الشهيرة عالميا مثل برشلونة ومدريد وغرناطة وقرطبة، كما تنفرد بمعالمها المميزة مثل ساحة كاتالونيا وقصر الحمراء وجامع قرطبة والقصر الملكي وغيرها من جزر الكناري، كما تضم المنتجعات الساحلية الرائعة والحدائق الوطنية ومواقع التراث العالمي لليونسكو والمهرجانات الشعبية والكرنفال كما تعد اسبانيا من أجمل دول العالم ولها سحر خاص وفريد من نوعه وتضم العديد من المعالم التاريخية والإسلامية والسياحية والترفيهية.

- تأخر السياحة بالولايات المتحدة الأمريكية لتحتل المركز الثالث بعد أن كانت الثانية في العالم من حيث الجذب السياحية وبالرغم من أن العديد من الزوار البالغ عددهم 72،9 مليون سائح وهو في الحقيقة أكثر مما كانت عليه سنة 2016 بنسبة 0،7٪ إلا أن أمريكا لم تستطع الصمود بتلك الزيادة البسيطة أمام حركة وسرعة السياحة عالميا.

من أكثر الأمور التي تجذب الناس إلى السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية هي تعدد الثقافات بها، وذلك بسبب مئات السنين من الهجرة، ويأتي السياح إلى الولايات المتحدة لينفقون في أي بلد آخر حيث أن بالرغم من كون أمريكا الثالثة على العالم من حيث الجذب السياحي إلا أنها تحقق أعلى دخل سياحي و تحصل من السياحة إيرادات لا يضاهيها احد فيها، وتعتبر الولايات المتحدة دولة كبيرة جدا لا تمل منها أبدا وبها العديد من المدن المميزة جدا سياحيا مثل نيويورك ولوس انجلوس ولاس فيغاس وسان فرانسيسكو التي يمكن زيارتها على مدار السنة وتشمل أمريكا عددا ضخم جدا من أفضل الوجهات السياحية منها تمثال الحرية وجراند كانيون وحديقة يلستون الوطنية وعالم والت ديزني بجانب الشواطئ الساحرة .

- في السنوات الأخيرة ارتفع عدد الزوار في الصين إلى حد كبير وصل إلى59،3 مليون زائر نظرا للتبادل الثقافي والتجاري العالمي وباعتبارها أكبر مصدر في العالم وأصبحت الصين من أكثر الوجهات السياحية شهرة في العالم حيث أنها تضم سور الصين العظيم وجبال فيفر المقدسة ومعبد شاولينوشلال هوانجوشو وغيرها من المواقع الهامة الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- أما ايطاليا فهي من الوجهات السياحية المفضلة لكثير من السائحين الذين وصل عددهم إلى 57،8 مليون زائر سنويا، وذلك نظرا لمناخها المعتدل وسواحلها الممتدة وتراثها التاريخي ومطبخها المميز ومواقعها الأثرية، كما تتميز ب 50 موقعا للتراث العالمي لليونسكو، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من المباني والمواقع الأثرية التي ترجع إلى العصور التاريخية.

أكثر مدينة سياحية يتم زيارتها في ايطاليا هي العاصمة روما، ويليها مدينة ميلانو، البندقية، فلورنسا، ولكل مدينة معالمها وتراثها الفريد من نوعها، لذلك تصنف ايطاليا دائما بين أجمل دول العالم والأكثر زيارة في العالم.

- انتعشت السياحة في تركيا في هذا العام حيث انتقلت من المرتبة العاشرة إلى المرتبة 6 مما جعلها تصنف كأكبر قفزة حدثت في سنة واحدة وسط قائمة أجمل دول العالم تلك من حيث الجذب السياحي، وتستحق تركيا هذه المكانة بشدة، فهي دولة تقع في قارتين كبيرتين في شرق اروبا وغرب أسيا، ويتهافت عليها الملايين من السياح الذين وصل عددهم إلى 39،9 مليون سائح سنويا، وتمتاز تركيا بطقسها المعتدل ومناظرها الطبيعية

الجميلة ومدنها الخلابة وشواطئها الساحرة ومناطقها الأثرية وقصورها الفخمة ومطابخها الغنية بالمأكولات الشهية، ناهيك عن كونها من أرخص الدول السياحية .

من أجمل المدن في تركيا مدينة اسطنبول وانطاليا والعاصمة انقره، أما عن معالمها فلا حصر لها منها أيا صوفيا والجامع الأزرق والمدينة الأثرية افسوس وشاطئ مرمريس وشلال مانافجات، وغيرها من المعالم التي تأسر العقول بجمالها، وهي من أجمل دول العالم وأشهر الدول السياحية المناسبة لكل أنواع الرحلات.

- احتلت السياحة في المكسيك المركز السابع بعدما كانت في المركز الثامن، وذلك لاشتهار المكسيك بالطقس المشمس والشواطئ الجميلة البيضاء والمياه الزرقاء النقية والمعالم السياحية الجذابة والمنتجعات الراقية ذات المستوى العالمي، حيث بلغ عدد الزائرين للمكسيك عام 2017 ب 39،3 مليون زائر سنويا.
- تندرج بريطانيا في قائمة أجمل دول العالم فلديها تاريخ طويل ومثير للاهتمام بجانب الثقافة الغنية والتسهيلات السياحية المتقدمة والمباني الأثرية العظيمة والمتاحف الغنية بالقطع الفنية، وتجذب حوالي 38،7مليون سائح كل عام، نصف هذه الأرقام تجذبها لندن ذات القوة الاقتصادية في أوروبا، فهي الأكثر شعبية في جميع أنحاء البلاد وتعتبر أكثر مدينة سياحية في العالم، ومن أهم معالمها ساعة بيج وبرج لندن والمتحف البريطاني وعين لندن.
- تأخرت السياحة في ألمانيا هذا العام حيث تراجعت من المركز السابع إلى المركز التاسع إلا أن ذلك لم يمنع ألمانيا من تلقى عددا كبيرا جدا من السياح من جميع أنحاء العالم يصل إلى 37،6 مليون زائر وذلك لما تقدمه ألمانيا من سياحة تعليمية وتجارية، مدينة برلين العاصمة هي أكثر مدينة تجذب المسافرون إلى السياحة في ألمانيا ثم يليها ميونخ وهامبورغ و فرانكفورت وهم أكثر المدن السياحية زيارة في ألمانيا بشكل عام، وتشتهر برلين بالعديد من المناطق السياحية الأكثر زيارة في ألمانيا بشكل عام مثل حديقة ساكسون السويسرية الوطنية وبوابة برانبورغ، و هي مناسبة لعشاق الثقافة والموسيقى لأنها تضم أكثر من 170 متحف ودار الأوبرا، وأشهرها متحف موتزارت في سالزبورغ.
- وأصبحت السياحة في تايلندا هي الأكثر شهرة في جنوب شرق أسيا حيث تطورت صناعة السياحة بها سريعا قرب نهاية القرن العشرين وزاد عدد الزوار بها حتى وصل إلى 34،7 مليون سائح سنويا وذلك لكونها واحدة من ارخص وأجمل دول العالم خاصة بانكوك العاصمة أحد أفضل المدن السياحية الموجودة هناك، تايلندا لديها الكثير لتجذب المسافرين إليها، فهي غنية بالجزر الاستوائية الخلابة والشواطئ الرملية المشمسة والمنتجعات الساحلية والمواقع الأثرية الرائعة والحياة البرية الهائلة والمأكولات التايلاندية اللذيذة ومراكز التسوق العالمية بالإضافة إلى المهرجانات المبهرة والحياة الليلية المزدهرة، علاوة على كونها من ارخص دول العالم .

**خاتمة الفصل:**

تعبر السياحة عن كافة العوامل والظواهر الخاصة بالسفر والإقامة خارج مقر الإقامة الأصلي بهدف تلبية وإشباع رغبات الترفيه والراحة أو القيام بالأعمال أو العلاج آو حتى ممارسة مختلف الرياضات أو القيام بمختلف الشعائر الدينية.

تطورت السياحة حتى أصبحت مع نهاية السبعينات وحتى بداية القرن الواحد والعشرين ثاني أهم بند في التجارة الدولية، حيث يلعب هذا القطاع دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تمتلك مقومات سياحية هامة فصارت بذلك السياحة وسيلة لجلب العملة الصعبة للبلد المضيف، ولذلك بدأ الاهتمام بالسياحة وظهرت بذلك منظمات محلية وعالمية وخلق الثقافة السياحية عن طريق ترويج المنتجات السياحية لجلب المستهلكين.

# الفصل الثالث

# انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري وانعكاسه على القطاع السياحي

**(2017-2008)**

» **تمهيد:**

تعتبر الجزائر من الدول التي تتمتع بالعديد من الإمكانيات الطبيعية أو الحضارية التي تؤهلها لان تكون وجهة سياحية فريدة.

ويعد سعر الصرف من بين العوامل التي يمكن أن تساهم في تنشيط القطاع السياحي في الجزائر خاصة مع انخفاض الدينار الجزائري والذي ينعكس على انخفاض أسعار المنتجات السياحية في الجزائر بالنسبة للأجانب والى ارتفاع تكاليف السياحة الخارجية بالنسبة للمواطنين المحليين وبالتالي توجههم نحو السياحة الداخلية.

وفي هذا الفصل سنقوم بتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري والوقوف على مقومات ومعوقات قطاع السياحة في الجزائر ودراسة أثر انخفاض الدينار على السياحة في الجزائر من خلال تتبع تطور الإيرادات السياحية مقارنة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري، وعرض التدفقات السياحية، طاقات الإيواء وعدد الليالي السياحية.

## المبحث الأول: لمحة حول سعر الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بتطورات الحاصلة في سعر صرف الدينار بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المعوم، حيث انتهجت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير في مجال الصرف للحد من تنامي ظاهرة الأسواق الموازية.

### المطلب الأول: أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر

اتبعت الجزائر نظم أسعار الصرف التالية:

**أولا: نظام الصرف الثابت:** مر نظام الصرف الثابت في الجزائر بعدة مراحل:

**1. مرحلة الربط بعملة واحدة(10 أفريل 1964-21 جانفي 1974):** وجد الاقتصاد الجزائري نفسه ضعيفا بعد خروج الاستعمار الفرنسي وهو ما أجبر الأطراف الفاعلة على بذل الجهود الكفيلة بالنهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، فتم تأسيس البنك المركزي في نهاية 1962في حين كان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي والمالي مع فرنسا، إلى أن قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963 بسبب السلبيات التي كشفها هذا الانفتاح، ثم تم إنشاء الدينار الجزائري في أفريل 1964، الذي كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي إلى غاية تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968 التي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاضا طفيفا، وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول(1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر صرف الدينار، هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة ما بين أوت 1969- ديسمبر1973[1].

ونظرا لكون تنظيم المسائل النقدية الدولية في تلك الفترة قد كان لا يزال يخضع لأحكام اتفاقيات بروتن وودز لأسعار الصرف الثابتة، فقد قامت الجزائر بتحديد قيمة الدينار بما يعادل 180 ميلي غرام من الذهب الصافي، أما سعر صرفه فقد تحدد بالتعادل مقابل الفرنك الفرنسي(1 دينار جزائري=1 فرنك فرنسي)، كما قامت السلطات بإعلان الدينار عملة غير قابلة للتحويل[2].

---

[1] بريبري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الشلف، الجزائر، ص 35.

[2] عبد الحميد مرغريت، **إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص145.

**2. مرحلة الربط بسلة من العملات( 21 جانفي-1 أكتوبر1994)**: ويمكن تلخيص هذه المرحلة فيما يلي[1]:

إبتداءا من 21 جانفي 1974 وعشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني، قررت الجزائر تغيير نظام الصرف فيها بالتخلي عن الربط الثابت مقابل عملة واحدة( الفرنك الفرنسي)، والتحول نحو ربط قيمة الدينار مقابل سلة من عملات أهم شركائها التجاريين وقد ضمت هذه السلة 14 عملة لكل منها وزن نسبي(معامل ترجيح) يتم احتسابه على أساس الواردات من السلع والخدمات بهذه العملة كما تظهر في ميزان المدفوعات ومدى استخدام هذه العملة في سداد الدين الخارجي.

لقد استحوذ الدولار الأمريكي في هذه السلة على أعلى معامل ترجيح (40,15٪) وذلك نظرا لكون الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات مقومة بهذه العملة، يضاف إلى ذلك استخدامها الكبير في المدفوعات الخاصة بسداد خدمة المديونية، أما باقي العملات المشكلة للسلة ومعاملاتها فهي موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم 2**: العملات المشكلة للسلة ومعاملات ترجيحها( الوزن ٪)

| العملات | الوزن الترجيحي |
|---|---|
| الفرنك الفرنسي | 29،2 |
| المارك الألماني | 11،5 |
| الليرة الايطالية | 4 |
| الجنيه الإسترليني | 3،85 |
| الفرنك البلجيكي | 2،5 |
| الفرنك السويسري | 2،25 |
| البيزتا الاسبانية | 2 |
| الفلوران الهولندي | 1،5 |
| الكورون السويدي | 1،5 |
| الدولار الكندي | 0،75 |
| الشيلنغ النمساوي | 0،5 |
| الكورون الدانمارك | 0،2 |
| الكورون النرويجي | 0،1 |

**المصدر**: عبد الحميد مرغريت، **إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن،** مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص147.

[1] عبد الحميد مرغريت، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

أما فيما يخص طريقة حساب سعر الدينار الجزائري في ظل ربطه إلى سلة من العملات، فقد كانت تتم عن طريق إتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبي للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموعة التغيرات النسبية المرجحة بالمعامل حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة حيث يمكن الحصول على الأسعار الثنائية لجميع العملات المكونة للسلة.

**ثانيا: نظام الرقابة على الصرف:** بعد الاستقلال انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963 كدولة كاملة العضوية والتزمت بجعل عملتها قابلة للتحويل وبكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي كما نصت على ذلك اتفاقيات إفيان، إلا أن هذه الحرية في التحويلات لم تستمر طويلا نظرا لما نجم عنها من هروب كبير لرؤوس الأموال للخارج أدى إلى استنزاف احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي والتي كانت ضعيفة في الأصل، ولمعالجة هذا الوضع قامت السلطات بتاريخ 12أكتوبر1963 بإصدار المرسوم 411-63 الذي أسس للرقابة على الصرف في الجزائر ووضع حد لحرية تنقل رؤوس الأموال بما في ذلك منطقة الفرنك الفرنسي، وبشكل عام يتمثل الهدف الرئيسي للرقابة المفروضة على الصرف في الجزائر في مراقبة واكتشاف كل عمليات الغش والتهرب المتعلقة بحيازة أو تحويل العملات الأجنبية من قبل الأعوان سواء كانوا مقيمين أو أجانب خارج الإطار المسموح لهم بذلك أو بدون تصريحهم بذلك وفقا لما تمليه تدابير الرقابة على الصرف ومنذ أوت 1971 عملت الجزائر بنظام أسعار الصرف المتعددة حيث أصبحت كل من معاملات الدولة ومعاملات القطاع الخاص تخضع إلى أسعار صرف مختلفة عن بعضها البعض وهذا وفقا لأهداف الحكومة وهو ما انعكس على ظهور تجزئة قوية لسوق الصرف، حيث توجد مستويات متعددة للصرف لكل من الدولة والمؤسسات والأفراد، ومع حلول عام 1990 وصدور قانون النقد والقرض(90/10) والذي أعتبر بمثابة ثورة إصلاحية للنظام النقدي والبنكي في الجزائر، فقد

تم إعادة الاعتبار لبنك الجزائر كسلطة نقدية وحيدة في البلاد، حيث أصبحت الرقابة من بين اختصاصاته حيث تقع عليه مسؤولية تنظيم كل التدفقات المالية التي تتم بين الجزائر والخارج[1].

**ثالثا: سياسة سعر الصرف في الجزائر**

أثرت أزمة النفط 1986 سلبا على الاقتصاد الجزائري، تسببت في دخوله في بأزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم( العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات) وبهذا دخلت الجزائر في ركود نتيجة تدني الواردات لمختلف مدخلات الجهاز الإنتاجي، وقد تمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيد الداخلي والخارجي، وذلك لن يكون ممكنا إلا باستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء[2].

وقد مرت عملية تعديل سياسة سعر الصرف بالمراحل التالية[3]:

**1. مرحلة الانزلاق التدريجي(1987-1992)**: أي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وبهذا انتقل سعر الصرف من 4،9360 دينار للدولار(1987) إلى 7،7665 دينار للدولار(1991).

**2. مرحلة التخفيض الصريح**: قرر مجلس النقد والقرض في 1991 تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22٪، انتقل بها الدينار من 18،5 للدولار الواحد ليصل سعر الصرف إلى 52.2 دينار مقابل الدولار، واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية1994.

**3. مرحلة التسعير (أواخر 1994-1995)**: هي أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر صرف الدينار، وتعتمد هذه التقنية على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي، هذه التقنية استطاعت تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.

---

[1] عبد الحميد مرغريت، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص151،152.

[2] الجوزي جميلة، **أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، يوم 13 ماي2013، ص97.

[3] **مرجع نفسه**، ص.ص 98،99.

**4. سوق الصرف ما بين المصارف (التعويم المدار لسعر الصرف)**: اشترط صندوق النقد الدولي في اتفاق القرض الموسع إنشاء سوق الصرف ما بين المصارف في نهاية 1995، وقد أقيمت هذه السوق فعلا وباشرت نشاطها مع بداية 1996

**المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر**

عرف سوق الصرف الموازي تطورا ملحوظا في الجزائر تبعا لتطور حجم النقود المتداولة خارج النظام البنكي خصوصا خلال فترة السبعينات، مما ساعد على تطوره جملة الإجراءات التي كانت الدولة قد اتخذتها فيما يتعلق بتسهيل وتسوية الواردات التي كانت خاضعة لما يسمى الترخيص الإجمالي، وكذا السماح للمواطنين المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة قابلة للتحويل على مستوى البنوك التجارية، فهذه العوامل أدت إلى ظهور السوق الموازي للصرف ابتداء من 1974، وشاع انتشاره خاصة في فترة الثمانينات نتيجة لتدهور قيمة الدينار الجزائري، ويرجع أسباب ظهور هذه السوق في الجزائر إلى[1]:

- ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونيا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا، إلا أن قيمته كانت منخفضة.
- تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية.
- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية التقشفية المنتهجة.
- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على إستراد التكنولوجيا بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف.
- سياسة دعم الأسعار التي طبقتها الجزائر لعدة عقود.
- مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي كأداة لحماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات تحد من ممارسة نشاط الصرف، وتساعده في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

في ظل كل ذلك فان الحل الوحيد في تعريف الطلب في ظل عجز الحكومة في توفير الصرف اللازم هو اللجوء إلى السوق السوداء.

[1] بورعدة حورية، **الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران ، الجزائر، 2014، ص.ص107،108.

إن تدهور الدينار في السوق الموازية ما هو إلا صورة تعكس القيمة الحقيقية للعملة الجزائرية ودليل يكشف أن القيمة الرسمية المحددة للدينار لا تعبر عنه بتاتا، وفي ظل إحكام قبضة الرقابة الصارمة تمكن المستوردون ورجال الأعمال من الحصول على مبالغ مالية من العملة الصعبة بطريقة رسمية وتحويلها في السوق السوداء، وبذلك استفادوا من ربح مهم دون أي جهد وعناء.

كما بات غياب مكاتب رسمية لصرف العملات في الجزائر هما يزيد من معاناة الجزائريين ويؤرق الأجانب الزائرين، فبالرغم من الضوء الأخضر الذي منحته الحكومة لفتح مكاتب صرافة رسمية، إلا أن نسبة العائد ضئيلة والمقدرة ب 1٪ لا تكفي لإغراء المستثمرين بإنشاء تلك المكاتب التي سيكون مصيرها الخسارة والإغلاق لعدم قدرتها على مقاومة الربح الكبير الذي تعرضه السوق السوداء.

وتتغذى السوق السوداء لتجارة العملة الصعبة أساسا على تحويلات المهاجرين الجزائريين وتعاملات الأفراد الذين يستلمون معاشات تقاعدية من الخارج، ولاسيما من الدول الأوروبية، وحسب البنك الدولي فقد بلغت التحويلات التي تستقبلها الجزائر من مهاجريها 2.093 مليار دولار سنة 2017، لكن تخلف النظام البنكي واتساع السوق السوداء يحرمان الاقتصاد من الاستفادة من التحويلات المالية للجالية المقيمة في الخارج، وهكذا ينتهي المطاف بتلك التحويلات في السوق السوداء لما تقدمه من ربح كبير للمتعاملين[1].

**المطلب الثالث: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(2008-2017)**

يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري على أساس نظام الصرف المرن أي يتحدد بناءا على العرض والطلب على العملة الوطنية وفقا لمجموعة من القواعد الدولية، تحت مسؤولية بنك الجزائر باعتباره المصدر الأساسي للعملات المعروضة في سوق الصرف، والجدول الموالي يبين لنا تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(2008-2017).

**الجدول رقم03**: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(2008-2017).

**سعر الصرف**: دينار لكل دولار

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سعر الصرف | 71.18 | 72.64 | 74.4 | 72.85 | 77.55 | 79.38 | 80.56 | 100.46 | 109.47 | 110.96 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي والنقدي للتطور الاقتصادي في الجزائر.

[1] السوق السوداء للعملة الوطنية https : \\ www.alaraby.co.uk

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 3 أنه قد حدثت عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن توضيحها كالتالي:

- انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 71.18 سنة 2008 إلى 74.4 سنة 2010 وذلك نتيجة تأثير الأزمة المالية على الدينار الجزائري، حيث عرفت أسواق النفط تقلبات حادة أدت إلى انخفاض أسعار النفط من 99,9 دولار للبرميل سنة 2002 لتصل إلى 62,2 سنة 2009 .
- خلال الفترة(2010.2015) حدث انخفاض حاد في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار نتيجة أزمة منطقة اليورو وما ترتب عنها من ركود في قطاع المحروقات على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي اكبر شريك تجاري للجزائر من حيث قيمة الصادرات.
- في سنة 2015 عرف الدينار الجزائري تدهور في قيمته، حيث سجل انخفاضا كبيرا وصلت قيمته الى100.46 وما قيمته109.47 سنة 2016 بسبب ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وما نجم عنها من انخفاض كبير سعر النفط الذي قدر سنة 2016 ب 43 دولار للبرميل، وهذا ما أثر بشكل كبير على أسعار النفط الجزائري التي كانت تصدر النفط وأيضا السياسة النقدية المتبعة في الجزائر التي تسعى إلى تقليص الفارق بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية.
- أما عن سنة 2017 فقد انخفض سعر صرف الدينار الجزائري إلى 110,96 دينار للدولار الواحد أي بانخفاض طفيف قدره 1,4٪ مقارنة بالنسبة الماضية 2016.
- تميزت هذه الفترة (2008-2017) باستمرار الاختلالات في الحسابات الخارجية والعامة وبالتطور غير المواتي لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما فارق التضخم مع شركائنا التجاريين الرئيسيين، يعكس انخفاض أسعار صرف عملتي التسديد الرئيسيتين للجزائر، الاورو مقابل كل العملات تقريبا والدولار مقابل بعض عملات البلدان الشريكة.

## المبحث الثاني: واقع القطاع السياحي في الجزائر

تزخر الجزائر بمقومات سياحية هائلة ومؤهلات أساسية للجذب السياحي التي يمكن أن تجعل منها بمثابة قطب سياحي دولي، إلا أن عدم الاهتمام بقطاع السياحة خلال مسارها التنموي حال دون الاستفادة من الإمكانيات السياحية باعتبار أن قطاع السياحة من بين القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من العديد من المعوقات التي تحول دون النهوض بهذا القطاع، لذلك سعت إلى تنظيمه بوضع معايير واستراتيجية تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مطلع عام 2030.

### المطلب الأول: المراحل التاريخية للسياحة في الجزائر

تطور قطاع السياحة في الجزائر منذ الاقتصاد الاستعماري مرورا بالاقتصاد الموجه وصولا إلى المرحلة الانتقالية، وبهذا يمكن تلخيص المراحل التاريخية في الجزائر كما يلي[1]:

**أولا: مرحلة ما قبل الاستقلال**

بوادر النشاط السياحي في الجزائر تعود إلى سنة 1897 عندما تكونت اللجنة الشتوية للسياحة والتي قامت بجلب العديد من السواح الأجانب خاصة الأوروبيين وذلك لزيارة الصحراء الجزائرية ثم أنشأت السلطات الاستعمارية هيئات أخرى تسعى من أجل نفس الغرض منها :

- نقابة سياحية في مدينة وهران سنة 1914.
- نقابة سياحية في مدينة قسنطينة سنة 1916.
- لجنة سياحية لحل مشاكل السواح وتنسيق الأعمال السياحية.
- في سنة 1919 تكونت اتحادية النقابات السياحية التي تحتوي على عشرين نقابة سياحية ثم أنشأت في نفس السنة الاتحادية الفندقية بالجزائر.
- في سنة 1928 تم إنشاء القرض الفندقي وهو مختص في منح القروض للمهتمين بالمجال السياحي وبعدها تم إنشاء الديوان الجزائري للعمل الاقتصادي والسياحي سنة 1931، والذي لم يتوقف عن النشاط السياحي حتى الاستقلال.

وقد قدر عدد السياح الوافدين إلى الجزائر سنة 1950 ب 150 ألف سائح، ثم سجل انخفاض هذا العدد في سنوات حرب التحرير، وأمام هذا التدفق الكبير لعدد السياح وإدراك السلطات الاستعمارية لأهمية القدرات

[1] سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، وهران، جامعة الجزائر، 2014، ص.ص 64-90.

السياحية في الجزائر قامت بوضع برنامج موسع يهدف إلى توسيع قدرات الاستقبال وتجهيزها، ففي مخطط قسنطينة لسنة 1957 سطرت الحكومة الفرنسية بناء 17200 غرفة سياحية 17٪ منها موجود بالجزائر العاصمة، و1130 غرفة في المحطات المعدنية والمناخية والباقي موزع بين مناطق حضرية وصحراوية، لكن هذا البرنامج لم يتم انجازه كليا بسبب تكثيف العمليات الحربية من قبل جيش التحرير.

**ثانيا: وضعية السياحة بعد الاستقلال ومخططات التنمية الوطنية**

عرفت هذه الفترة إعداد برنامج عمل من خلال ميثاق 1966 وثلاثة مخططات للتنمية السياحية وهي:

- المخطط الثلاثي 1967-1969
- المخطط الرباعي الأول 1970-1973
- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

1. **ميثاق السياحة 1966**: في الفترة 1962-1966 بقيت الدولة مهتمة بتقديم وتقويم الموارد السياحية وفي سنة 1966 حاولت الجزائر تنظيم قطاع السياحة حيث صدر في هذا الشأن الأمر 62/66 المؤرخ في 26-03-1966 وكان يتضمن الأمر على العموم ما يلي:
   - برنامج تثمين السياحة وحمايتها.
   - جذب العملة الصعبة.
   - خلق مناصب شغل.
   - التعريف بالجزائر في السوق العالمي للسياحة.
2. **المخطط الثلاثي (1967-1969)**: هذه المرحة لم تعرف فيها السياحة اهتماما كبيرا ولم تعط لها الأولوية في البرنامج التنموي للبلاد والجدول التالي يبين حصيلة برنامج الاستثمارات خلال المخطط 67-69.

**الجدول رقم 04**: حصيلة برنامج الاستثمارات السياحية خلال المخطط الثلاثي

| الأنواع المقررة | عدد الأسرة المقررة | النسبة المئوية | عدد الأسرة المنجزة | النسبة المئوية | العجز في عدد الأسرة | العجز بالنسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الشاطئ** | 6766 | 51.7 | 2406 | 35.5 | 4360 | 64.5 |
| **الحضري** | 1650 | 12.6 | 254 | 15.4 | 1496 | 84.6 |
| **الصحراوي** | 1818 | 13.9 | 286 | 15.7 | 1532 | 84.3 |
| **المعدني** | 2847 | 21.8 | 0 | 0 | 2847 | 100 |
| **المجموع** | 1308 | 100 | 2946 | 22.5 | 10235 | 77.5 |

**المصدر**: سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر،2014،ص70.

من خلال الجدول نلاحظ بان الأولوية في الانجاز أعطت للمحطات الشاطئية بنسبة 355٪ أي 2406 سريرا، وفي نهاية البرنامج سجل عجزا كبيرا قدر ب 1053 سرير أي بنسبة 77.5٪.

**2. المخطط الرباعي الأول (70-73)**: كان هدف هذا المخطط هو رفع قدرات الإيواء بانجاز 35000 سرير، وهذا لتلبية متطلبات السياحة على الصعيد المحلي والدولي، وفي نهاية المخطط تم انجاز 900 سرير وقدر العجز ب 26000 سرير بنسبة 74.29٪ كما في الجدول التالي:

**الجدول رقم05**: عدد الأسر المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي.

| نوع المنتج | الشاطئ | الصحراوي | الحضري | المناخي | المعدني | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد الأسرة** | 4300 | 1250 | 710 | 300 | 300 | 6860 |
| **النسبة المئوية** | 62.68 | 18.22 | 10.34 | 4.37 | 4.37 | 100 |

**المصدر**: سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،تخصص إدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر،2014،ص71.

**3. المخطط الرباعي الثاني (74-77)**: تزامن هذا المخطط مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إلا أن القطاع السياحي بقي مهمشا كما كان عليه في المخطط السابق وانخفضت الاستثمارات المخصصة له من 2,5٪ من مجموع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول إلى 1.4٪ وكان من بين أهدافه:

- إنجاز 25000 سرير.
- توسيع السياحة البحرية والجهوية والصحراوية.
- توزيع شبكة الصحراوية في الوادي، بسكرة، بشار وتمنراست التي استفادت بتسجيل وانجاز فندق بطاقة استيعاب 300 سرير.
- تطوير السياحة الخارجية وجعلها أكثر ملائمة مع متطلبات السياح.
- تشجيع المبادرات الخاصة بخصوص الاستثمار في القطاع السياحي من طرف الخواص.

**ثالثا: وضعية السياحة بعد الإصلاحات للفترة 1980-1990**: تميزت هذه الفترة ببداية عهد الإصلاحات الاقتصادية وعرفت إعداد وتنفيذ مخططين خماسيين هما:

- المخطط الخماسي الاول80-84
- المخطط الخماسي الثاني 85-89.

كما عرفت أيضا صدور الميثاق الوطني لسنة 1986 والذي أكد ما جاء به الميثاق الوطني سنة 1976، وبالتالي فان هذا الميثاق أكد على تنمية السياحة الداخلية الجماعية والتي يرعى فيها تلبية رغبات المواطنين وعائلتهم وخاصة الشباب مع توسيع مهام السياحة من خلال ترقية الثقافة والصناعة التقليدية المحلية والميراث الوطني بصفة عامة.

**رابعا: وضعية السياحة ابتداء من 1990**: تميزت هذه المرحلة بتطوير الإطار القانوني الضروري لزيادة الاستثمارات الخاصة لكن تدهور الأوضاع الأمنية حال دون ذلك كما أثر ذلك سلبا على مؤشرات السياحة.

**1. توافد السياح**: انخفض عدد السياح في الجزائر من 359895 سائح في سنة 1990 إلى 18000 سائح سنة 1996 وقد كان لحرب الخليج في سنة 1991 أثار سلبية على الجزائر بنسبة 70٪ سنة 1991، لكن منذ نهاية 1999 ومع تحسن الأوضاع الأمنية فقد أدى ذلك إلى تحسين النشاط السياحي وارتفاعه بنسبة 26٪ وازدادت القيمة المضافة بنسبة 31٪، حيث سجلت مؤسسة الأوراسي أعلى رقم أعمال خلال هذه الفترة.

**2. المنشآت الفندقية**: بالرغم من التدابير القانونية لتحسين الاستثمار في السياحة إلا أن منشات الإيواء لم تعرف تطورا كبيرا سواء بالنسبة للقطاع الخاص أو القطاع العام وقد قدرت طاقات الاستقبال 67087 سرير حتى

سنة 1999، وهناك حوالي 522 فندق غير مصنف أي ما يمثل 71٪ و11 فندق فقط مصنف في فئة 5 نجوم أي ما يمثل نسبة 1٪.

كما أن قدرات الاستقبال تتمركز في السياحة الحضرية في حين تبقى السياحة الصحراوية تواجه ضعف المنشات الفندقية رغم ما تملكه الجزائر من موارد طبيعية ومناظر رائعة مصنفة من التراث العالمي.

4. **الإيرادات ومناصب الشغل:** لقد سجل خلال هذه الفترة ارتفاع مناصب الشغل في قطاع السياحة والذي انتقل من 82 ألف عامل في سنة 2000 ليشهد ارتفاعا وليصل سنة 2010 إلى 396 ألف عامل، وذلك بسبب زيادة التوجه نحو الاستثمار في قطاع الفنادق وكالات السياحة والأسفار خاصة بعد صدور القانون رقم 99-06 الصادر في 4 أفريل 1999 والذي يحدد القواعد التي تحكم النشاط الوكالة السياحية للأسفار، في حين كانت إيرادات العملة الصعبة الناتجة من السياحة الدولية خلال سنة 1990 تمثل 150 مليون دولار لتصل سنة 1998 إلى 20 مليون دولار أي ما يمثل انخفاض بنسبة 81٪ وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية وتضخيم الوضع من طرف وسائل الإعلام الغربية مما أدى إلى تشويه صورة الجزائر، أما في سنة 2004 فقد ارتفعت الإيرادات إلى 200 مليون دولار ليصل سنة 2010 إلى 400 مليون دولار، وهذا بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي ولكن نجد أن مساهمة الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة تعتبر ضئيلة جدا.

**المطلب الثاني: مقومات السياحة في الجزائر**

تتمتع الجزائر بمجموعة من المقومات السياحية التي تساعدها على الجذب السياحي هذه المقومات تنوعت من مقومات طبيعية، ثقافية، مادية ...الخ.

**أولا: المقومات الطبيعية:** وتتمثل في[1]:

تقع الجزائر في الشمال الإفريقي يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم، وشرقا تونس وليبيا وغربا كل من المغرب، موريتانيا والصحراء الغربية، وجنوبا النيجر ومالي، وتعد الجزائر ثاني أكبر البلدان في القارة الإفريقية من حيث المساحة بعد السودان، إذ تتربع على مساحة 2.381.741كم 2، وعدد سكانها يفوق 39 مليون نسمة (حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات 2015)، وفي الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما البعض هما :

[1] عيساوي سهام، حوحو فطوم، **واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص.ص86،87.

**1. منطقة الشمال:** وتضم المناطق التالية والمناطق السهلية، وهي تضم أخصب الأراضي وتحتوي السهول والجبال كالونشريس، القبائل، تلمسان وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور العمورية، أولاد نايل والبيبان كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسا وأخر قاري هذا ما يجعل الشتاء باردا قارصا والصيف حارا وجافا.

**2. منطقة الجنوب الصحراوي:** لها ثلاث صفات رئيسية هي: الهضاب الأرضية وتسمي بالحمادة والدروع والثانية تتركز في العروق وهي العرق الغربي والعرق الشرقي الكبير وعرق الشاش والثالثة طبيعة الهقار والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر وهي قمة تهات ب 3003 مترا، ويمتاز مناخ الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر بدرجات لحرارة تتراوح بين 40،45 وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسي من واحات النخيل.

**ثانيا: المقومات الثقافية والحضارية:** تحتوي الجزائر على 430 موقعا ومعلما أثريا منها سبعة مصنفة كتراث عالمي من طرف اليونسكو، تتمثل أهمها في[1]:

**1. الطاسيلي ناجر:** حضاري سنة 1982نظرا للنقوش الكثيرة والغريبة التي يبلغ عددها 15000 تعود إلى حوالي 6000 سنة قبل الميلاد، وهو هضبة ممتدة في شكل شريط طوله 750 كلم وعرضه يتراوح من 60 إلى 100 كلم، يتربع على مساحة 12 ألف كلم 2 على ارتفاع 1500م، بها قمم صخرية متآكلة جدا تعرف بالغابات الصخرية أو الحجرية، وفي سنة 1986م تم تصنيف الطاسيلي ناجر محمية طبيعية وخزانا للعديد من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

**2. واد ميزاب:** تم تأسيسها من طرف الأباضيين في القرن الحادي عشر للميلاد في سنة 1053 حول قصورها الخمسة المشيدة بشكل يتناسب مع مظاهر ومميزات الحياة الروحية والاجتماعية المحافظة للمنطقة، ثم تصنيفها تراثا عالميا من طرف اليونسكو سنة 1982.

**3. القصبة:** تعتبر من أهم المدن البحرية في البحر الأبيض المتوسط، تم إنشاؤها في القرن الرابع قبل الميلاد، سجلت كتراث عالمي سنة 1992 بفضل تنوع الآثار الموجودة بها من مساجد قديمة، قصور عثمانية وأطلال لقلاع وحصون تعاقبت عليها العديد من الحضارات.

[1] مليكة زغيب، سوسن زيرق، **إستراتيجية تطوير السياحة الداخلية في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني بعنوان فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، المسرح الروماني روسيكادة، سكيكدة، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص9.

**4. تيمقاد:** تقع على سفوح جبال الأوراس بولاية باتنة تأسست سنة100 بعد الميلاد من قبل الإمبراطور تروقنان كمستعمرة عسكرية للتصدي لهجومات السكان المحليين، صنفت كتراث عالمي سنة 1982، وهي اليوم من أهم المواقع السياحية الجزائرية ومن أهم مواقع الجذب السياحي الثقافي التي تحتضن أهم المهرجانات الدولية.

**5. جميلة:** مدينة رومانية أجمل من مثيلاتها في حوض البحر المتوسط، والتي يبدو أنها كانت غنية بتشكيلاتها الفريدة من المعابد والكنائس والأقواس والحمامات المزخرفة بأجمل أنواع البلاط، تم تصنيفها كتراث عالمي سنة 1982.

**6. قلعة بني حمادة:** تقع بولاية المسيلة وهي أول عاصمة بناها الحمادون سنة 1007 لتسقط سنة 1152، يعد هذا الموقع الأول من نوعه و الذي تم تصنيفه من قبل اليونسكو سنة 1980 نظرا للآثار الإسلامية الهامة التي يحتضنها.

**7. تيبازة:** تقع على ضفاف المتوسط، أسست من طرف الفينيقيين كمستعمرة تجارية في القرن الخامس للميلاد، وبعد مجيئ الرومان تحولت إلى مستعمرة لهم في عهد الإمبراطور كلاوديوس في الفترة 41–54 م، كما عايشت البيزنطيين، صنفت تيبازة تراثا عالميا من طرف اليونسكو سنة 1982ن والى جانب العجائب السبعة الجزائرية المصنفة عالميا.

**ثالثا: المقومات المادية:** وتتمثل في[1]:

**خدمات النقل:** إن التطور الحاصل في وسائل النقل المختلفة ساهم في ترقية السياحة بالنسبة للجزائر، ورغم المجهودات المبذولة والتي مازلت تبذل في تحسين شبكة المواصلات إلا أنها تبقى غير كافية وهذا نظرا لكبر مساحة الجزائر، ويمكن تصنيف وسائل النقل إلى ما يلي:

- **النقل البري:** تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من اكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية حيث يقدر طولها ب 112696 كل من الطرق منها 26626كلم من طريق ولائي 62100 كلم من طريق بلدي.

[1] يمينة مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، **واقع السياحة في الجزائر للفترة بين (2011–2014)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص.ص167،.168

- **النقل البحري:** تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر، معظم العبارات تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، ونقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم.
- **النقل الجوي:** يعتبر أهم وسيلة نقل في تنشيط الحركة السياحية الدولية نحو الجزائر، حيث تمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية.

إن مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا، تهيمن الخطوط الجوية الجزائرية على سوق النقل الجوي الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة.

أما شبكة السكك الحديدية في الجزائر فتقدر ب 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع القطارات ذات السرعة الفائقة قريبا شأنها أن تربط المدن الرئيسية.

تسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية، هذه الشبكة مزودة ب أكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد.

**المطلب الثالث: مكانة السياحة في الجزائر ومعوقاتها**

أصبح الاهتمام بقطاع السياحة في الجزائر واحدة من أهم القضايا الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الوطني، وذلك نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في التنمية الاقتصادي والاجتماعية للدولة، إلا أن الجزائر تواجه العديد من المعوقات في هذا المجال، وسنحاول في هذا المطلب الوقوف على هذه المعوقات مع التطرق إلى الدور التنموي لقطاع السياحة في الجزائر.

**أولا: مكانة السياحة في الجزائر**

تساهم السياحة بنسبة ضئيلة في تطوير الاقتصاد الوطني وذلك استنادا إلى المؤشرات التالية على بعض المؤشرات نذكر أهمها:

1. **مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي:** إن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تفسره الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع، والشكل التالي يوضح مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

**الجدول رقم06**: تطور مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمال في الجزائر خلال الفترة(2008-2017)

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي٪ | 1.5 | 1.6 | 1.5 | 1.4 | 1.4 | 1.5 | 1.5 | 1.4 | - | 1.6 |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص64.
- نمو الناتج الداخلي الخام خلال الثلاثي الأول **www.aps.dz**

نلاحظ من خلال بيانات الشكل أعلاه أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت ما نسبته 1,5٪ خلال السنوات 2008، 2010، 2013، 2014 وكانت أعلى نسبة سجلت سنة 2009 و2017 بنسبة 1،6٪ وأدنى نسبة كانت سنة 2015 وذلك بنسبة 1،3٪، ويعود ضعف مساهمة هذا القطاع أساسا إلى إهماله وعدم تنميته اقتصاديا، وهذا ما يفسر أن الجزائر لم تعط الاهتمام الكافي للسياحة كمصدر للإيرادات وذلك لاعتمادها على قطاع المحروقات بشكل أساسي.

2. **مساهمة السياحة في التشغيل**: يعتبر قطاع السياحة من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي توفر فرص العمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية والحد من البطالة، والجدول التالي يوضح لنا مدى مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2008-2017).

**الجدول رقم07**: تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة(2008-2017)

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد العاملين | 18200 | 198000 | 21300 | 224028 | 224028 | 256775 | 289261 | 803265 | 317270 | - |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص65.
- إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه تطور عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع سنة 2008 ب 18200 عامل، ليرتفع تدريجيا ليصل إلى 261289 سنة 2014 و 803265 عامل سنة 2015 وتعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة.

وبالرغم من الزيادة المسجلة إلا أنها تعتبر ضئيلة مقارنة بالإمكانيات السياحية الكبيرة في الجزائر بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر.

**3. مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:** تظهر الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها في ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال حصيلة الميزان السياحي، والذي يمثل قيدا مزدوجا لحركة السياحة والتي تمثل الإيرادات والنفقات، ويمكن توضيح حركة الميزان السياحي في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم08**: تطور ميزان المدفوعات السياحي في الجزائر خلال الفترة(2008-2017)

**الوحدة**: مليون دولار

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **إيرادات السياحة** | 325 | 266 | 219 | 208 | 196 | 230 | 258 | 304 | 209 | 140,5 |
| **نفقات السياحة** | 469 | 457 | 574 | 502 | 428 | 410 | 611 | 677 | 475 | 580 |
| **الرصيد** | -117 | -191 | -355 | -294 | -232 | -180 | -353 | -373 | -266 | -439,5 |

**المصدر**:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات السياحية عرفت تذبذبا، حيث أن أعلى نسبة سجلتها قدرت ب 325 مليون دولار وذلك سنة 2008 وأدنى قيمة كانت سنة 2017 حيث سجلت 140.5 مليون دولار، في حين أن حجم النفقات في تزايد مستمر حيث كان اقل رقم سجل 410 مليون دولار وذلك سنة 2013 وأعلى قيمة كانت سنة 2015 حيث قدرت ب 677 مليون دولار أي ما يعادل ضعف إيرادات السياحة، وهذا يعني أن العملة الصعبة تعرف تسربا ونزيفا إلى الخارج وان المبالغ المنفقة من طرف الجزائريين على السياحة في الخارج اكبر بكثير من المبالغ المحصل عليها كإيرادات سياحية من الأجانب الوافدين إلى الجزائر، حيث سجل الميزان السياحي عجزا ب353 مليون دولار سنة 2014 و439.5مليون دولار سنة 2017.

ويمكن ذكر أهم أسباب ارتفاع النفقات السياحية فيما يلي:

- ضعف الخدمات السياحية المقدمة.
- ضعف نوعية وجودة المنتجات السياحية.
- نقص في تكوين المستخدمين في المؤسسات السياحية.
- ارتفاع سعر الخدمات بالنسبة للمقيمين.

**ثانيا: معوقات السياحة**

ضعف التنمية السياحية في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ المخطط الثلاثي الذي كان بعد الاستقلال وما تبعه من مخططات أعطت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات

بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة وهذا كان تماشيا مع المنهج الاشتراكي الذي كان سائدا تلك الفترة، ومن أهم المعوقات التي آلت إلى تدهور التنمية السياحية نذكر أهمها[1]:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عاشته الجزائر منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، وقد افرز كل ذلك تدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية وتدني توافد السواح، إلا أن هذا لا يعتبر السبب الوحيد لهذه المشكلات، إذ لا يزال القطاع يتخبط في العديد من المشكلات على الرغم من تحسن الأوضاع الأمنية، على الأقل في العشرية الأخيرة.
- الافتقار إلى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وآفاق تطورها مما أدى إلى تدهور القطاع السياحي.
- ضعف موقع التنمية السياحية في الخطط التنموية مما يقلل من أهميتها في إطار تواضع التخصصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف أداء السياسات العامة في تبني استراتيجية واضحة المعالم.
- تواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف أو قصور في المرافق الأساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.
- تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوة عمل مؤهلة.
- ضعف الثقافة السياحية مما أدى إلى تواضع الوعي السياحي ونقص التوعية الشعبية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين.
- ضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي وعدم وصول كل الطرق إلى مواقع الجذب السياحي.
- تواضع خطط الترويج والتسويق للوجهات بالجزائر، وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق والبحوث والإعلام السياحي.
- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والناطق السياحية الأثرية وعدم كفاية كل من المرافق العامة ونظام معالجة القمامة في إطار انخفاض الوعي السياحي.
- تقليدية البرامج السياحية وعدم وجودها أصلا مما يقف حائلا دون إطالة مدة إقامة السائح.

[1] يمينة مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص173،174.

- الإهمال للمناطق الأثرية والمدن الحضارية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير في أعمال الصيانة و الترميم وإعادة البناء فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج لزيادة جذب السائحين لهذه المناطق.
- عدم كفاية وسائل الحد من تهريب الآثار والقطع الأثرية وإرجاعها مما أسهم في تفاقم مشكلة فقر المعالم السياحية.
- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية.
- موسمية الوجهات السياحية حيث يكاد ينعدم سياح خارج المواسم نتيجة عدم تشجيع السياحة الداخلية، وعدم الترويج للمعالم السياحية والترفيهية غير مرتبطة بالمواسم.
- غلاء الأسعار مع تدني الخدمات السياحية المقدمة، وهذا راجع إلى عدم تفعيل أجهزة الرقابة على الأسعار.
- العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار السياحي، وهذا راجع إلى كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية ، ضعف أداء الجماعات المحلية للنهوض بالسياحة الجزائرية والمهام بين الوزارات.

**المطلب الرابع: الاستراتيجيات السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.**

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعا لأفاق 2030، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية، والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر[1].

يعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 على ركائز محورية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق القفزة السياحية المنتظرة وذلك من خلال خمسة ديناميكيات فعالة تمثلت في [2]:

**أولا: ديناميكيات المخطط الإداري للتهيئة السياحية 2030**: يعتمد المخطط الإداري للتهيئة السياحية على ركائز محورية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق القفزة السياحية المنتظرة من خلال خمسة ديناميكيات فعالة والتي تشكل سبيلا لإنعاش سريع ومستدام للسياحة الوطنية من خلال برنامج حكومي معتمد ويتعلق الأمر ب:

[1] صحراوي محمد التاج، السبتي وسيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[2] خنفري خيضر، **واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر في ضوء الإحصائيات الوطنية**، الملتقى الوطني العشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطورها، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 10و11 جانفي، 2008، ص.ص 12،13.

**1. تثمين الوجهة السياحية الجزائرية:** وذلك بغية خلق وجهة سياحية ذات امتياز وتنافسية على الصعيد الدولي وبمعايير تستجيب للطلب الداخلي، وذات مردودية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

**2. إنشاء أقطاب سياحية ذات امتياز وبناء قرى سياحية ذات امتياز:** سعيا لخلق وجهة سياحية في حوض البحر المتوسط، اعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على الشراكة والاستثمارات الأجنبية لتطوير أقطاب سياحية بمعايير تستجيب للطلب المحلي والعالمين وكذا ذات جودة عالية تسمح بتطوير القدرة التمويلية للسياحة للاقتصاد الوطني وجعل الجزائر وجهة سياحية عالمية، وقد تم التخطيط لانجاز قرى سياحية عبر كامل الأقطاب السياحية الموضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم09:** القرى السياحية المراد انجازها في إطار المخطط التوجيهي 2030

| الأقطاب | اسم المشروع | المستثمر | الأسرة |
|---|---|---|---|
| **القطب السياحي شمال شرق** | القرية السياحية مسيدة | الشركة الإماراتية ELLC | 2440 |
| | القرية السياحية سيدي سالم | الشركة السعودية سيدار | 4938 |
| **القطب السياحي شمال وسط** | القرية السياحية أقريون بجاية | سيفيتال | 1282 |
| | القرية السياحية صيران بومرداس | الشركة الإماراتية | 2697 |
| | القرية السياحية ميديسة بومرداس | الشركة الأمريكية التونيسية | 17510 |
| | القرية السياحية عين طاية عنابة | الشركة الامارتية والمجموعة الكويتية | 5985 |
| | القرية السياحية موريتي الجزائر | المجموعة الإماراتية EMIRAL | 2004 |
| | القرية السياحية الساحل الجزائر | شركة التنمية الفندقية الجزائرية | 460 |
| | القرية السياحية سيدي فرج الجزائر | الشركة الإماراتية القدوة | 360 |
| | القرية السياحية زرالدة | الشركة السعودية سيدار | 6885 |
| | القرية السياحية العقيد عباس تيبازة | الشركة الإماراتية أعمار | 1240 |
| | القرية السياحية واد بلاح سيزاري تيبازة | مجموعة سيفيتال | 1426 |
| | القطب السياحي دنيا الجزائر | الشركة الإماراتية ELLC | 1000 |
| **القطب السياحي شمال غرب** | الحلم السياحي وهران | مراغ وهران | 5900 |
| | هيليوسكريستيل وهران | إقامة هيليو فرنسا | 220 |
| | موسكاردة تلمسان | الشركة الإماراتيةELLC | 732 |
| **القطب السياحي جنوب** | قصر ماسين تيميمون- ادرار | مجموعة الجنوب | 92 |

**المصدر:** بن طالبي فريدة وآخرون، **القطاع السياحي في الجزائر**، ص 14.

من خلال الجدول نلاحظ أن القرى السياحية تتمركز على الشمال الوسط و بالتحديد في الجزائر وتيبازة وبومرداس، بالرغم من وجود العديد من المناطق التي تمتلك مقومات سياحية هائلة، وفي الجنوب نجد قرية سياحية واحدة بالرغم من مساحته الشاسعة والطلب الكبير على السياحة الصحراوية.

3. **تطبيق مخطط الجودة السياحية:** بغية ضمان امتياز العرض السياحي الوطني، ويهدف إلى تحسين نوعية العرض السياحي والمرافقة في عمليات العصرنة والتوسيع والاستفادة من أدوات الدعم الموجهة للتنمية.
4. **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** تتطلب السياحة تضافر الجهود والأعمال ما بين العديد من القطاعات الحيوية، وتجنيد مجمل الشركاء العموميين والخواص بغية خلق وجهة سياحية ذات علامة امتياز في السوق الدولية.
5. **وضع مخطط تمويل سياحي:** يهدف لدعم النشاطات السياحية ومرافقة المستثمرين المحليين والأجانب، يعمل على مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع من خلال تخفيف إجراءات منح القروض البنكية وتمديد فترة القروض، ويهدف لحماية ومرافقة المؤسسات السياحية والسهر على تجنب توقف المشاريع السياحية وكذا توفير الأمان للمستثمرين الأجانب.

**ثانيا: الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2030 )**

ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

**شكل رقم04**: الأهداف العامة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2030 )

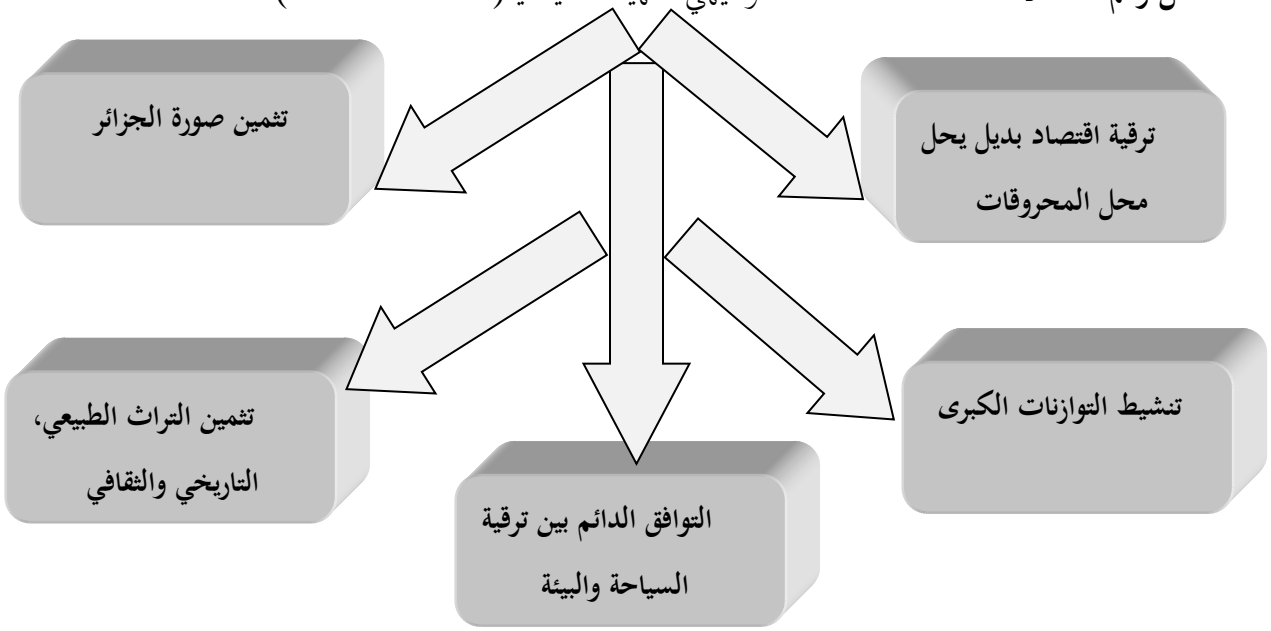


**المصدر**: صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص61.

## المبحث الثالث: انعكاس انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري على مؤشرات السياحة في الجزائر خلال الفترة(2008-2017)

تعاني الجزائر من ضعف قطاع السياحة شأنها في ذلك شأن معظم الدول النامية، ويرتبط هذا الضعف بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك سنحاول في هذا المبحث الوقوف على احد المتغيرات التي من شأنها التأثير على قطاع السياحة في الجزائر ألا وهو سعر الصرف وذلك من خلال تحليل تطور العائدات السياحية، الطاقة الفندقية بالإضافة إلى عدد السياح الوافدين مقارنة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري.

### المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات السياحية في الجزائر مقارنة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(2008-2017).

لم يعرف حجم تدفقات الوافدين من السياح إلى الجزائر خلال هذه الفترة تطور كبيرا وهذا ما انعكس على حجم التدفقات المالية لقطاع السياحة، بالرغم من انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري خلال نفس الفترة، والشكل التالي يوضح لنا تطور العائدات السياحية في الجزائر مقارنة بتطور سعر الصرف خلال الفترة( 2008-2017).

**الجدول رقم10**: تطور الإيرادات السياحية في الجزائر مقارنة بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2008-2017)

**الوحدة**:مليون دولار

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الايرادات السياحية | 325 | 266 | 219 | 208 | 196 | 239 | 258 | 304 | - | 300 |
| تطورسعر الصرف | 71.18 | 72.64 | 74.4 | 72.85 | 77.55 | 79.38 | 80.56 | 100.46 | 109.47 | 110.96 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 64.
- بيانات 2017 من الموقع: www. **Noon post**. Com

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات السياحية في الجزائر قد عرفت تراجعا سريعا خلال الفترة( 2009- 2012)، حيث بلغت قيمتها ب 196 مليون دولار سنة 2012، أي انخفضت بما يقارب 70 مليون مقارنة بسنة 2009 وذلك اثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، لتبدأ بالتحسن تدريجا ابتداء من سنة 2013 حيث بلغت قيمة الإيرادات ب 239 مليون دولار، ليصل حجم الإيرادات السياحية إلى 300 مليون دولار وذلك سنة 2017.

من خلال نفس االجدول يتضح لنا تدهور قيمة العملة الوطنية خلال الفترة(2008-2017)، والذي من المفروض أن يكون عاملا مشجعا للجذب السياحي سواء بالنسبة للسياح الأجانب بسبب ارتفاع عملاتهم مقابل العملة المحلية، مما يجعل أسعار الخدمات السياحية في الجزائر أكثر تنافسية من حيث السعر.

كذلك الحال بالنسبة للمواطنين فان انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري يجعل من تكلفة السياحة الخارجية مرتفعة جدا وبأسعار خيالية نتيجة انخفاض العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، وهذا ما يدفع بالمواطن الجزائري إلى تفضيل السياحة داخل الوطن في ظل انخفاض تكلفتها.

إلا انه وبالرغم من ارتفاع تكلفة السياحة الخارجية و انخفاض أسعار المنتجات السياحية في الجزائر إلا أن هذا الانخفاض يبقى خارج اهتمامات السائح وتفضيل الجزائريين لوجهات سياحية أجنبية لإنفاق أموالهم.

وفي ظل عجز الدولة على أن تكون وجهة سياحية جاذبة للسياح الأجانب رغم تمتعها بثروة سياحية كبيرة وانخفاض التكلفة السياحية مقارنة بالوجهات السياحية الأخرى، ويعود هذا إلى البحث عن أسباب ضعف هذا القطاع في الجزائر:

- لعل السبب الرئيسي هو ضعف الاستثمارات السياحية في الجزائر التي لها تأثير واضح على نقص الهياكل السياحية، لهذا يجب على الدولة فتح مجال الاستثمار السياحي أمام الأجانب لدعم الاستقبال من خلال حزمة من الإعفاءات الضريبية لتشجيعهم على الاستثمار في هذا المجال، وتطبيق نسب منخفضة على الحقوق الجمركية وكذا الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ومنه تحقيق الدعم للقطاع من حيث مساهمته في زيادة الإيرادات السياحية وفرص التشغيل و المساهمة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي
- ضعف الخدمات السياحية المقدمة مما أدى إلى انخفاض عدد الليالي السياحية.

إن الحكومة الجزائرية لم تعط القطاع السياحي أهمية بالغة حيث بقي هذا القطاع مهشما لمدة طويلة وهو ما ساهم في إضعاف البنية السياحية في البلاد، وجعل النفقات السياحية تفوق بأضعاف قيمة الايرادت السياحية وهذا ما جعل الميزان السياحي يعاني من عجز دائم.

لذلك فان الدولة تحتاج إلى وضع خطة واضحة تهدف إلى تطوير القطاعات السياحية الموجودة وإعطاء الأهمية الكافية للسياحة الصحراوية كونها تستهوي عدد كبير من السياح لاحتوائها على المعالم والآثار بالإضافة إلى طبيعة المناخ المميز، ولضمان جذب السياح للصحراء لابد من مرافق وهياكل خدماتية تضمن للسائح الاستمتاع بسياحته مقابل ما يدفعه، لذلك نجد أهم استثمارات السياحة الصحراوية المرافق الفندقية وشبكات النقل و التواصل، إذ يعرف الجنوب نقصا في الاستثمارات السياحية وضعف في المرافق الإيوائية التي غالبا لا تلبي خدمات السائحين وبعيدة عن المقاييس العالمية.

**المطلب الثاني: تحليل تطور عدد السياح الوافدين في الجزائر مقارنة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة(2008-2017)**

يساهم تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في زيادة الإيرادات السياحية، كما يعتبر مصدرا لدخول العملات الصعبة، والجدول الموالي يوضح لنا هذا التطور.

**الجدول رقم11**: تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة(2008-2017)

| السنوات | مجموع غير المقيمين | مجموع المقيمين | سعر الصرف |
|---|---|---|---|
| **2008** | 557000 | 1215000 | 71.18 |
| **2009** | 655810 | 1255696 | 72.64 |
| **2010** | 654987 | 1415509 | 74.4 |
| **2011** | 350713 | 3411637 | 72.85 |
| **2012** | 384148 | 3575355 | 77.55 |
| **2013** | 402028 | 3717343 | 79.38 |
| **2014** | 401073 | 3772511 | 80.56 |
| **2015** | 443847 | 3772865 | 100.46 |
| **2016** | 486621 | 3773219 | 109.47 |
| **2017** | 735105 | 3688543 | 110.96 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية.
- عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر بين الإمكانيات والمعوقات(2025،2000) في ظل الاستراتيجيات الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص 85.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاعا ملحوظا لعدد السياح سواء المقيمين أو غير المقيمين، إلا انه في سنة 2011 حدث انخفاضا بما يقارب النصف في عدد السياح غير المقيمين ليصل إلى 350713 سائح بالرغم من انخفاض سعر الصرف في تلك الفترة، ويرجع السبب في انخفاض التدفقات السياحية بالنسبة لغير المقيمين إلى تردي نوعية الخدمات السياحية المقدمة ونقص المنشات القاعدية السياحية خاصة الطاقة الفندقية وهذا ما يعتبر سبب مباشرا لهروب السائح الأجنبي إلى الخارج بحثا عن الخدمات الكاملة التي توفرها الدول الأجنبية دون الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع التكلفة السياحية لتلك البلد.

أما بالنسبة لمجموع المقيمين فقد تضاعف عددهم في تلك السنة حيث بلغ 3411637 سائح، ليستمر عددهم في الارتفاع ليصل إلى 3575355 سائح سنة 2012، وهنا يظهر تأثير سعر الصرف على التدفقات

السياحية بالجزائر نظرا لانخفاض سعر صرف العملة الوطنية مما أدى إلى ارتفاع أسعار السياحة الخارجية بالنسبة للمقيمين وانخفاض تكلفتها في الجزائر، أما بالنسبة لسنتي( 2013، 2014)، فقد شهد تدفق السياح تراجعا طفيفا بالنسبة لغير المقيمين، حيث بلغ عددهم 402028 سائح سنة 2013 مقابل 401073 سائح سنة 2014، وقد يرجع ذلك إلى أسباب أمنية و سياسية أكثر منها أسباب اقتصادية، حيث عرفت سنة 2013 هجوم عين أميناس الذي احتجز فيه الأجانب وهذا ما دفع الدول إلى سحب رعاياها من الدولة، في مقابل ذلك فقد حدث ارتفاعا محسوس في عدد السياح المقيمين في نفس الفترة ليصل عددهم إلى 3772511 سنة 2014 بعدما كان عددهم 3717343 سنة 2013.

كما نلاحظ ارتفاع في عدد السياح غير المقيمين سنة 2017 نتيجة لوعي الدولة بأهمية هذا القطاع والعمل على إرساء ما جاء في إستراتيجية التهيئة السياحية لأفاق 2030.

**المطلب الثالث: تحليل تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر مقارنة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة( 2008-2017)**

يقصد بالليالي السياحية مدة الإقامة التي يقضيها السائح في الفنادق للبلد المضيف طيلة رحلاته السياحية، تختلف هذه المدة حسب مجموعة من العوامل من بينها نوعية الخدمات المقدمة، ويمكن توضيح عدد الليالي السياحية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم12**: تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة( 2008-2017).

**الوحدة**: ليلة سياحية

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| غير المقيمين | 595747 | 674456 | 754103 | 845367 | 936631 | 994274 | 837812 | 839161 | 992611 | 1146061 |
| المقيمين | 4750796 | 4971372 | 5185231 | 5484105 | 5703550 | 5926960 | 6215932 | 6307411 | 6283910 | 6260409 |
| سعر الصرف | 71.18 | 72.64 | 74.4 | 72.85 | 77.55 | 79.38 | 80.56 | 100.46 | 109.47 | 110.96 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات 2016.
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2017.
- https ://www.**ONS**. dz

نلاحظ من خلال الجدول أن الليالي السياحية للمقيمين في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2008-2017) في ظل الانخفاض المستمر لسعر الصرف خلال هذه الفترة، حيث بلغت سنة 2008 أزيد من 4 مليون ليلة سياحية ليصل بعد ذلك إلى ما يقارب 6 مليون ليلة سياحية ابتداء من سنة 2014 إلى غاية 2017 وهذا التطور الحاصل في عدد الليالي السياحية راجع إلى اهتمام السكان المحليين بالسياحة الداخلية والتنقل بين أرجاء الوطن لأجل الاستجمام والترفيه، ويعود السبب في ذلك إلى عدم قدرة المواطنين على تحمل تكاليف السياحة الخارجية نتيجة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي ساعد على جذب السياح المقيمين.

كذلك يبين لنا الجدول أن عدد الليالي السياحية لغير المقيمين في تزايد خلال( 2008-2013)، حيث بلغت سنة 2008 أزيد من595747 ليلة سياحية لتصل سنة 2013 إلى 994274 ليلة سياحية لتعاود الانخفاض في سنتي 2014، 2015 إلى 839161 ليلة سياحية سنة 2015، إلا أن تأثير سعر الصرف لا يبدو واضحا على عدد السياح غير المقيمين وهذا راجع إلى غياب الاستثمار السياحي في الجزائر وضعف المنتوج السياحي بالإضافة إلى نقص الخدمات السياحية بما في ذلك الطاقة الفندقية وهذا ما ساعد على نفور السياح الأجانب.

كذلك من الملاحظ ارتفاع في عدد الليالي السياحية لغير المقيمين إلى 1146066 ليلة سياحية سنة 2017 وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى الجهود المبذولة خلال هذه الفترة من اجل تحسين صورة الجزائر في الخارج.

**المطلب الرابع: تحليل تطور الطاقة الفندقية في الجزائر مفارنة بتطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة( 2008-2017)**

تعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي في بلد معين، وذلك تعبر عن القدرة الاستيعابية لمختلف المؤسسات المعدة لاستقبال السواح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، وكذلك لكونها تمثل قدرة المنطقة على امتصاص السواح والتطورات السياحية المصاحبة لها[1].

ولتوضيح تطور الطاقة الفندقية في الجزائر قد استعنا بالشكل التالي:

[1] سميرة عميش، **أثر الطاقة الفندقية في الجزائر على إيراداتها المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 11، سنة 2011، ص 260.

**الشكل رقم05**: توزيع الطاقة الفندقية حسب فئة الفنادق في الجزائر خلال الفترة(2008-2017)

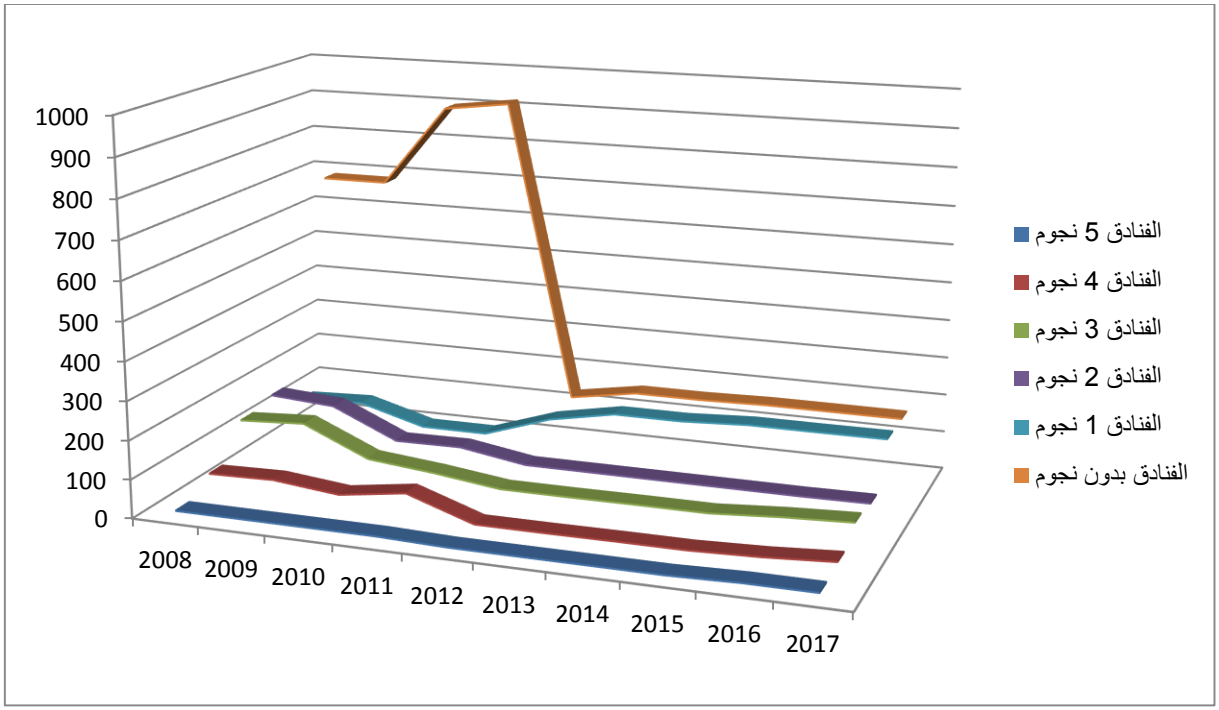


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

من خلال تتبع تطورات الحظيرة الفندقية في الجزائر يتضح لنا أنها كانت تعاني من عجز في مستوى الهياكل الفندقية والاستقبال.

حيث قدر عدد الفنادق المصنفة في الجزائر سنة 2008 ب 467 فندقا من إجمالي 1147 فندق، فيما بلغ عدد الفنادق الغير مصنفة بحوالي 680 فندق، ليصل سنة 2011 عدد الفنادق إلى 1184 فندق من إجمالي عدد الفنادق في حين بلغ عدد الفنادق الغير مصنفة ب 915 فندق من إجمالي عدد الفنادق وهذا ما يدل على التطور السريع للفنادق الغير مصنفة في الجزائر، أما بالنسبة للفنادق المصنفة فنسبة التطور فيها كان ضعيف خاصة بالنسبة لفنادق 5 نجوم.

إلا انه من الملاحظ انه هناك تراجعا في عدد الفنادق بالجزائر سنة 2014 حيث وصلت إلى 404 فندقا وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالسنة السابقة(2013)، ويفسر هذا التراجع بانخفاض التمويلات المالية الممنوحة للقطاع السياحي في الجزائر في تلك الفترة، إلى جانب قلة المناقصات الدولية لترقية قطاع السياحة وبناء المركبات والمنتجعات السياحية في الجزائر، وهذا ما أثر سلبا على القطاع الفندقي في الجزائر.

**الجدول رقم13**: توزيع الطاقة الفندقية في الجزائر حسب عدد الأسرة خلال الفترة( 2008-2017)

| نوع السياحة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **حضري** | 44700 | 44905 | 52085 | 52445 | 55988 | 55988 | 61012 | 62479 | 66155 | 69861 |
| **حمامي** | 23500 | 23804 | 31322 | 31322 | 29886 | 29886 | 27962 | 30380 | 30600 | 31326 |
| **صحراوي** | 11639 | 11649 | 3770 | 3770 | 6058 | 6058 | 4547 | 3636 | 4780 | 4928 |
| **حمام معدني** | 4918 | 4906 | 4111 | 4111 | 5467 | 5467 | 4259 | 3866 | 4102 | 4266 |
| **مناخي** | 1119 | 1119 | 1989 | 1089 | 1405 | 1405 | 1825 | 1883 | 1883 | 1883 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- وزارة السياحة والصناعات التقليدية.
- الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ بأن السياحة الحضرية هي التي تحظى بأعلى نصيب من طاقة الإيواء في الحظيرة الفندقية وهذا لكونها لا تتسم بالموسمية، كما نلاحظ تطورا ملحوظ في عدد الأسرة حيث بلغ عددها سنة 2008 ب 44700 سرير ليصل إلى 69861 أسرة سنة 2017، ثم تأتي السياحة الحمامية في المرتبة الثانية حيث وصل عدد الأسر فيها سنة 2017 إلى 31326 سرير، أما السياحة الصحراوية لا تحظى إلا بالقليل فبالرغم من أهميتها في جذب السياح الأجانب تبقى هذه السياحة تعاني من عجز في قدرات الاستقبال بما لا يتماشى والطلب عليها بالإضافة إلى أن هذا النوع من السياحة يعتبر مصدر ثروة للعديد من الدول الأخرى إلا انه مهمشا في الجزائر، أما عن السياحة المعدنية والمناخية فهي تعاني من عجز من حيث طاقات الإيواء.

**خاتمة الفصل:**

بالرغم من أن الجزائر واحدة من دول العالم التي تزخر بمقومات سياحية طبيعية هائلة يكن أن تجعلها قبلة للسياح من كل أصقاع العالم، غير أن السياحة فيها بقيت ضعيفة جدا ونصيب الجزائر من السياحة الدولية بعيدا عما يفترض أن يكون عليه.

حيث يمكن أن يكون لسعر الصرف دور في الإسهام في تنمية وتطوير هذا القطاع من خلال تشجيع الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات السياحية الجزائرية، إلا انه لم يساعد في تحسين التدفقات السياحية وتطوير الإيرادات في الجزائر، بسبب مجموعة من المشاكل التي تعيق عملية التنمية السياحية، لعل أبرزها نقص المرافق والمنشات القاعدية للقطاع السياحي لاسيما الطاقة الفندقية بالإضافة إلى ضعف المنتوج والخدمات السياحية الجزائرية وغياب الترويج السياحي في الجزائر، كل هذه المعيقات تنشأ أساسا من غياب الاستثمارات السياحية بالجزائر سواء كانت استثمارات داخلية أم أجنبية.

# خاتمة

يعيش الاقتصاد العالمي جملة من التحولات الاقتصادية وعلى رأسها أنظمة الصرف الدولية التي أصبحت تتجه نحو إعطاء قدر كبير من المرونة بعد أن أثبتت الأنظمة الوسيطة فشلها لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية وخاصة التوسع والتضخم الهائل لحركة رؤوس الأموال.

والدينار الجزائري سلك هو الأخر مسلك هذه الظاهرة من خلال تدخل السلطة النقدية الجزائرية بداية بأحداث جملة من الانزلاقات التدريجية وتبعتها جملة الإصلاحات والتعديلات التدريجية إلى أن أصبحت العملة الوطنية تعيش حاليا تحت كنف ما يسمى بنظام التعويم المدار، وهذا كله قصد تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وجعله متغير يلعب دور مهم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية بما في ذلك قطاع السياحة والتي تطور مفهومها وأهدافها وأصبحت ظاهرة إنسانية وثقافية ونشاط اجتماعي يخضع للعديد من المؤشرات والمتغيرات المحلية والعالمية ولم تعد نشاطا مؤقتا يخضع للظروف والرغبات الظرفية وانتقل من مجرد إشباع رغبات الإنسان بالتمتع إلى صناعة تسعى للتوسع المستمر.

حيث تعتبر السياحة من الصناعات الرائدة التي تدر دخلا كبيرا وقد تم الاعتماد عليها في كثير من الدول ونجحت في زيادة مواردها ووصفت السياحة بالعملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نموا.

ففي الوقت الذي يحتل فيه قطاع السياحة في بعض البلدان مكانة هامة، نجد بان الجزائر رغم إمكاناتها السياحية لم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة والمساهمة الفعالة لهذا القطاع إذ ما قورنت بمثيلاتها من البلدان المجاورة، فهي لم تستطيع في أي وقت من الأوقات أن تبرز الصورة الحقيقية للسياحة في الجزائر، بحيث بقيت مكانتها في السوق الدولي للسياحة جد ضئيلة، ومع التقلبات العنيفة في أسعار البترول بدأت الجزائر تفكر بجدية في موارد أخرى خارج المحروقات ومن بين هذه الموارد نجد السياحة باعتبارها مصدرا للعملات الأجنبية ولفرص العمل، فهي قطاع مركب من عدة صناعات من الفندقة والنقل والصناعات التقليدية إلى الأنشطة التجارية المتعددة بالإضافة إلى نشاط القطاع الحكومي المتمثل في التسهيلات و التنسيق بين الأجهزة المختلفة وتعمل على جذب الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال كما تساعد على فتح أسواق جديدة للسلع المحلية وتساهم في تنمية المناطق الريفية والنائية.

**اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى:** وهي فرضية صحيحة حيث أن لسعر الصرف دورا مهما فيما يخص اقتصاد الدولة إذ هو عبارة عن نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى تكون إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.

**الفرضية الثانية:** يلعب القطاع السياحي دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ذلك لأنه يعد مصدرا من مصادر الدخل بالعملة الصعبة كما يعمل على خلق فرص العمل بالإضافة إلى دوره في تنشيط الاستثمار وتطوير وتنمية المناطق السياحية وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة:** وهي فرضية خاطئة فنظريا يتبين لنا أن انخفاض سعر صرف عملة ما يجعل منتجاتها أكثر تنافسية ومن بينها المنتجات السياحية، فيزيد إقبال الأجانب عليها كما يفضل مواطنو الدولة القيام بالسياحة الداخلية عوضا عن السياحة الخارجية التي تصبح أكثر تكلفة بالنسبة لهم، ففي الجزائر نجد بأن نسبة السواح المقيمين أكثر من نسبة غير المقيمين وذلك أن سعر صرف الدينار الجزائري منخفض مقارنة مع عملات دول أخرى وهذا ما جعلهم يفضلون القيام بالسياحة في الجزائر عوضا من القيام بها في دول أخرى لأنها بأقل تكلفة.

**النتائج:**

**1.** يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية.

**2.** يساهم التغير في سعر الصرف في تحويل الموارد بين القطاعات والذي يؤدي بدوره إلى تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعية أخرى.

**3.** تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة تمكننها من أن تكون قطبا سياحيا دوليا.

**4.** لم يؤدي انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري إلى انتعاش قطاع السياحة في الجزائر.

**5.** سجلت الجزائر تأخرا على مستوى الخدمات السياحية رغم الخطوات التي بذلتها الدولة من أجل ترقية المنتوج السياحي منذ الاستقلال ولا يزال هذا الضعف متواصلا وصناعة السياحة متأخرة ولم ترقى بعد للمستوى المطلوب.

**6.** ضعف مساهمة قطاع السياحة في الجزائر سواء المداخيل المتأتية منه أو في الحد من مشكلة البطالة نظرا لقلة الاستثمار السياحي الوطني والأجنبي.

**7.** إن ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري يعود أساسا إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية، واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد وبدلا من ذلك كان الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة.

**التوصيات:**

**1.** التحكم في تغيرات وانعكاسات سعر الصرف على مستوى التضخم، تخصيص الموارد، توزيع الدخل، تنمية الصناعات المحلية.

**2.** إن أي قرار للتوجه نحو تبني نظام مرن لسعر الصرف يجب أن يكون بتدرج حذر لان مرونة الصرف لوحدها لا يمكن أن تكون علاجا ناجعا لكل الأمراض بل يجب الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية الكبرى التي يعتبر استقرارها شرطا أساسيا لمحاولة تبني نظام مرن لسعر الصرف.

**3.** ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي في الجزائر والعمل على الالتزام بتطبيق الخطط والبرامج التنموية السياحية وتسخير كل الإمكانيات المتاحة.

**4.** الارتقاء بجودة وكفاءة البنى الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق.

**5.** الاهتمام بتنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع بشكل عام والعاملين في مجالات السياحة المختلفة والأجهزة الرسمية بشكل خاص وذلك باستخدام مختلف الوسائل المتاحة بالإضافة وضع برامج ثقافية التي يمكن من خلالها أن ترفع مستوى الثقافة السياحية لدى جماهير المجتمع.

**6.** العمل على تدريب وتكوين رجال الأمن تكوينا سياحيا وثقافيا وليس فقط امنيا خاصة أولئك الذين يعملون في المواقع السياحية.

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المراجع والمصادر

**أولا: الكتب**


**1.** أكرم عاطف، **السياحة البيئية–أسس ومرتكزات–**، دار الراية، عمان، 2008.

**2.** أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2013.

**3.** السيد محمد أحمد السيرتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

**4.** بسام الحجار، **نظام النقد العالمي وأسعار الصرف**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

**5.** جلال بدر خضرة وآخرون، **السياحة الريفية**، ألفا للنشر، الجزائر، 2017.

**6.** حمزة عبد الحليم دراكة وآخرون، **مبادئ السياحة**، دار الإعصار العلمي، الأردن، 2016.

**7.** حميد الطائي، **أصول صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق، عمان، 2001.

**8.** حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998.

**9.** رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار زهران، العراق، 2009.

**10.** رواء زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، دار زهران، العراق، 2009.

**11.** سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

**12.** سعيد مطر، شقيري نوري موسى، **التمويل الدولي**، دار صفاء، عمان، 2000

**13.** سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري، الأردن، 2010.

**14.** عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

**15.** عبوي زيد منير، مبادئ السياحة الحديثة، دار المعتز، الأردن، 2016.

**16.** عبد الحسين جليل عبد الحسن ألغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**، دار صفاء، عمان، 2011.

**17.** عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016.

**18.** عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2016

**19.** عثمان محمد غنيم، **تخطيط التنمية السياحية**، الإعصار العلمي، الأردن، 2017.

**20.** علي فلاح الزعبي، **التسويق السياحي والفندقي**، دار المسيرة، عمان، 2012.

**21.** كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2011.

**22.** لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.

**23.** محمد عمر مؤمن، **التخطيط السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2009.

**24.** مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب، القاهرة، 1998.

**25.** ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.

**26.** ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران، الأردن، 2013.

**27.** مصطفى يوسف كافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، المجتمع العربي، عمان، 2014.

**28.** مصطفى يوسف كافي، **السياحة الدولية في ظل تطورات تقنية المعلومات والاتصالات**، دار ألفا، الجزائر، 2017

**29.** مصطفى يوسف كافي، **السياحة المستدامة السياحة الخضراء**، ألفا للوثائق، الجزائر، 2017.

**30.** مصطفي يوسف كافي، **التنمية السياحية**، ألفا للنشر، الجزائر، 2017.

**31.** مصطفى يوسف كافي، **جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية**، دار حامد للنشر، عمان، 2016

**32.** مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى علم السياحة**، ألفا للوثائق، الجزائر، 2017.

**33.** نعيم ظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة، عمان،2007.

**34.** هباش رجاء الحربي، **التسويق السياحي في المنشات الحديثة**، أسامة للنشر، عمان، 2012.

**ثانيا:الرسائل والأطروحات:**

**1.** بورعدة حورية، **الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

2. زهير بوعكريف، **التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

**3.** سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر،2014.

**4.** عبد الحميد مرغريت، **إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.

**5.** عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر بين الإمكانيات والمعوقات( 2000، 2025)في ظل الاستراتيجيات الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

**ثالثا: الملتقيات:**

1. الجوزي جميلة، **أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، يوم 13 ماي2013.
2. خنفري خيضر، **واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر في ضوء** الإحصائيات **الوطنية**، الملتقى الوطني العشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطورها، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 10و11 جانفي، 2008.

3. مليكة زغيب، سوسن زيرق، **إستراتيجية تطوير السياحة الداخلية في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني بعنوان فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، المسرح الروماني روسيكادة، سكيكدة، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2012.

**رابعا: المجلات والتقارير:**

1. التقرير السنوي والنقدي للتطور الاقتصادي في الجزائر.
2. بريبري محمد أمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الشلف، الجزائر.
3. سميرة عميش، **أثر الطاقة الفندقية في الجزائر على إيراداتها المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 11، سنة 2011.
4. صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
5. عيساوي سهام، حوحو فطوم، **واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ميلة، جامعة بسكرة، الجزائر،2017.
6. يمينة مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، **واقع السياحة في الجزائر للفترة بين (2011-2014)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

**خامسا: مواقع الانترنيت:**

1. الديوان الوطني للإحصائيات
2. السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **الآفاق والتحديات**،2017،ص8.

**على الموقع:** www.**sesric**. org

3. وزارة السياحة والصناعات التقليدية.
4. جميل محمد خالد، الاقتصاد الدولي، الأكاديميون، على الموقع https //books.google.dz
5. نمو الناتج الداخلي الخام خلال الثلاثي الأول **www.aps.dz**
7. www. **Noon post**. Com

8. https ://www. **ONS**. Dz

9. السوق السوداء للعملة الوطنية https : \\ www.**alaraby**.co.uk

**الملخص:**

يعد سعر الصرف متغيرا حاسما في اقتصاديات الدول باعتباره المحرك للعملة فلكل دولة عملتها الخاصة تستعملها في عمليات الدفع الداخلية، وتستعملها كذلك في عمليات الدفع الخارجية عندما تقوم بعلاقات تجارية أو مالية بين دولتين، وهذا ما يجعل منتجاتها أكثر تنافسية ومن بينها المنتجات السياحية.

يعد موضوع السياحة من أهم المواضيع التي شغلت ولا تزال تشغل المجتمع بمستوياته المختلفة وعلى مستوى جميع القطاعات، باعتباره قطاعا أساسيا في بعض الدول وبديلا في دول أخرى، وباعتبار أن الجزائر من بين البلدان العربية التي تتوفر على مجموعة من المقومات الطبيعية، التاريخية الثقافية، أصبح من الضروري الاهتمام بهذا القطاع وتطويره في ظل انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري الذي من الممكن أن ينعكس على القطاع السياحي من خلال تأثيره على أسعار المنتجات السياحية وانخفاض تكلفة السياحة الداخلية مقارنة بالدول الأخرى وهذا ما من شانه أن يؤدي إلى ارتفاع التدفقات السياحية بالجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، العملة، السياحة، السواح، المنتجات السياحية.

**Abstract**:

The exchange rate is a crucial variable in the economies of countries as the driving force of the currency Each of its own curreny countries uses it in external payments when it has commercial or financial relations between two countries and makes its products more competitive,

The theme of tourism is one of the most important topics that have occupied and continue to occupy the society at different levels and at all sectors, as a basic sector in some countries and a substitute in other countries. As one of the Arab countries that has a range of natural, historical and cultural elements, It is necessary to pay attention to this sector and develop it in light of the low exchange rate of the Algerian dinar, which can be reflected on the tourism sector through its impact on the prices of tourism products and the low cost of domestic tourism compared to other countries. Living in Algeria.

**Key words**: Exchange rate, the currency, tourism, tourists, tourist products.